



تقرير
مجلس الوصاية

٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٢ - ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٣

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة عشرة

الملحق رقم ٤ (ج.ع / ٥٥٠٤)

الامم المتحدة

تقرير
مجلس الوصاية

٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٢ - ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٣

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة عشرة
الملحق رقم ٤ (ج ع / ٥٥٠٤)



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٦٤

ملاحظة

تتألف رموز الامم المتحدة من حروف وأرقام
ويعني ايران احد هذه الرموز الاحالة الى
احدى وثائق الامم المتحدة

الفهرست

الصفحة

الباب الاول

١	تنظيمات مجلس الوصاية واعماله
٣	الفصل الاول — تنظيمات مجلس الوصاية
٣	الفرع الاول — تكوينه
٤	الفرع الثاني — مكتب المجلس
٤	الفرع الثالث — دورات المجلس وجلساته
٤	الفرع الرابع — اجراءات المجلس
٤	الفرع الخامس — علاقة مجلس الوصاية بمجلس الامن
٥	الفرع السادس — علاقة مجلس الوصاية بالوكالات المتخصصة
٧	الفصل الثاني — دراسة التقارير السنوية
٩	الفصل الثالث — دراسة الالتماسات
٩	الفرع الاول — دراسة الالتماسات
٩	الفرع الثاني — الالتماسان المتعلقان بغينيا الجديدة
١٠	الفرع الثالث — الالتماسات المتعلقة بناورو
١٣	الفصل الرابع — الزيارات الى الاقاليم المشمولة بالوصاية
	فرع وحيد — البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة والموفدة الى اقليم
١٣	جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، عام ١٩٦٤
	الفصل الخامس — نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي او الاستقلال
	وحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٥	فيها
١٧	الفصل السادس — المسائل الاخرى التي نظر فيها مجلس الوصاية
	الفرع الاول — التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول
١٧	الاعضاء لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية
	الفرع الثاني — نشر المعلومات عن الامم المتحدة وعن نظام الوصاية
١٨	الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية

الباب الثاني

الاضاع القائمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية

١٩

٢١ الفصل الاول - غينيا الجديدة

٢١ الفرع الاول - عموميات

٢٥ الفرع الثاني - التقدم السياسي

٣٧ الفرع الثالث - التقدم الاقصادى

٤٧ الفرع الرابع - التقدم الاجتماعى

٥١ الفرع الخامس - التقدم التعليمى

الفرع السادس - تحديد مواعيد المراحل المتوسطة والموعده النهائى لنيل

٥٦ الحكم الذاتى او الاستقلال

٥٩ الفصل الثانى - ناورو

٥٩ الفرع الاول - عموميات

٦٦ الفرع الثانى - التقدم السياسى

٧٢ الفرع الثالث - التقدم الاقصادى

٧٥ الفرع الرابع - التقدم الاجتماعى

٧٩ الفرع الخامس - التقدم التعليمى

٨٣ خريطة اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية

٨٤ خريطة اقليم ناورو المشمول بالوصاية

الباب الاول

تنظيمات مجلس الوصاية واعماله

Blank page



Page blanche

الفصل الاول

تنظيمات مجلس الوصاية

- * -

الفرع الاول

تكوينه

١ - كان تكوين المجلس في اول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ كما يلي :

الدول الاعضاء القائمة بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية :

استراليا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

نيوزيلندا

الولايات المتحدة الامريكية

الدول الاعضاء التي وردت اسمائها في المادة ٢٣ من الميثاق والتي لا تقوم بادارة اية

اقاليم مشمولة بالوصاية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الصين

فرنسا

الدول الاعضاء التي انتخبته الجمعية العامة :

تاريخ انتهاء العضوية

٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

ليبيريا

الفرع الثاني

مكتب المجلس

- ٢ - انتخب السيد ناثن بارنز (ليبيريا) رئيسا ، والسيد ف ه ه كورنر (نيوزيلندا) نائبا للرئيس ، في بداية الدورة الثلاثين في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٦٣ .

الفرع الثالث

دورات المجلس وجلساته

- ٣ - عقد المجلس ، اثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير ، الجلسات التالية :
الدورة الثلاثون (الجلسات ١٢٠٣ - ١٢٢٤) ، من ٢٩ أيار (مايو) الى ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ .
- ٤ - وانعقدت جميع الجلسات في مقر الامم المتحدة بنيويورك .

الفرع الرابع

اجراءات المجلس

- ٥ - لم يجر المجلس اى تعديل في اجراءاته خلال الفترة المستعرضة .

الفرع الخامس

علاقة مجلس الوصاية بمجلس الامم

- ٦ - بناء على المادة ٨٣ من الميثاق ، وعلى القرار الذى اتخذه مجلس الامن فى جلسته ٤١٥ المنعقدة في ٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، وعلى القرار ٤٦ (الدورة ٤) الذى اتخذه مجلس الوصاية في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، واصل مجلس الوصاية ممارسته للوظائف التي اخذتها الامم المتحدة على عاتقها بموجب نظام الوصاية ، والمتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية ، وقدم عن هذا الموضوع تقريرا الى مجلس الامن (١) .

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثامنة عشرة ، الملحق الخاص رقم ١ (م أ / ٥٣٤) .

الفرع السادس

علاقة مجلس الوصاية بالوكالات المتخصصة

٧- اشترك في اعمال مجلس الوصاية ، حسبما اقتضت الظروف ، ممثلون عن منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية .

٨- وقد مت كل من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية الى المجلس ملاحظاتها على التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن ناورو (١) ، كما قدمت منظمة الصحة العالمية ملاحظاتها على التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن غينيا الجديدة (٢) .

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول

الاعمال ، الوثيقتان م و / ١٦١٦ و م و / ١٦١٤ .

(٢) المرجع الاخير ، الوثيقة م و / ١٦١٥ .

Blank page



Page blanche

الفصل الثاني

دراسة التقارير السنوية

٩- عرضت على المجلس، اثناء الفترة المستعرضة، التقارير السنوية للسلطات القائمة بالادارة عن الاقليم التالية المشمولة بالوصاية :

الاقليم المشمول بالوصاية	السلطة القائمة بالادارة	السنة التي يتناولها التقرير	تاريخ تسليم الامين العام للتقرير	مذكرة الامين العام باحالة التقرير
غينيا الجديدة	استراليا	السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢	١٤ ايار (مايو) ١٩٦٣	١٦٠٧ / ١٩٦٣
نـاورو	استراليا	السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢	١٤ ايار (مايو) ١٩٦٣	١٦٠٦ / ١٩٦٣
اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	الولايات المتحدة الامريكية	السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢	١٤ ايار (مايو) ١٩٦٣	١٦١١ / ١٩٦٣

١٠- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل اخرى تتعلق بالاجراءات التي اتبعت في دراسة التقارير السنوية :

الجلسات التي جرت فيها دراسة التقرير السنوي	اسم الممثل الخاص	الاقليم المشمول بالوصاية
١٢٠٤ - ١٢٠٨ ، و ١٢١٢ ، و ١٢١٧	السيد ر . س . ليدن السيد هامردي روبرت (مستشار)	ناورو
١٢١٤ - ١٢١٦ ، و ١٢١٨ ، و ١٢١٩ ، و ١٢٢٠ ، و ١٢٢٣	السيد ه . ل . ر . نيال السيد فين توبينينغ (مستشار) السيد كواوالا كالو (مستشار)	غينيا الجديدة

الفصل الثالث

دراسة الالتماسات

- . -

الفرع الاول

دراسة الالتماسات

١١- درس المجلس ، في دورته الثلاثين ، خمسة التماسات عممت بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٨٥ من نظامه الداخلي ، والتماسين اخرين عمما بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ذاتها . وفيما يلي تفاصيل الالتماسات التي جرى درسها او نظرها ، مع اشارة الى القرارات التي اتخذها المجلس بشأنها . اما دراسة الالتماس المتعلق باقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية ، والبيان الشفوى الذى ادلى به الملتمس تأييدا لالتماسه ، فيتضمنهما تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن .

الفرع الثانى

الالتماسان المتعلقان بغينيا الجديدة

١٢- عرض على المجلس التماسان عمما بموجب الفقرة ٢ من المادة ٨٥ نظرا الى انهما يشيران بعض المسائل العامة . وكان الالتماس الاول يتعلق بما يحدثه انضمام المملكة المتحدة وبعض البلدان الاخرى الى السوق الاوروبية المشتركة ، من آثار سيئة في تسويق منتجات غينيا الجديدة عبر البحار ، ولا سيما منتجات جوز الهند (١) . وقد ادرج هذا الالتماس في جدول اعمال المجلس اثناء نظره في الاوضاع القائمة في غينيا الجديدة .

١٣- اما الالتماس الثانى ، فكان يتعلق بمسألة اندونيسيا وغينيا الجديدة الغربية (ايربان الغربية) ، التي كانت قيد التسوية عند كتابته ، وقد طلب فيه الى السلطة القائمة بالادارة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان امن اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية (٢) . وقد ادرج هذا الالتماس في جدول اعمال المجلس اثناء نظره في الاوضاع القائمة في غينيا الجديدة .

(١) ٩ م / ٨ ١ / ٨ م ت ٨ .

(٢) ٩ م / ٨ ١ / ٨ م ت ٩ .

الفرع الثالث

الالتماسات المتعلقة بناورو

١٤- تضمن احد الالتماسات الواردة طلبا من صاحبه بان تتاح له فرصة اتمام دراسة التقنيات الازاعية في استراليا ، وذلك لكي يكسب المؤهلات اللازمة التي تمكنه من ان يحل ، في المستقبل ، محل موظف استرالي مديرا لمحطة اذاعة ناورو (١) . وذكر الممثل الخاص ، في الجلسة ١٢٠٧ ، ان الابحاث جارية لمعرفة خير الوسائل لتدريب موظف ناورو في استراليا بحيث يمكن ترقيته بعدئذ الى منصب مدير محطة الازاعة . و اضاف ان من المتوقع ان يقع الاختيار على الملتمس نظرا الى انه اكثر الموظفين الحاليين خبرة للقيام بتلك المهمة . وقد قرر المجلس ، والظروف تلك ، لفت نظر الملتمس الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة (٢) ، ولا سيما الى تعليقات الممثل الخاص .

١٥- وطلب في التماس آخر زيادة ايجارات الاراضي الخالية من الفوسفات المؤجرة فـي محافظة آيوو بسبب الاضرار التي الحقها غبار الفوسفات بانتاجية اشجار جوز الهند وغيرها من اشجار الفاكهة (٣) . ودرس المجلس هذا الالتماس في جلسته ١٢٠٧ ، واستمع الى الممثل الخاص ، الذي قال ان السلطة القائمة بالادارة تنظر في امر دفع تعويض لاصحاب الاراضي الذين يستطيعون ان يثبتوا بأن اشجار الفاكهة المزروعة في اراضيهم قد تضررت بهذا الغبار . ولذلك قرر المجلس لفت نظر الملتمس الى بيان الممثل الخاص ، وتزويده بمحضر مناقشة المجلس لالتماسه . وكذلك طلب المجلس الى السلطة القائمة بالادارة اعلام الامم المتحدة في موعد لا يتجاوز الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة بالقرار الذي اتخذته بشأن هذه المسألة .

١٦- وعرض على المجلس التماسان يتعلقان بالنظام القضائي في الاقليم المشمول بالوصاية . وقد اشار احد هما الى انعدام المشورة القانونية والتمثيل في المحاكم (٤) ؛ بينما رأى الثاني انه لا يجوز لرئيس دائرة المساحة في ناورو ، الذي هو في الوقت نفسه قاض ، ان يفصل في المنازعات المتعلقة بقرارات اللجنة العقارية ، نظرا الى علاقته الوثيقة باعمال هذه اللجنة بوصفه رئيسا لدائرة المساحة (٥) . وقد اشير اثناء دراسة هذين الالتماسين في الجلسة ١٢٠٧ بأن يطلب الى السلطة القائمة بالادارة تزويد المجلس بمعلومات اكثر تفصيلا عن النظام القضائي وعن سيره وعن الاصلاحات التي تزمع اجراءها فيه . وقرر المجلس ، فيما يتعلق بالالتماس الاول ، لفت نظر

(١) م/و/٩٤ / ٢١ .

(٢) م/و/٩٤ / ٤ .

(٣) م/و/٩٤ / ٢٤ .

(٤) م/و/٩٤ / ٢٦ .

(٥) م/و/٩٤ / ٢٧ .

الملتص الى تعليقات السلطة القائمة بالادارة على التماسه ، وتزويده بمحضر مناقشة المجلس
لالتماسه . وقرر ، فيما يتعلق بالالتماس الثاني ، لفت نظر الملتص الى ملاحظات السلطة القائمة
بالادارة (١) والى بيان الممثل الخاص .

١٧- وعرض على المجلس التماس آخر يتعلق باتفاق عقد في عام ١٩٥١ بين الادارة وبين
سيده ناوروبية ويقضي بان تتكفل الادارة بدفع نفقات تعليم ابنها في استراليا بضمن بعض الاراضي
الفوسفاتية (٢) . ونظرا الى عدم تسديد الدين على نحو مرض فقد عقد اتفاق آخر في عام
١٩٥٦ ؛ ثم عقد اتفاق ثالث في عام ١٩٦٢ بين الطرفين المعنيين لتصفية رصيد الدين . ودرس
المجلس هذا التماس في جلسته ١٢٠٧ ، وقرر ان ينهى الى الملتص ملاحظات السلطة القائمة
بالادارة (١) مشفوعة بمحضر مناقشة المجلس لهذا التماس .

(١) م / و / ٩١ / ٤ .

(٢) م / و / ٩١ / ٢٨ .

Blank page



Page blanche

الفصل الرابع
الزيارات الى الاقاليم المشمولة بالوصاية

- ٠ -

فرع وحيد

البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة
والموفدة الى اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية،

عام ١٩٦٤

١٨- قرر المجلس في جلسته ١٢٢٠ ان يوفد في عام ١٩٦٤ بعثة زائرة عادية الى اقليم
جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية . ويبين تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن تكوين
هذه البعثة واختصاصاتها .

Blank page



Page blanche

الفصل الخامس

نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي او الاستقلال
وحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،
فيها

١٩- عنى المجلس دون انقطاع عند دراسته ، في دورته الثلاثين ، للاوضاع القائمة في
الاقاليم المشمولة بالوصاية الثلاثة المتبقية - اى جزر المحيط الهادى ٤ ، وناورو ، وغينيا الجديدة -
بالتدابير المتخذة لنقل جميع السلطات الى سكان تلك الاقاليم ، وفق ارادتهم ورغبتهم المعرب عنهما
بحرية ، لتمكينهم من التمتع بالاستقلال والحرية التامين . وقد وردت مقررات المجلس وتوصياته
في هذا الشأن ، فضلا عن ملاحظات اعضاءه التي تمثل اراءهم الشخصية ، في تقريره الى مجلس
الامن عن اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية ، وفي الفصلين المتعلقين بـناورو وغينيا
الجديدة من تقريره الى الجمعية العامة .

٢٠- ولفت نظر المجلس في جلسته ١٢٢٣ الى وثيقة لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم
والثقافة (اليونسكو) عنوانها " تنفيذ القرار ٢: ٨ ، الذى اتخذه المؤتمر العام في دورته الحادية
عشرة ، عن دور منظمة اليونسكو في المساعدة على استقلال
البلدان والشعوب المستعمرة" .

٢١- وينص قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٦١ وقرارها ١٨١٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢
على انشاء اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .
كما انهما يطلبان الى مجلس الوصاية ، ضمن امور اخرى ، مساعدة اللجنة الخاصة في عملها .
وبناء على هذا الطلب ، ارسل رئيس مجلس الوصاية الى رئيس اللجنة الخاصة رسالة يعلمه فيها بأن
المجلس درس ، في دورته الثلاثين ، الاوضاع القائمة في اقليم جزر المحيط الهادى ٤ ، وناورو ،
وغينيا الجديدة ، وان مقررات المجلس وتوصياته ، فضلا عن ملاحظات اعضاءه التي لا تمثل الا اراءهم
الشخصية ، واردة في تقرير المجلس الى مجلس الامن عن اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية
وفي تقريره الى الجمعية العامة عن ناورو وغينيا الجديدة . وابدى رئيس المجلس ايضا استعداد
لان يبحث مع رئيس اللجنة الخاصة اية مساعدة اخرى قد تطلبها اللجنة الخاصة من مجلس
الوصاية .

Blank page



Page blanche

الفصل السادس

المسائل الاخرى التي نظر فيها مجلس الوصاية

- ٠ -

الفرع الاول

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية

٢٢- انشىء برنامج الامم المتحدة للمنهج الدراسية لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية بمقتضى قرار الجمعية العامة ٥٥٧ (الدورة ٦) المتخذ في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ، اى انه مضى على وجوده احد عشر عاما . ويدار البرنامج وفقا للاجراء الذى اقره مجلس الوصاية في دورته الثالثة عشرة (١) . ويقدم الامين العام ، بمقتضى هذا الاجراء ، الى المجلس مرة في السنة تقريرا يتضمن كافة المعلومات اللازمة عن تنفيذ هذا البرنامج .

٢٣- وقد عرض على المجلس ، في دورته الثلاثين ، التقرير الثاني عشر للامين العام ، ويتناول الفترة الممتدة من ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ الى ١٤ ايار (مايو) ١٩٦٣ (٢) . ولم يرد خلال هذه الفترة غير طلبين للحصول على معلومات تتعلق بالبرنامج ، ورد احدهما من ناورو والاخر من اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية . كما ولم ترد اية طلبات للحصول على منح دراسية من اى اقليم من الاقاليم الثلاثة المشمولة بالوصاية ، هذا مع العلم انه لم ترد اية طلبات من هذا النوع من هذه الاقاليم منذ بدء تنفيذ هذا البرنامج .

٢٤- واحاط المجلس علما بتقرير الامين العام هذا في جلسته ١٢١٦ ، ولفت نظرها السلطات القائمة بالادارة الى الملاحظات التي ابدتها اعضاؤه اثناء مناقشة التقرير .

-
- (١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثالثة عشرة ، المرفقات ، البند ١٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة م و / ١٠٩٣ .
- (٢) المرجع الاخير ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ١٠ من جدول الاعمال ، الوثيقة م و / ١٦٠٩ .

٢٥- واتخذ المجلس في جلسته ١٢٢٢ قرارا طلب فيه الى الامين العام للامم المتحدة ان يصدر الى مدير مركز الامم المتحدة الاعلامي في بورت موريسبي ، التعليمات اللازمة لكي يتخذ بالتشاور مع السلطة القائمة بالادارة ، التدابير الفورية الكفيلة ، بالتوسع ، عن طريق الانذاعات اللاسلكية والكتيبات وغيرها من الوسائل الملائمة ، في نشر المعلومات المتعلقة بالمنح الدراسية المعروضة بواسطة الامم المتحدة لسكان اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية ، بحيث يتسنى للامين العام ادراج المعلومات عن نتائج هذه الجهود في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة (١) .

الفرع الثاني

نشر المعلومات عن الامم المتحدة وعن نظام الوصاية الدولي
في الاقاليم المشمولة بالوصاية

٢٦- عرض على مجلس الوصاية ، في دورته الثلاثين ، تقرير للامين العام عن الترتيبات المتخذة في الاقاليم المشمولة بالوصاية في الفترة الممتدة من ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ الى ٣١ ايار (مايو) ١٩٦٣ بشأن توزيع الوثائق الرسمية للامم المتحدة ونشر المعلومات عن اهداف الامم المتحدة ونشاطاتها وعن نظام لوصاية الدولي (٢) . ويقدم هذا التقرير سنويا وفقا لاحكام قرار مجلس الوصاية ٣٦ (الدورة ٣) المتخذ في ٨ تموز (يوليه) ١٩٤٨ ، وقرار الجمعية العامة ٧٥٤ (الدورة ٨) المتخذ في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ .

٢٧- واحاط المجلس علما بتقرير الامين العام هذا في جلسته ١٢١٦ ، ولفت نظرها السلطات القائمة بالادارة الى الملاحظات التي ابدتها اعضاؤها اثناء مناقشته .

-
- (١) القرار ٢١٣٦ (الدورة ٣٠) المتخذ في ٢٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ .
(٢) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ١١ من جدول الاعمال ، الوثيقة م و / ١٦١٠ .

الباب الثاني
الامواضاع القائمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية

Blank page



Page blanche

الفصل الاول

غينيا الجديدة

- ٠ -

الفرع الاول

عموميات

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

مطلب وحيد

الارض والسكان

٢٨- يتألف الاقليم من الجزء الشمالي الشرقي من جزيرة غينيا الجديدة الواقعة شمالي بابوا وشرقي حدود ايربان الغربية ، ومن جزر ارخبيل بسمارك ، واكبرها جزيرة بريطانيا الجديدة وجزيرة ايرلندا الجديدة وجزيرة مانوس ومن جزيرتي بوكا وبوغانفيل ، وهما الجزيرتان الشماليتان القصويان من مجموعة جزر سليمان . ويبلغ مجموع مساحة الاقليم حوالي ١٣،٠٠٠ ميل مربع .

٢٩- وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، كان مجموع سكان الاقليم الاهليين يقدر ب ١،٤٦٩،٣٢٠ نسمة يتألفون من ١،٤٢١،٠٩٠ نسمة من الذين شملهم التعداد ، وحوالي ٤٨،٢٣٠ نسمة لم يشملهم التعداد . اما السكان غير الاهليين فكان عددهم يقدر ب ١٥،٥٣٦ نسمة .

٣٠- وكان من نتيجة الجهود المبذولة ، خلال الفترة المستعرضة ، لبسط سلطة الادارة على كامل الاقليم قبل نهاية عام ١٩٦٣ ، انخفاض مساحة المناطق المقيد دخولها من ٨،٠٥٦ ميلا مربعا الى ٤،١٠٨ اميال مربعة . وتتألف بقية المناطق المقيد دخولها من اراض وعرة في محافظات سيبيك ، ومن محافظتي المرتفعات الشرقية والمرتفعات الغربية ، ويقدر مجموع سكانها ب ٢،٠٠٠ نسمة .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداهما اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

٣١- تكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال ان المهمة التي واجهتها السلطة القائمة بالادارة في غينيا الجديدة عام ١٩٤٥ كانت مهمة تثبط العزائم الى حد ما ، فاستجابت لها استجابة ناشطة بالجهود التي بذلتها مدى ثمانية عشر عاما ورؤوس الاموال الاستيرالية الضخمة التي جاءت بها الى الاقليم . واذف ان تغيير الاوضاع القائمة في الاقليم وحده ليس من المنجزات القليلة الشأن ، ان بفضل تحول ما كان يعد في كثير من الاحيان موطن مجموعة من حضارات العصر الحجري ، الى ذلك الاقليم الحديث المسرع في طريق التقدم .

٣٢- وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان الوقائع المتعلقة بالوصاية على غينيا الجديدة حسنة ، وانه يعدها مثلا للوصاية في احسن صورها . واذف انه لا يمكن تفهم الجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالادارة والمنجزات التي حققتها تفهما صحيحا الا اذا ذكرنا انفسنا بواقع حالة الاقليم ، وانه اذا اعتبرت تلك المنجزات في مجموعها ولا سيما بالقياس الى العقبات التي وجب تذليلها ، لما امكن وصف النتائج التي حققتها السلطة القائمة بالادارة الا بانها باهرة .

٣٣- وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فاشار الى المصاعب الطبيعية التي كان لا بد من تذليلها لتأمين تقدم سكان غينيا الجديدة في الميدانين السياسي والاقتصادي . وذكر بان في الاقليم اكثر من ٧٠٠ لغة مختلفة . يضاف الى ذلك ان غينيا الجديدة هي من بين بلدان العالم القليلة التي لا تزال بعض اجزائها غير مستكشفة على الاطلاق ، والتي لا تزال فيها مناطق لم تخضعها الادارة بعد لسلطتها . واعرب عن سروره لما قاله الممثل الخاص من ان تلك الحالة على وشك الزوال .

٣٤- كذلك ابدى ممثل المملكة المتحدة اغتباطه لان عزيمة السلطة القائمة بالادارة لسم تثبط امام العقبات الاقتصادية والجغرافية والسياسية المشار اليها في تقرير البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة والموفدة عام ١٩٦٢ الى اقليمي ناورو وغينيا الجديدة المشمولين بالوصاية (١) .

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم

٣٥- وذكر الممثل المجلس بان البعثة الزائرة الموفدة عام ١٩٦٢ كانت قد اقترحت ثلاثة تدابير تمهيدية اساسية لتحقيق تقدم سياسي سريع وسليم . ولا حظ ان السلطة القائمة بالادارة كانت قد وضعت الخطط اللازمة للوفاء بتلك الشروط المسبقة ، وقال انه يرجو ان يصار في العام المقبل الى تبيان كيفية تنفيذ تلك الخطط والمقترحات .

٣٦- وتكلمت ممثلة ليبيريا ، فلاحظت انه رغم التغييرات المحسوسة الحادثة حاليا في الاقليم ، فان التقدم المحرز يبدو ضعيفا بالقياس الى الجهود التي لا يزال من الواجب بذلها . وقالت انه لا تزال في الاقليم مساحات واسعة من الاراضي لم تزرع ولم تستكشف . ورأت ان المسؤولية عن هذا البطء الخطير في خطى التقدم تقع على عاتق السلطة القائمة بالادارة .

٣٧- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان السياسة التي تتبعها الحكومة الاسترالية ازاء اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية ومستعمرة بابوا مثل نموذجي للسياسة الاستعمارية . ولكن لا بد للسلطة الاسترالية القائمة بالادارة ، شأنها في ذلك شأن الدول الاستعمارية الاخرى ، من الاصغاء الى ذلك الصوت الجبار ، صوت المنادين بتصفيحة نظام العسف الاستعماري بكافة اشكاله وفي جميع انحاء العالم ، فلامناص لهم لذلك من المداورة قلبلا لتكييف انفسهم مع الظروف الجديدة الناشئة على هذا النحو .

٣٨- وتكلم ممثل الصين ، فقال ان التغييرات الهامة في غينيا الجديدة حدثت تدريجيا منذ ان اضطلعت الامم المتحدة بدورها في تصريف شؤون هذا الاقليم المشمول بالوصاية . ورحب بالسياسة الجديدة التي تنتهجها السلطة القائمة بالادارة ، اى سياسة عدم الاصرار على اعتبار التطور المتماثل شرطا مسبقا لاي تقدم سياسي جديد ، ورأى ان هذه السياسة الجديدة ستزيل كل شك في تطور غينيا الجديدة في المستقبل .

٣٩- وتكلم ممثل فرنسا فاشار الى ثناء البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ على السلطة القائمة بالادارة اذ قالت انه ليس في تاريخ الشعوب التي لا تزال غير نامية سوى امثلة قليلة لمثل التحدي الذي قبلته استراليا وهو " ان تعمل بجرأة ، وروح مبادرة وعزم على انماء منطقة كانت منغلقة عن تيارات التمدن الرئيسية كل ذلك الزمن الاول . "

٤٠- وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة فاكد على انه احرز تقدم كبير في جميع الميادين خلال السنة المستعرضة رغم المصاعب الهائلة الناجمة عن الارض والطبيعة ، ورغم شدة تباين سكان الاقليم . وقال ان تنفيذ المقترحات التي كان قد ذكرها بايجاز - مثل اجراء الدراسات في ميدان الانماء الاقتصادي وانشاء مرافق التعليم بعد الثانوى - فضلا عن افتتاح برلمان منتخب ، يجعلان غينيا الجديدة على اهمية الوثوب وثبات كبرى ، منطلقة من اساس متين ، في سبيل التقدم المصحوب بتيقظ في الوعي السياسي تمتد جذوره الى جميع طبقات مجتمع الاقليم ، ويحفز بالتالي على تفسير عقلية السكان وقبولهم للمفاهيم العصرية للحياة الاقتصادية والسياسية .

المطلب الثاني

الدفاع والامن

١٤- تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال انه لو اريد حقا منح الاستقلال لغينيا الجديدة وبابوا ، فلا بد من تمهيد السبيل لذلك بما يكفل استقلال الدولة الجديدة في خير الظروف التي تساعد على اقامة علاقات المودة وحسن الجوار مع البلدان المجاورة لها . واذ ان الحالة ، من هذه الناحية ، خطيرة جدا ، ولا يمكن الا ان تشير قلق المجلس . فقد جرت الحكومة الاسترالية هذا الاقليم المشمول بالوصاية ، فضلا عن مستعمرتها بابوا ، الى شبكة التكتلات العسكرية العدوانية التي تربط دول منطقة المحيط الهادىء ببعضها في ظل معاهدة الدفاع المشترك بين استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة . واستطرد قائلاً ان على الامم المتحدة ان ترفض رفضاً قاطعاً ادعاء السلطة القائمة بالادارة بانه يجوز لها ، تنفيذاً لالتزاماتها العسكرية ، تطبيق اتفاقاتها العسكرية على اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية . وذكر ان مسألة امن هذا الاقليم المشمول بالوصاية تكتسب من هذه الناحية طابعاً خطيراً للغاية ، وان على السلطة القائمة بالادارة ان تدرك ان جر هذا الاقليم المشمول بالوصاية الى اتفاقات عسكرية عن طريق اخضاعه للالتزامات المترتبة على اتفاقات معقودة مع حكومات اخرى امر غير قانوني وينافي اتفاق الوصاية واحكام الميثاق ، وان من واجب مجلس الوصاية ان يحذر السلطة القائمة بالادارة تحذيراً واضحاً لا لبس فيه فيما يتعلق بذلك ، وان يطلب اليها العدول عن هذه السياسة فوراً . فان لم يفعل المجلس ذلك ، وجب عرض المسألة على الجمعية العامة .

٢٤- واراد ممثل الاتحاد السوفياتي قائلاً انه يرى ضرورة اتخاذ تدابير حاسمة في هذا الشأن نظراً الى تفاقم الحالة لعدة اسباب ، منها التصريحات المماثلة للتصريح الذى ادلى به السيد هاريمان ، ممثل الولايات المتحدة ، قبل انعقاد الاجتماع الاخير للكتلة العسكرية لمعاهدة الدفاع المشترك بين استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة ، والذى تضمن تهديداً غير مثار على الاطلاق ، سواء بالنسبة الى سكان الاقليم المشمول بالوصاية او الى سكان البلدان المجاورة .

٣٤- ومضى الممثل في كلامه فقال انه يرى ان على السلطة القائمة بالادارة ان تراعى ، قبل كل شيء ، مصالح السكان المحليين ، وبين ان تلك المصالح تقتضي امتناع السلطة القائمة بالادارة عن توريث الاقليم المشمول بالوصاية في السياسات التي تشرف على تسييرها الكتل العسكرية مثل معاهدة الدفاع المشترك بين استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة ؛ والسماح لسكان الاقليم المشمول بالوصاية بان يعيشوا في سلام ووثاق مع سكان الدول المجاورة ؛ وامتناع الدولة القائمة بالادارة وحلفائها في المعاهدات العسكرية على الاخص ، عن استخدام الاقليم في اغراض لا تمت بصلة الى مصالح السكان ومضرة بقضية السلم والامن في منطقة المحيط الهادىء .

٤٤- وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة ، فقال ان التزامات استراليا الدفاعية بالنسبة الى غينيا الجديدة مبنية على اسس قوية مستمدة من الميثاق واتفاق الوصاية وقرارات مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة . و اشار الى ما قاله ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الجلسة ١٢١٨ من ان ترابط عالم اليوم ذلك الترابط التام يجعل انعدام السلم وانعدام علاقات حسن الجوار في اية منطقة كانت مدعاة للقلق الشديد ، فعلق قائلاً ان الوفد الاسترالي يوافق على ذلك وهو يود ، في هذا الصدد ، ان يبين ان الاستراليين والعديد من الفئات القبلية واللغوية في غينيا الجديدة يعملون الان سوياً على تكوين شعب وحكومة ، وان السلطة القائمة بالادارة ستقدم الى العالم ، في الوقت الملائم ، امة جديدة حرة مستقلة وقادرة على احتلال مكانها ، بكل كرامة وضاعلية ، في عالم القرن العشرين ، وعلى المساهمة في توطيد دعائم السلم والانسجام فيه . ثم اشار الى ان ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تكلم عن استعمال " النار والسيف " ، فعلق قائلاً انه ينبغي للممثل السوفياتي ان يعلم ان استراليا تفخر بسجل ارتياحها واستكشافها السلميين لمنطقة كانت متوحشة ومجهولة اكثر من اية منطقة اخرى من مناطق العالم ، وان سجلها هذا في غينيا الجديدة ، الحافل بمظاهر الشجاعة والروح السلمية ، ليصمد امام اية دراسة شاء العالم ان يتفحصه بها . وتساءل اخيراً ان كان يمكن ان يقال الشيء نفسه عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية
وتوسع سلطاتها

(أ) هيئات الحكومة المركزية

٤٥- يدير الاقليم المشمول بالوصاية واقليم بابوا ، بصورة مشتركة ، مدير يساعده مجلس المدير الذي يتألف من ستة اعضاء ويرئسه المدير . وهناك مجلس تشريعي يتألف من سبعة وثلاثين عضواً هم : المدير ، واربعة عشر عضواً موظفاً ، واثنى عشر عضواً منتخباً ، وعشرة اعضاء معينين .

٤٦- وقد ايد مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والعشرين ، آراء البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ القائلة بانه آن اوان انشاء برلمان تمثيلي حقا في بابوا وغينيا الجديدة ، وان من الممكن التقدم في الميدان السياسي باسرع مما كان مزمعا عند افتتاح المجلس التشريعي الجديد في عام ١٩٦١ ، وان للسكان قادة قادرين على التكلم باسمهم وتمثيلهم على نحو ينم على كامل الشعور بالمسؤولية في برلمان مركزي ، وان انشاء مثل هذه الهيئة سيسهم اكثر من اى شي آخر في الاسراع بتكوين الشعور القومي والاحساس بالوحدة السياسية في الاقليم .

٤٧- ووافق المجلس كذلك على رأى البعثة الزائرة ، في ان انشاء مجلس تشريعي يضم ممثلين منتخبين ، وعزم السلطة القائمة بالادارة على اقرار قائمة انتخابية موحدة ، بالاضافة الى الخبرة المكتسبة في المجالس الادارية المحلية ، كل ذلك يجعل من الممكن الآن اتخاذ التدابير اللازمة لانشاء برلمان لبابوا وغينيا الجديدة يضم حوالي مائة عضو منتخب باقتراع الراشدين المباشر حسب نظام الانتخاب الفردى ، وانه يجب القيام فورا بكل الاستعدادات اللازمة لاجراء الانتخابات على هذا الاساس واتمامها في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٦٣ .

٤٨- واوصى المجلس بان تدرس السلطة القائمة بالادارة باصمان اقتراح البعثة الزائرة اتخاذ الاستعدادات اللازمة لانتخاب برلمان تمثيلي لبابوا وغينيا الجديدة ، وتحديد يوم ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ موعدا اقصى لبلوغ هذا الهدف .

٤٩- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ان اللجنة الخاصة التي انشأها المجلس التشريعي في آذار (مارس) ١٩٦٢ قد اخذت رأى عدد كبير من الاشخاص يمثلون مختلف قطاعات السكان . وقد وضعت اللجنة المذكورة ، وفقا للاراء المصرية ، اقتراحات اوصت ، ضمن اشياء اخرى ، بزيادة عدد اعضاء المجلس التشريعي من سبعة وثلاثين عضوا الى اربعة وستين ، ينتخب منهم اربعة وخمسون باقتراع عام يحق الاشتراك فيه لكل من جاوز الثامنة عشرة من عمره على اساس قائمة انتخابية موحدة وحسب نظام الانتخاب الفردى ، ويحتفظ بعشرة مقاعد من هذه المقاعد الاربعة والخمسين ، مؤقتا ، لاعضاء غير اهلين . وقد وافق على هذه الاقتراحات كل من المجلس التشريعي والحكومة الاسترالية التي اصدرت ، في ايار (مايو) ١٩٦٣ ، القانون اللازم لوضعها موضع التنفيذ . وستنتهي مدة ولاية المجلس الحالي في اوائل عام ١٩٦٤ ، وقد اعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثلاثين انها تعتبر ذلك الوقت مثاليا لبدء اعمال المجلس بشكله الجديد ، الذى سيصرف باسم المجلس النيابي .

٥- واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة المجلس في دورته الثلاثين ان النص المعدل لقانون بابوا وغينيا الجديدة يقضي بانشاء نواة سلطة تنفيذية ، وذلك عن طريق زيادة عدد اعضاء مجلس المدير وتوسيع اختصاصاته . ان عدد اعضاء مجلس المدير سيزداد من سبعة الى احد عشر وذلك بزيادة عدد اعضائه غير الموظفين من ثلاثة الى سبعة على ان يكون السبعة جميعا من اعضاء المجلس النيابي المنتخبين . كذلك يقضي النص المعدل لقانون بابوا وغينيا

الجديدة بتعيين اماناء برلمانيين يختارون من بين الاعضاء المنتخبين يعملون تحت اشراف الاعضاء الموظفين الذين يناظرون الوزراء في البرلمان الاسترالي والذين يرئسون حاليا مختلف مرافق الادارة . وتتوقع السلطة القائمة بالادارة ان يستطيع هؤلاء الامناء المساعدون بعض التدريب الذي يحصلون عليه خلال مدة ولايتهم الحلول محل بعض اعضاء المجلس الموظفين او كلهم وبذلك يضمنون الاسس اللازمة لمجلس وزراء مكتمل التكوين في المجالس النيابية المقبلة .

١٥- واصر المجلس في دورته الثلاثين المقررات والتوصيات التالية :

" يشير المجلس الى رأى البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ والى توصيته التي اصدرها في دورته التاسعة والعشرين ، ومفادها ان انشاء برلمان تمثيلي حقا يسهم اكثر من اى شيء اخر في الاسراع بتكوين الشعور القومي والاحساس بالوحدة السياسية في الاقليم . ولذلك فهو يحيط علما بقرار السلطة القائمة بالادارة ان تنشيء في شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٤ مجلسا نيابيا ينتخب اعضاؤه باقتراع الراشدين العام المباشر على اساس قائمة انتخابية موحدة ، ويلاحظ ان هذا المجلس سيتمتع بكامل السلطات التشريعية بالنسبة الى الاقليم المشمول بالوصاية . والمجلس ان يلاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة القائل بأن تكوين المجلس النيابي الحالي يتفق ورغبات الاهليين ، يعرب عن امله في التقدم ، في اسرع وقت ممكن ، في سبيل ايجاد برلمان منتخب بكامل اعضائه وفقا لرغبات اهالي غينيا الجديدة . كما ويعرب عن امله في الا تستخدم السلطة الدستورية التي تخول رفض الاعتراف بصحة قرارات المجلس النيابي خلافا لرغبات اغلبية اعضاء المجلس النيابي المنتخبين .

" ويرحب المجلس بنية السلطة القائمة بالادارة في زيادة عدد اعضاء مجلس المدير وفي اشراك الاعضاء المنتخبين الاهليين في اعماله بوصف ذلك وسيلة للاسراع بالانشاء التدريجي لهيئة تنفيذية تكون مسؤولة امام المجلس النيابي .

" ويلاحظ المجلس مع الارتياح سياسة السلطة القائمة بالادارة القائمة على ادراك ضرورة استناد اى نظام للحكم الذاتي على اوسع قاعدة ممكنة من جهة ، وعدم اعتبار تقدم السكان المتماثل شرطا مسبقا لتحقيق المزيد من التقدم السياسي . "

(ب) المجالس الادارية المحلية

٥٢- في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، كان عدد المجالس الادارية المحلية ثمانية وثلاثين مجلسا ، ومجموع عدد اعضائها ١٦٤ ، ومجموع عدد سكان المناطق التابعة لها حوالي ٣٥٧٠٥٣٤ نسمة .

٥٣- وقد ايد المجلس في دورته التاسعة والعشرين آراء البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ومفادها ان التقدم المحرز والاعداد السليم المتحقق في ميدان الادارة المحلية يبرران تحقيق المزيد من التقدم في هذا الاتجاه . و اشار بالتوسع في تطبيق السياسة التي يعطى الآن بمقتضاها للمجالس الادارية المحلية التي اثبتت مقدرتها على ادارة ميزانياتها المحدودة بنفسها اعانات من الايرادات العامة لمساعدتها على زيادة نشاطاتها والتوسع فيها ، والاضطلاع ببعض المهام التي تقوم بها الادارة . ورأى المجلس ايضا وجوب منحها سلطات اوسع مماثلة لسلطات الهيئات الادارية المحلية في البلدان الاخرى ، سواء من حيث وظائفها او من حيث مالياتها ؛ كما رأى انه ، ريثما يتسنى ايجاد نظام ضريبي منظم يساهم بمقتضاه جميع اصحاب الاراضي في ايرادات المجالس المحلية ، فان ثمة اسبابا كثيرة تدعو الى تحبيذ ايجاد نظام يساهم بمقتضاه اصحاب المزارع في ايرادات المجالس المحلية .

٥٤- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها الاخير ، انها مضطصة منذ مدة باعادة النظر في وظائف المجالس الادارية المحلية تمشيا مع سياستها القائلة بأن توسيع نظام هذه المجالس هو خير اساس لتقدم السكان الاهليين في الميدان السياسي ، وهدفها من ذلك هو وضع نظام للمجالس الادارية المحلية ندى طابع غير عرقي ويقوم بتنفيذ المزيد من المهام على الصعيد المحلي . ويجرى الآن اعداد التدابير التشريعية اللازمة لذلك .

٥٥- واعلم ممثل السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثلاثين انه انشبيء ، منذ ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، اثنا عشر مجلسا اداريا محليا جديدا : خمسة منها في محافظة سيببىك ، وثلاثة في محافظة موروبي ، واثنان في محافظة المرتفعات الشرقية ، وواحد في مانوس ، وآخر في نيوايلند . ويوجد الآن في الاقليم المشمول بالوصاية خمسون مجلسا تمثل ٤٧٣،٧٧٢ نسمة من السكان .

٥٦- وقد عقد في مدينة لاي خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٣ المؤتمر السنوى لجميع المجالس الادارية المحلية في بابوا وغينيا الجديدة وتولسي السكان انفسهم ادارة اعمال المؤتمر ، فنظروا في جدول اعمال ضخم ، واتخذوا قرارات عديدة .

٥٧- واصر المجلس في دورته الثلاثين المقررات والتوصيات التالية :

” ان المجلس ، اذ يرغب كل الرغبة في اتخاذ كل التدابير اللازمة لاعداد قادة من ابناء غينيا الجديدة الاهليين لشغل المناصب العالية واتاحة تزودهم بالخبرة اللازمة في شؤون الاجراءات البرلمانية ، يرحب بالتعديلات التي تعتمزم السلطة القائمة بالادارة ادخالها في الامر المتعلق بالادارة المحلية وبما يؤدي اليه ذلك من توسيع سلطة المجالس الادارية المحلية . وهو يشير على السلطة القائمة بالادارة ان تكفل ، بغية المضي في تعزيز هذه المجالس ، زيادة المعونة المالية المقدمة من الحكومة المركزية وتوسيع سلطات الادارة المحلية من جميع الوجوه ، بما في ذلك الشؤون الضريبية . ”

(ج) ادارة المحافظات والبلديات

٥٨- يوجد مجلس استشارى في كل محافظة من محافظات الاقليم التسع . ويتألف كل مجلس منها من المحافظ والاعضاء الذين يعينهم المدير لمدة سنتين . وقد بلغ مجموع عدد الاعضاء الاهليين في المجالس الاستشارية للمحافظات ، خلال المدة التي يتناولها هذا التقرير ، ثمانية وعشرين عضوا .

٥٩- وتقضي المقترحات الرامية الى اعادة تنظيم المجالس الاستشارية للمحافظات بأن تكون اكثرية الاعضاء في كل من هذه المجالس من الاهليين وان يكون بينهم ممثلون للمجالس الادارية المحلية ، وكذلك ممثلون للمجالس الاستشارية البلدية .

٦٠- وتوجد مجالس استشارية بلدية في سبعة من مدن الاقليم الرئيسية . ويوجد في اربعة من هذه المجالس عشرة اعضاء من اهالي غينيا الجديدة ، اما بقية اعضاء المجالس السبعة فيتألفون من ٧٤ اوروبيا ، و ٨ آسيويين ، و ٣ اعضاء مولدين .

٦١- واحاط المجلس في دورته التاسعة والعشرين علما بآراء البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ، ومفادها ان النظام الحالي للمجالس الاستشارية البلدية قد استنفد غرضه ، وان مدن الاقليم الرئيسية تنمو بسرعة ، وان كثيرا من المقيمين فيها قادرون على القيام بدورهم كاملا فسي مجالس بلدية منتخبة ، ولفت نظر السلطة القائمة بالادارة الى النتيجة التي خلصت اليها البعثة الزائرة ومفادها ان هناك الفائدة كل الفائدة في وضع نظام متناسق من الهيئات البلدية التمثيلية العادية .

٦٢- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، ان لجنة تمثل مختلف دوائر الادارة قد انشئت لدراسة حاجات الاقليم فيما يتعلق بالادارة البلدية . وبالنظر لارتباط هذه المسألة ، جزئيا ، بالتدابير التشريعية المقرر سنها فيما يتعلق بالادارة المحلية عامة ، والتي ستقضي بمنح المجالس تكويننا متعدد العناصر وبأن تنشأ مجالس في المناطق الحضرية ، فقد عمدت اللجنة بعد دراسة هذه المسألة دراسة تمهيدية بوقف اعمالها ريثما يتم وضع مشروع القانون الجديد . وستنظر اللجنة آنذاك في انجع الطرق كتقييم مدى رغبة السكان في انشاء نظام للادارة البلدية وتحديد الشكل الذي يرغبون في اضافته على هذا النظام .

المطلب الثاني

تطور الاقتراع العام للراشدين والانتخابات المباشرة

٦٣- اعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثلاثين ان الاستعدادات لوضع القوائم الانتخابية التي ستستخدم في انتخابات عام ١٩٦٤ قد بدأت حال اقرار المجلس التشريعي لمقترحات اللجنة الخاصة وموافقة الحكومة الاسترالية عليها . وقد اعدت القائمة الموحدة التي سيعتمد عليها في وضع القائمة الانتخابية ، بالاستناد الى سجلين مختلفين لتعداد السكان الاهليين : سجل المكلفين (الممولين) بالضرائب المحفوظ لدى رئيس ديوان المجالس الادارية المحلية في مقر تلك المجالس، والسجل المحفوظ لدى الموظفين المحليين لدائرة الشئون الاهلية ، وكلا السجلين منظمان حسب مختلف القرى ومختلف الجماعات العائلية . وليست قوائم الاسماء كاملة بالنسبة الى المناطق التي لم تكن مستكشفة جيدا حتى زمن قريب والتي يجري الآن بسط السلطة الادارية عليها بسطا كاملا . ويحتوى سجلا التعداد على اسماء جميع السكان ، بما فيهم الاطفال ، ولكنها غير وارادة فيهما حسب الترتيب الابددي . وذكر الممثل الخاص ان الدلائل تشير الى ان جميع قوائم التعداد سيتم تدقيقها وسترسل الاسماء الى مكتب انتخابي مركزي حتى شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ لكي يتسنى اتمام طبع القوائم الانتخابية قبل موعد اجراء الانتخابات . واذاف الممثل الخاص ، في هذا الصدد ، ان الضرورة اقتضت توسيع مرافق الطباعة الحكومية وشراء المعدات الاضافية ليتسنى القيام بالاعمال المتزايدة التي ستكون لازمة لطبع القوائم الانتخابية وتوزيعها قبل شهر آذار (مارس) ١٩٦٤ .

٦٤- وذكر الممثل الخاص ايضا انه رغم التقدم المحرز في ميدان التعليم في السنوات الاخيرة ، فما زالت نسبة الامية بين الراشدين كبيرة ، ولا سيما في المناطق التي لم يخضعها لسلطة الادارة الا حديثا . ولذلك فقد تقتضي الضرورة بالسماح للناخبين ، في بعض المناطق ، بالاقتراع الشفوي . وسيقوم ناخب متعلم بالتأشير على ورقة اقتراع الناخب الامي باسماء المرشحين حسب ترتيب الافضية ولن يكون الاقتراع الزاميا .

المطلب الثالث

الخدمة المدنية : اعداد بعض السكان الاهليين
لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٦٥- يتألف الملاك الوظيفي من اربع فئات : الفئة الاولى ، والفئة الثانية ، والفئة الثالثة ، والفئة الفرعية . وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، كانت الفئة الثانية تضم ٨ موظفين اهليين

دائمين و ٤ موظفين اهليين مؤقتين ، وكانت الفئة الثالثة تضم ٣١ موظفا اهليا دائما و ١٤ موظفا اهليا مؤقتا ؛ وكانت الفئة الفرعية تضم ٥٩٨ موظفا اهليا دائما و ٩٤ موظفا اهليا مؤقتا . وكان هناك ٢٧٥٧ موظفا مغتربا دائما ، و ١،٣٧٦ موظفا مغتربا مؤقتا ، وموظف واحد دائم و ٢٢٦ موظفا مؤقتا من الاسيويين والمولدين .

٦٦- وقد ايد المجلس ، في دورته التاسعة والعشرين ، التوصية التي اصدرتها البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ والقائلة بوجوب اعادة دراسة البرنامج المقبل لتدبير الموظفين وتدريبهم واعادة النظر فيه ، واعطاء الاولوية في ذلك للنقاط الثلاث التالية : وجوب الاقلال من المناصب العالية الى اقصى حد ممكن تلافيا للازدواج الادارى وتأميننا لعدم زيادة المناصب العليا في مرفق الخدمة المدنية الى درجة الافراط ؛ ووجوب قيام السلطة القائمة بالادارة بالعمل ، بكافة الوسائل الممكنة ، على تنفيذ برنامج تعليمي تدريبي يرمي الى اعداد ابناء غينيا الجديدة لتولي المناصب العالية في مرفق الخدمة المدنية ؛ واستقصاء كل امكانية لتدبير الاطباء والمعلمين على اساس مؤقت ودائم .

٦٧- وكذلك ايد المجلس اقتراحات البعثة الزائرة المتعلقة بالنقاط التالية : وجوب قيام السلطة القائمة بالادارة باانشاء لجنة للخدمة المدنية تضم اعضاء من ابناء غينيا الجديدة ، تضطلع بالمهام الرئيسية التي يقوم بها الآن مفوض الخدمة المدنية ؛ وباتخاذ تدابير جديدة لتدبير الموظفين من الخارج وفقا لنظام شبيه بنظام التمرين ؛ وزيادة الاستفادة من الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة لتدبير الموظفين ولا سيما منهم الاطباء والمعلمون .

٦٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ان برنامج تدبير الموظفين وتدريبهم يعاد النظر فيه باستمرار ، وان سياستها قائمة على تعيين الموظفين الاهليين في الوظائف العامة بكافة مستوياتها حال حصولهم على المؤهلات والخبرة المطلوبة . وقد خفض عدد المناصب العليا الى ادنى عدد ممكن يتلاءم مع حسن سير الادارة وكفاءتها . هذا وتجرى الاستقصاءات والدراسات تأميننا لعدم الازدواج الادارى او تكاثر المناصب العليا الى درجة الافراط .

٦٩- واعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثلاثين انه كان هناك في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ ١٢ موظفا اهليا دائما وموظفان اهليان مؤقتان في الفئة الثانية ، و ٥٤ موظفا اهليا دائما و ٢٤ موظفا اهليا مؤقتا في الفئة الثالثة ، و ٦٥٤ موظفا اهليا دائما و ١٥٦ موظفا اهليا مؤقتا في الفئة الفرعية . كما كان هناك في التاريخ نفسه ٢٤٨١٧ موظفا مغتربا دائما و ١،٣٩٣ موظفا مغتربا مؤقتا ، و ٢٠ موظفا دائما من الاسيويين و ٢٣٥ موظفا مؤقتا من الاسيويين والمولدين .

٧٠- ويتوقف اعداد ابناء غينيا الجديدة لشغل المناصب العليا اساسا على تقدم التعليم العالي . وتتخذ ، بالاضافة الى تشجيع هذا النوع من التعليم ، تدابير ايجابية لتدريب

الموظفين اثناء العمل ، ومن ذلك انشاء كلية مركزية داخلية للادارة واحداث مناصب المساعدين الاداريين المتمرنين . ومن المتوقع احداث زيادة محسوسة في عدد المنح " التمرينية " المتاحة للموظفين الاهليين في الجامعات الاسترالية ، وبعد ذلك في الكلية الجامعية المزمع انشاؤها في الاقليم عندما تصبح لدى هؤلاء الموظفين المؤهلات الكافية لقبولهم في الجامعات . وسوف تشمل هذه المنح التمرينية ذات الميادين التي تقدم فيها تلك المنح حاليا الى الموظفين المفتربين اى الطب ، والهندسة المدنية ، والهندسة المعمارية ، والزراعة ، والاحراج ، والتعليم .

٧١- ولعمل الولاية التي تعطى لتدبير المعلمين والاطباء تفوق ما يعطى لاية فئات اخرى من الموظفين . وقد اتخذت الترتيبات اللازمة مع ادارات التعليم لجميع الولايات الاسترالية للحصول على معلمين ينتدبون للعمل في الاقليم لمدد مختلفة ، وقد اظهرت تلك الولايات كرمها في السماح للمعلمين بقبول التعيين في بابوا وغينيا الجديدة . هذا ويستمر تقديم المنح التمرينية في ميدان التعليم ، ويسير قدما تنفيذ خطط انشاء كلية مختلطة العناصر لاعداد المعلمين في بورت موريسبي . اما تدبير الاطباء فيتفق ، بوجه عام ، مع الاهداف المقررة ، ويشجع الاطباء الاجانب على ترشيح انفسهم للتعيين في وظائف دائمة ووظائف محددة المدة .

٧٢- وتتعترف السلطة القائمة بالادارة بضرورة النظر ، في الوقت الملائم ، في انشاء لجنة للخدمة المدنية . بيد ان من الاعتبارات ذات الالهمية القصوى ، في هذا الشأن ، توفر موظفين اهليين يتمتعون بالمؤهلات والخبرة والكفاءة العامة للتعيين في مثل هذه اللجنة .

٧٣- ويجرى الآن وضع الخطط اللازمة لاعادة تنظيم مرفق الخدمة المدنية بما يكفل استبدال الموظفين الاهليين بالموظفين المفتربين الذين يؤلفون اغلبية اعضاءه الساجقة . وسيألف مرفق الخدمة المدنية الجديد من ملاك اقليمي مكيف مع الظروف المحلية ويتقاضى اعضاءه المرتبات المحلية ، ومن ملاك فرعي مؤلف بكامله من الموظفين المفتربين وسيتوقف تدبير الموظفين المفتربين في المستقبل ، اساسا على مدى توفر الموظفين الاهليين الكفاء للقيام بمختلف المهام المطلوبة . ففي الحالات التي لا يرجح فيها توفر مرشحين اكفاء لائقين من الاهليين لعدد من السنوات في المستقبل ، سيستمر تدبير الموظفين المفتربين على اساس دائم ، بما فيهم الموظفون المدبرون وفقا لنظام التمرين .

٧٤- واعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية ، في دورته الثلاثين ، بافتتاح دورتين جديدتين في شباط (فبراير) ١٩٦٣ لتعليم فتيات بابوا وغينيا الجديدة الضرب على الآلة الكاتبة او الاختزال . فضلا عن ذلك ، فقد بدأت في كانون الثاني (يناير) ، دورة تستغرق ثلاث اشهر لتعليم مبادئ اعمال المكاتب للموظفين الببوايين والفينيين الذين يبدؤون حياتهم الوظيفية في الخدمة المدنية . وقد منح عشرة موظفين منحا دراسية بموجب مشروع ملء شواغر الخدمة المدنية لعام ١٩٦٣ .

٧٥- وصادر المجلس ، في دورته الثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" ان المجلس مقتنع كل الاقتناع بوجوب اسناد المزيد من المسؤوليات الادارية الى سكان غينيا الجديدة الاهليين في اسرع وقت ممكن . ولذلك فهو ، مع اعترافه بمصاعب تدبير الموظفين ، يحث السلطة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها من اجل وضع برنامج للتعليم العالي والتدريب الخاص يهدف الى اعداد اهالي غينيا الجديدة لتولي المناصب الرئيسية في الخدمة المدنية . "

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الاءاهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

٧٦- ذكر ممثل الصين ان التقدم المرضي المحرز في غينيا الجديدة اليوم يعزى ، في جانب كبير منه الى الاعمال التمهيدية المنجزة خلال الخمس عشرة سنة الماضية . ففي كل مرحلة من مراحل التغلغل في الاقليم وتوحيد كيانه واعادة بنائه ، اسهم ضباط الدوريات ، والسلطة القائمة بالادارة ، وموظفو الادارة بكافة مستوياتهم ، فضلا عن المرافق التخطيطية والتوجيهية من كانبيرا وبورت موريسبي ، بدورهم وبذلوا خيرا ما في وسعهم . وذكر ممثل الصين انه يود ان يذكر المجلس بما رآته البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ من ان اتخاذ علم جديد ، ونشيد قومي جديد ، وربما ايضا شكل جديد من المواطنة المشتركة ، يساعد على دعم الوحدة القومية .

٧٧- وذكر ممثل فرنسا ان على اي مرافق منصف ان يعترف بان الاقليم وصل الان الى نقطة تحول في تاريخه . فبعد تقدم مستمر ، اخذ معدل الانماء يسرع ؛ وان السلطة القائمة بالادارة ، استنادا الى النتائج الحاصلة بعد بذل جهود طويلة في بضع السنوات الاخيرة ، قد ازدادت اندفاعا للعمل ، آخذة في ذلك بالتوصيات الرئيسية التي اصدرتها البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ . وقال انه يوجد اتفاق في الرأي جديد بالملاحظة بين السلطة القائمة بالادارة وبين ممثلي مجلس الوصاية ، وان مما يدعو الى اغتباطه الخاص ان وفده قد ايد ، في العام الماضي ، توصيات البعثة الزائرة دون تحفظ .

٧٨- وتناول ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ميدان التقدم السياسي فقال ان السلطة القائمة بالادارة رغم اعرابها لسانا عن اتفاقها مع بيان منح الاستقلال ، ولا سيما الفقرة ه منه ، ترفض منح الحكم الذاتي او الاستقلال للاقليم المشمول بالوصاية ، مستندة في ذلك ، بالرغم من وضوح العبارات في البيان ، الى عوامل منها عدم الكفاية المزعوم لتقدم الاقليم ، وعدم قدرة الاهليين على حكم انفسهم ، وعدم كفاية نمو الصناعة والتعليم .

٧٩- وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة ان مفهوم الزمن ليس مفهوما مطلقا . فعما قريب سيحتل اربعة عشر ممثلا منتخبا من السكان الاهليين مقاعد هم في مجلس نيابي ديموقراطي منتخب من قائمة انتخابية موحدة باقتراع الراشدين العام . وان مجرد ايجاد هذه القائمة الانتخابية الموحدة ، وايجاد وسيلة تسمح بحسن سير الهيئات الناجمة عنها ، في كل انحاء غينيا الجديدة ، كان من المنجزات المادية العظيمة والذروة التي انتهت اليها السلطة القائمة بالادارة بعد سنوات عديدة من الجهد الصابر المحفوف بالمخاطر . وكان من نتيجة هذا الانجاز العظيم وغيره من المنجزات الجديدة بالاعجاب ان خلقت امة حيث لم يكن من قبل سوى جموع مبعثرة من السكان الفرياء عن بعضهم البعض المتعادين فيما بينهم . وقال ان هذا ليس بالتطور البطيء بل هو تطور يتسم بمقدار عظيم من السرعة والتصميم على بلوغ الاهداف التي حددتها السلطة القائمة بالادارة لنفسها في القيام بمسؤولياتها في غينيا الجديدة والتي هي ايضا اهداف ميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية .

المطلب الثاني

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية
وتوسع سلطاتها

(أ) هيئات الحكم المركزية

٨٠- ذكر ممثل نيوزيلندا ان المجلس النيابي الجديد سيكون بمثابة الخميرة التي تفعل فعلها في كل مرحلة من مراحل حياة الاقليم . فالهيئة التشريعية الاقليمية تولد الوعي للمشاكل المشتركة للتغلب عليها . وسوف تولد روح القومية .

٨١- واذف انه ربما كان من المناسب تذكر تعليق البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ، ومفاده انه يحسن ارجاء ادخال النظام الوزاري الى الاقليم حتى اتمام المهمة الاولى والاساسية ، الا وهي انشاء مجلس نيابي تمثيلي تماما . ورأى انه ربما وصل الاقليم مرحلة تعتمد سرعة التطور فيها اساسا على ضرورات مادية وانسانية وانه يجب ان تعقب ذلك فترة دعم تتيح لهيئة الناخبين ان يتمثلوا ويهضموا نتائج هذا التطور .

٨٢- واعرب ممثل المملكة المتحدة عن سروره ان لاحظ ان السلطة القائمة بالادارة لم تتجاوز ، الا قليلا ، موعد ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، الذي حددته البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ موعدا نهائيا لانشاء برلمان تمثيلي في الاقليم . وذكر ، في هذا الصدد ، انه لا يرى اى معنى سحرى خاص في العدد ١٠٠ الذي اقترحت البعثة الزائرة ان يكون عدد اعضاء البرلمان . وقال انه ما دام سكان غينيا الجديدة انفسهم اقترحوا ان يكون عدد اعضاء المجلس اقل من هذا العدد ، فمن الخطأ ان يحاول مجلس الوصاية فرض اى عدد خاص من الاعضاء .

٨٣- وأشار ممثل المملكة المتحدة أيضا الى ان القرار القاضي بتأمين انتخاب عشرة اعضاء غير اهليين وغير موظفين للمجلس النيابي ، وضم عشرة اعضاء موظفين الى عداد اعضاءه يتفق ورغبات سكان الاقليم ، وقال انه يعتبر هذه الواقعة ذات اهمية اساسية . واعرب كذلك عن اعتقاده بضرورة تأييد قرار السلطة القائمة بالادارة القاضي بالسماح ، بمقتضى تدبير خاص ، لعشرة اعضاء غير موظفين وغير اهليين بالجلوس في المجلس المذكور . وقال ان مثل هذا التدبير لا يتعارض ، في اى حال من الاحوال ، مع توصيات البعثة الزائرة .

٨٤- وقالت ممثلة ليبيريا انها لم تستطع ان تفهم تمام الفهم السبب في الاحتفاظ بعشرة مقاعد في المجلس لفئة خاصة من السكان . ورات ان من حق الاستراليين الذين يكتسبون جنسية غينيا الجديدة ترشيح انفسهم لعضوية المجلس النيابي ؛ ولكن يجب ان يتم انتخابهم مثلما ينتخب اى مواطن آخر من مواطني غينيا الجديدة ، وانه ينبغي الا يحتفظ بأى مقعد من المقاعد الاربعة والسنتين في المجلس لاية فئة خاصة من الاشخاص . واذ كان المقصد الاساسي للاستراليين تقديم خدمات تقنية لهذا المجلس ، ففي امكانهم ان يفعلوا ذلك بصفة استشارية .

٨٥- وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ان المجلس التشريعي في الاقليم المشمول بالوصاية هو ، من حيث تكوينه ، غير ديموقراطي ولا يتمتع باية سلطات حقيقية . فهو لا يجوز له ان يتخذ اى قرار ملزم للسلطة القائمة بالادارة ، كما ولا يكون اى قانون نافدا دون موافقة المدير . واذ اضافة انه اذا حللنا التعديلات التي قال ممثلوا السلطة القائمة بالادارة في دورة المجلس هذه على انها تشكل ما يشبه الثورة في النظام التشريعي في الاقليم المشمول بالوصاية ، لوجدنا انها ليست الا محاولة اخرى من محاولات السلطة القائمة بالادارة لاكساء التعديلات الشكلية لبوس التعديلات الاساسية . وذكر ان المجلس النيابي الجديد لن يكون سوى صورة جديدة من المجلس التشريعي القديم ، كما انه سيكون بعيدا عن كونه هيئة تمثيلية حقة تقوى على السير بالاقليم نحو الاستقلال . وقال ان اعضاء مجلس الوصاية لا يسعهم ان يتجاهلوا انه اذا لم تتمتع الهيئة التشريعية بالسلطات اللازمة ، واذ لم تتمكن من سن القوانين اللازمة لتنظيم حياة الاقليم ، واذ لم تضطلع بالمهام التشريعية ، فلا معنى عندئذ لهذه التعديلات التي لن تؤدى في هذه الحالة الا الى تضليل سكان الاقليم المشمول بالوصاية ، الذين يهمهم كل الالاهمية حل هذه المسألة ، فضلا عن تضليل اعضاء مجلس الوصاية .

٨٦- وتطرق الممثل الى مجلس المدير ، الذى قال عنه انه لم يعد سوى هيئة استشارية ، فذكر انه يجب ان تصبح اكثرية اعضاء هذا المجلس ، في المستقبل القريب ، من ممثلي سكان غينيا الجديدة الاهليين . كما ينبغي ان يتحول المجلس من هيئة تشريعية صرفة الى هيئة يمكنها اتخاذ القرارات المستقلة .

٨٧- وتكلم ممثل الصين فذكر ان انشاء برلمان مركزى سيكون من شأنه ان يجعل في انماء الاحساس القومي والشعور بالوحدة السياسية في الاقليم . ورأى انه مما يزيد من اهمية هذا

التطور الدستوري ان سكان الاقليم سيدركون بفضلها الحالة الجديدة الناشئة عبر حدود بابوا وغينيا الجديدة . ومتى اجتمع السكان بعضهم الى بعض وتوفرت لهم الوسائل التي تتيح لهم حرية التعبير عن آرائهم السياسية ، تمكنوا من الدفاع عن هويتهم القومية والاسهام الفعال الكامل في بناء امّتهم .

٨٨- وقال ممثل الصين انه يتمنى ان يرى ، في الانتخابات المقبلة ، زعماء الاقليم وهم يتداولون في المسائل الكبرى ذات الالهمية المشتركة ، كالضرائب مثلا ، او النظام العقارى ، والتعليم او مستقبل الادارة المحلية ، او حتى التشريعات المتعلقة بالمشروبات الكحولية . ورأى بالاضافة الى ذلك ، ان انشاء برلمان مركزى سيعجل بانماء الروح القومية والشعور بالوحدة السياسية في الاقليم . ورأى ، فيما يتعلق بتمثيل مصالح الاقليات ، ان من مصلحة سكان غينيا الجديدة انفسهم ان يعترفوا الاعتراف اللازم بما ساهم به اعضاء مجتمعهم المحلي غير الاهليين ، من صينييين واستراليين ، في سبيل تقدم البلد واستقراره . واعرب عن اغتباطه لعلمه ان تلك هي رغبة الغينيين .

٨٩- وذكر ممثل فرنسا ان الرغبة في تامين منح السكان برلمانا في اواخر عام ١٩٦٣ ستتحقق نظرا الى ان الهيئة الجديدة ستكون نافذة في عام ١٩٦٤ . وقال ان انشاء البرلمان لا يساعد على ايجاد الاحساس بالمسؤولية الجماعية فحسب ، بل ويعمل ايضا على تقوية الشعور بالوحدة والوعي القومي . و اضاف ان على المجلس ان يلاحظ مفتبها ، فضلا عن ذلك ، ان هذه العملية المنتظمة المنسقة قد تمت بالاتفاق التام والانسجام الكامل مع الاطراف المعنية .

٩٠- وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة انه يامل في ان يكون قد اوضح مسألة حرية الاختيار في خطابه الافتتاحي وفي رده على الاسئلة المطروحة ، ولكن يبدو انه ما زالت تخامر ان هناك بعض الممثلين بعض الشكوك فيما اذا كانت المقترحات الخاصة بالتقدم السياسي في الاقليم المشمول بالوصاية ، ولا سيما ما يتعلق منها بانشاء برلمان منتخب بحرية ، هي ذات المقترحات التي اشارت بها الاكثية الساحقة من ممثلي غينيا الجديدة الذين قابلتهم اللجنة الخاصة . وذكر مجلس الوصاية بان انشاء المجلس النيابي المقترح لا يعتبر الغاية النهائية بل الاخرى انه خطوة جديدة في سبيل بلوغ الاهداف المعلنة في ميثاق الامم المتحدة . وبين انه سينبثق من هذا المجلس برلمان منتخب بكامل اعضاءه يضطلع بكامل المسؤولية عن حسن ادارة الاقليم .

(ب) المجالس الادارية المحلية

٩١- ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فيما يتعلق بالمجالس الادارية المحلية ، انه ينبغي ان تنقل جميع الوظائف التشريعية والتنفيذية على الصعيد المحلي ، الى هذه المجالس التي يجب ان تصبح هيئات للادارة المحلية .

٩٢- وحث ممثل الصين على توجيه اهتمام خاص الى التوسع في الحكم الذاتي المحلي . ورأى ان الزعماء الاهليين قادرون على ان يستخدموا خبرتهم وحكمتهم السليمة في ادارة شؤون السكان . وقال انه ينبغي تشجيع المجالس الادارية المحلية والمؤتمرات المقبلة لجميع هذه المجالس ، على القيام بدورها في المسائل الهامة في ميدان التعليم .

(ج) ادارة المحافظات والبلديات

٩٣- قاى ممثل الصين انه نظرا الى النجاح الذى احرزه المؤتمر الاخير لجميع المجالس الادارية المحلية في الاقليم ، فربما حان الوقت لتشجيع انشاء مجالس منطوية واقليمية تساعد على خلق وعي قومي .

المطلب الثالث

تطور الاقتراع العام للراشدين
والانتخابات المباشرة

٩٤- ذكرت ممثلة ليبيريا ان الاقتراع الشفوى ليس اقتراعا من شأنه ان يضمن تحقيق مبدأ حرية الاختيار في الانتخابات . وازافت انها ترى ، نظرا الى ان الانتخابات ستجرى في غضون عام ، ان في الامكان تعليم سكان غينيا الجديدة تمييز بعض الرموز او تذاكر الاقتراع المختلفة الالوان تامينا لممارسة حرية الانتخاب .

الفرع الثالث

التقدم الاقتصادى

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

عموميات

٩٥- تمثل الزراعة النشاط الرئيسي ، وقد شكلت المنتجات الزراعية حوالي ٩٠ في المائة من مجموع الصادرات في ١٩٦١ - ١٩٦٢ . واستمر مرفق الاخشاب في التوسع . اما تعديين

الذهب فقد عانى هبوطاً رغم بقاءه نشطاً هاماً . وليس للصناعات التحويلية غير اهمية ثانوية ، الا انها آخذة في النماء .

٩٦- وقد بلغت قيمة صادرات الاقليم خلال الفترة المستعرضة ١٤٣٢٦، ١٤٧٨١، ١٢٤٧٨١ جنيهاً استرالياً ، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤٣٧، ٤٤٤، ٦٤٤ جنيهاً استرالياً على قيمتها في العام السابق . اما قيمة الواردات فقد بلغت ٤٩٠، ٤٧٨، ١٦٤، ٠٧٨، ١٦٤ جنيهاً استرالياً . واهم الصادرات هي لب النارجيل ، وزيت النارجيل ، ومسحوق لب النارجيل ، وقد بلغت قيمتها ٢٩٦، ٣٠٣، ٥٤٩، ٠٣٠، ٢٩٦ جنيهاً استرالياً ؛ وحبوب الكاكاو ، وبلغت قيمتها ٤٣٦، ٤٣٦، ١٤٩٦، ٠٤٣٦، ١٤٩٦ جنيهاً استرالياً ؛ وحبوب البن ، وبلغت قيمتها ٢٦٣، ٢٦٣، ١٤٥٤٦، ٢٦٣، ١٤٥٤٦ جنيهاً استرالياً ؛ والاخشاب ، وبلغت قيمتها ٧١٧، ٥٩٦، ٧١٧، ٥٩٦ جنيهاً استرالياً .

٩٧- وينتج اهالي غينيا الجديدة الان حوالي ثلث محصول لب النارجيل ، واكثر من ربع محصول الكاكاو ، وحوالي نصف محصول البن في الاقليم .

٩٨- واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية ، في دورته الثلاثين ، ان الادارة ، بعد تشجيعها السكان الاهليين على تربية الماشية في المراعي المناسبة ، تعمل على تشييد مسلخ في لاي لتأمين الحصول على اقصى ما يمكن من الارباح من تربية الماشية . وذكر ايضا انه قد بدأ ، خلال السنة المستعرضة ، انتاج الشاي في غارينا الواقعة في محافظة موروسي ؛ ويبلغ الانتاج الشهري للشاي في الوقت الحاضر ٣، ٠٠٠ رطل .

٩٩- كذلك اعلم الممثل الخاص لمجلس الوصاية انه يجرى تنفيذ خطة خماسية لمضاعفة نشاطات الارشاد الزراعي القائمة لمنفعة السكان الاهليين . ومن بين اهداف تلك الخطة انشاء حوالي خمسين مركزاً للارشاد الزراعي في مناطق يسهل على السكان الذهاب اليها . ولا ترمي تلك الخطة الخماسية الى رفع مستوى معيشة السكان العام عن طريق ادخال المزرعات النقدية فحسب ، بل وكذلك العمل في الوقت ذاته على زيادة غلة المزرعات المعيشية في القرى .

١٠٠- وان ايد المجلس ، في دورته التاسعة والمشرين رأى البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ومفاده انه آن اوان القيام بدراسة كاملة للمشاكل الاقتصادية القائمة في الاقليم وللبرنامج الذي يجرى تنفيذه ، لاحظ ان السلطة القائمة بالادارة قد اتصلت بالمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، ورحب بقبول السلطة القائمة بالادارة لاقتراح البعثة الزائرة القائل بدعوة المصرف الى القيام باستقصاء اقتصادي كامل ، ورأى وجوب توجيه هذا الاستقصاء نحو اعداد وتنفيذ خطة نمائية كاملة وموحدة للاقليم ، وتحديد موعد انجاز هذا الاستقصاء المصهد لقرار خطة نمائية بما لا يتجاوز ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ .

١٠١- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها ، انها قد شرعت في اجراء استقصاء اقتصادي شامل لاقليم بابوا وغينيا الجديدة وذلك بالاتفاق مع المصرف الدولي للانشاء والتعمير .

وقد وصلت الى غينيا الجديدة مؤخرا بعثة نظمها المصرف ، وبدأت ، بالفعل ، عملها هناك كما يستفاد من المعلومات التي قدمها الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة . وتتألف البعثة من خبراء في الاقتصاد ، والانتاج الزراعي ، والتعليم ، والصناعة والطاقة ، والماشية ، والصحة العامة ، والنقل . وقد طلب اليها اصدار توصيات الرامية الى مساعدة السلطة القائمة بالادارة على تخطيط برنامج انمائي يستهدف توسيع اقتصاد الاقليم وتنشيطه . ومن الاعمال الهامة التي ستقوم بها البعثة تقييم موارد الاقليم والعوامل المتحركة في نموه الاقتصادي ؛ والعمل ، بقدر المستطاع ، على تقييم حجم رؤوس الاموال التي يرجح توفرها للاقليم خلال السنوات الخمس المقبلة او نحوها من المصادر الداخلية وغيرها ؛ ودراسة آثار السياسات المتبعة والتدابير المتخذة حاليا في انماء اقتصاد الاقليم ، وصدار التوصيات التي تراها ضرورية او مفيدة لتأمين انجساع معدلات وانماط الانماء في القطاعين العام والخاص ؛ والتوصية بالخطوط العريضة لكيفية توزيع الموارد المرجح توفرها للاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد .

١٠٢ - واصر المجلس ، في دورته الثلاثين المقررات والتوصيات التالية :

” يثني المجلس على السلطة القائمة بالادارة لحصولها على معاونة المصرف الدولي للانشاء والتعمير للقيام باستقصاء اقتصادي ، وبصرف عن امله في ان يؤدي ذلك ، في الوقت الملائم الى اعداد خطة انمائية شاملة تهدف الى تحديد ترتيب الاولويات وتقييم الحاجات الاستثمارية للسنوات الخمس المقبلة . ويؤكد المجلس على ضرورة زيادة معدل الانماء الاقتصادي ليتسنى له مسايرة الحاجات المقبلة لسكان يتزايد عددهم باستمرار . ”

المطلب الثاني

المالية العامة

١٠٣ - بلغت النفقات العامة ، خلال الفترة المستعرضة ، ١٤٤٣٠٧٤٨٩٢ جنيهها من استرلينا يتحمل صندوق الاقراض منها ٢٩٠٠٤٣٦ جنيهها استرلينا . وقد ارتفعت الايرادات من ١٣٤٤١١٤٠٣٦ جنيهها استرلينا الى ١٤٤٣٠٧٤٨٩٢ جنيهها استرلينا تدفع السلطة القائمة بالادارة منها ١٠٠١١٤٠٣٦٦ جنيهها استرلينا بشكل اعانة مباشرة . وبلغت الايرادات الداخلية ٤٤١٩٣٤٥٢٦ جنيهها استرلينا مقابل ٤٤١٢٩٤٤٤١ جنيهها استرلينا في الفترة السابقة . وبالاضافة الى ذلك فان ادارات حكومات اتحاد الكومنولث العاملة في اقليمها بواوغينيا الجديدة ، والتي تستمد اموالها من الكومنولث الاسترالي على اساس ميزانية خاصة بها منفصلة عن ميزانية الاقليم ، قد انفقت ٤٤٧٠٠٤٠٠٠ جنيهها استرليني خصصت ١٤٨٠٠٤٠٠٠ جنيهها استرليني منها للمشاريع الانتاجية .

١٠٤ - واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية ، في دورته الثلاثين ان الحكومة الاسترالية تتحمل دفع جزء كبير من نفقات ادارة الاقليم المشمول بالوصاية وذلك بزيادة

مقدار اعاناتها السنوية عاما بعد عام ، بحيث انها ستبلغ في العام الحالي ٢١ مليون — جنيه استرليني لبابوا وغينيا الجديدة ، وترتفع الى حوالي ٢٥ مليون جنيه استرليني اذا اضيفت اليها النفقات التي تدفعها استراليا من ميزانيتها الخاصة .

المطلب الثالث

النظام العقارى

١٠٥- تصنف اراضي الاقليم كما يلي : (أ) الاراضي التي يملكها السكان الاهليون ؛ (ب) الاراضي المملوكة ملكية تامة ؛ (ج) اراضي الادارة ، بما في ذلك الاراضي المؤجـرة للسكان الاهليين وغير الاهليين ؛ (د) الاراضي التي لا مالك لها . ومن اصل مجموع مساحة الاقليم البالغة ٥٩٤٥٢٠٠٠٠٠٠ أكر صنفت مساحة ٥٨٤٠٦١٠٠١٥ أكر ، في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ بوصفها اراضى غير منصرف فيها ؛ وكانت ثمة ٥٤١٠٢٢٠ أكر من الاراضي المملوكة ملكية تامة التي يملكها اشخاص من السكان غير الاهليين ، و ٩١٧٠٧٦٥ أكر مصنفة بوصفها اراضي الادارة .

١٠٦- ولفت المجلس ، في دورته التاسعة والعشرين ، نظر السلطة القائمة بالادارة الى اقتراح البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ بأن على السلطة القائمة بالادارة ان تستخدم اقامة نظام عقارى واحد يشمل الاقليم بكامله ويكفل تسجيل وضمن سندات الملكية الفردية .

١٠٧- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها الحاضر ، ان وزير شؤون الاقليم اعلن في نيسان (ابريل) ١٩٦٠ ان سياسته مبنية على اقامة نظام عقارى واحد يشمل الاقليم بكامله ويكفل تسجيل وضمن سندات الملكية الفردية . وقد وافق المجلس التشريعي للاقليم على معظم التشريعات اللازمة لوضع هذا القرار موضع النفاذ ، الا ان مشروع القانون الاساسي ، اى مشروع قانون تفسير النظام العقارى ، لم يعتمد حتى الآن .

١٠٨- واصدر المجلس في دورته الثلاثين المقررات والتوصيات التالية :

” يؤكد المجلس من جديد رأيه في ان اصلاح النظام العقارى من اهم المشاكل التي يشير بها الانماء الاقتصادى للاقليم نظرا الى ان الضرورة تقتضي ان تظل الزراعة عماد اقتصاد الاقليم فترة من الزمن . وهو يحث السلطة القائمة بالادارة على توجيه اهتمام خاص الى مسألة استغلال الاراضي ومسألة تغيير النظام العقارى التقليدى الى نظام يقوم على الملكية العقارية الفردية . ويلفت المجلس نظر السلطة القائمة بالادارة في هذا الصدد ، الى التجارب التي كسبتها البلدان التي عالجت مشاكل مماثلة ولا سيما الافريقية منها . كما يشير على السلطة القائمة بالادارة باغتنام اقرب فرصة ممكنة للفت نظر مجلس الجمعية الجديد الى هذه المسألة ، نظرا الى انه لا يمكن تحقيق اصلاح النظام العقارى دون تعاون السكان . ”

المطلب الرابع الطرق

١٠٩- في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، بلغ طول المستخدم من طرق المركبات ٤٨٠٥ اميال ، ومن الدروب الضيقة حوالي ١٦٠٠٠٠ ميل . وكان ثمة ٣٤٤١٢ ميلا من طرق المركبات صالحة للمرور الثقيل والمتوسط ، في حين ان ١٤٣٨٨ ميلا منها لا تصلح الا للمرور الخفيف . اما الدروب فمخصصة لاستعمال المشاة والدواب وهي عامة بعرض اربعة اقدام او اقل ، وغير مزودة بكل الجسور اللازمة .

١١٠- ولفت المجلس ، في دورته التاسعة والعشرين ، نظر السلطة القائمة بالادارة الى راي البعثة الزائرة ومفاده ان الانماء الاقتصادي للمناطق الداخلية من الجزيرة الرئيسية لفينييا الجديدة ، بل الوحدة السياسية للاقليم ، يتوقفان على انشاء طريق جيد ييسر الاتصال بين منطقة المرتفعات الغنية بالموارد والمنطقة الساحلية ، وانها لذلك ترى انه ينبغي ان يكون اول طريق رئيسي يعمل على اصلاحه في المرة القادمة هو الطريق الذي يربط لاي بغوروكا .

١١١- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، انها تواصل اهتمام الاهتمام المتزايد بالطرق والجسور . وقد اجرت دراسة عامة للحاجات في ميدان النقل ، كما ان مشاريع انماء الاقليم للسنوات الخمس القادمة تتم على بناء طرق جديدة هامة ، فضلا عن صيانة الطرق والجسور الحالية وتجديدها واصلاحها . وتعطى اولوية كبرى لتحسين الطريق الذي يصل بين غوروكا ولاى الواقعة على الساحل ، بينما يجرى بناء الطريق والجسور الاساسية في انحاء اخرى من الاقليم . و اشار الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة في الدورة الثلاثين لمجلس الوصاية الى اتمام التسعين ميلا الاولى من الطريق الممتد بين لاي وغوروكا والى توقيع عقد بشأن بناء اخر جسر رئيسي يتوجب نشاؤه . واعلم المجلس ايضا ان مهندسي الجيش الاسترالي يقومون ، في الوقت الحاضر ، ببناء طريق يصل بين ويواك ومابريك ، ويصلح للاستخدام في جميع الاحوال الجوية . وسوف يؤمن هذا الطريق ، عند انجازه ، لسكان المناطق الكثيفة في محافظة سيبيك سهولة الوصول الى مرفأ بحرى .

١١٢- واصر المجلس في دورته الثلاثين المقرر التالي :

” ان المجلس ، ان يلاحظ ان المواصلات تشكل احدى مشاكل الاقليم الرئيسية ، يهنيء السلطة القائمة بالادارة على برنامج بناء الطرق الذي تنفذه ، ولا سيما على التقدم المحرز في بناء الطريق الممتد بين غوروكا ولاى والطريق الممتد بين ويواك ومابريك . ”

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداهما اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

١١٣- قال ممثل نيوزيلندا ان التوسع في الزراعات النقدية قد سار بخطى سريعة بفضل نشاط التولاي ، فدرت عليهم وحدهم ايرادات سنوية تتجاوز مليون جنيه استرليني . و اضاف ان انتاج الكاكاو والبن المتزايد يحل محل الزراعة المعيشية التي ما زالت تقليدية بالنسبة الى معظم السكان .

١١٤- واعرب ممثل الولايات المتحدة عن اعجابه بالتدابير المحكمة المتخذة لتحسين الحالة الاقتصادية في الاقليم . وقال ان السلطة القائمة بالادارة لا بد وان تكون اقدر على ان تتبين ، من تقرير بعثة المصرف الدولي ، الى اى حد يمكن جعل الاقليم المشمول بالوصاية قادرا على الحياة اقتصاديا .

١١٥- وشاطر ممثل المملكة المتحدة رأى البعثة الزائرة في ان اكبر العقبات التي تعترض سبيل الحكم الذاتي هي اقتصادية على الارجح . و اشار الى ان البعثة الزائرة رأت ان على السلطة القائمة بالادارة ان تستبق رغبة السكان في التقدم المادى ، وهي رغبة تسرع في التيقظ وتزداد الحاحا ، لا ان تتخلف عنها ، وان من الخطوات الاساسية في هذا السبيل انجاز دراسة اقتصادية تنتهي باقرار خطة انمائية . وهنا الممثل السلطة القائمة بالادارة على استجابتها لتوصية البعثة الزائرة بطلب المساعدة من خير مستشار ، اى المصرف الدولي . ولاحظ ، باهتمام خاص ، ما قاله الممثل الخاص من ان امكانيات تصدير محاصيل الاقليم النقدية الرئيسية الثلاثة خلال الثماني او العشر سنوات القادمة ، تبشر بالخير ، واكبر سبب لذلك هي الترتيبات التفضيلية الممنوحة لمبيعاتها في السوق الاسترالية . وذكر ان هذا الاستقرار سيساعد الاقليم مساعدا كبرى وسيكون محل غيرة البلدان الاخرى المنتجة للسلع الاولية . وقال ان انماء مرفق الاحراج في غينيا الجديدة مدعاة لتفاؤله .

١١٦- وذكرت ممثلة ليبيريا ان الضرورة تقتضي زيادة معدل الانماء الاقتصادي خشية ان يتخلف معدل التقدم بكثير عن تلبية حاجات الاقليم في المستقبل . وقالت ان سكان غينيا الجديدة الاهليين يريدون تعليما افضل واثمنا اعلى لمنتجاتهم الزراعية ، والانماء الاقتصادي بوجه عام والزراعي بوجه خاص وفقا لما هو مبين في النبذة ٦٦ من تقرير البعثة الزائرة . و اضافت ان الض

الضرورة تقتضي كذلك زيادة النشاط الصناعي . ورأت ان الوقت حان لتقييم موارد غينيا الجديدة ودراسة العوامل المؤثرة في نموها الاقتصادي فضلا عن تقدير حاجاتها الى رؤوس الاموال في فترة معينة من الزمن .

١١٧- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الحالة تدهورت في ميدان الانماء الاقتصادي ، وان السلطة القائمة بالادارة لم تفعل شيئا لمصلحة سكان الاقليم ، بل انها تعتبر الاقليم مصدرا للمواد الخام ، واليد العاملة الرخيصة وسوقا للسلع الاسترالية . و اضاف ان طبيعته اقتصاد غينيا الجديدة وبابوا تدل على ان العمل جار لتحويل الاقليم الى تابع زراعي للدولة المتروبولية ومصدرا للمواد الخام . فالذهب ، والفضة ، ولب النارجيل ، والكافور ، والزيت ، والبن كلها تدفق الى استراليا من غينيا الجديدة . كما ان الدولة الاستعمارية لم تسع الى ايجاد اقتصاد متنوع في الاقليم المشمول بالوصاية بل اوجدت فيه اقتصادا مشوها ذات طبيعة واحدة . وقال انه لا يزرع في الاقليم سوى المزروعات التي تغل اعظم قدر ممكن من الارباح لاصحاب المزارع والاحتكارات الاستراليين ، وان القسم الاكبر من الانتاج التصديري يأتي من مزارع كبار المزارعين واصحاب الاحتكارات الاستراليين . ويستدل من بيان للممثل الخاص ان الصادرات الاتية من الاراضي التي يملكها الاهليون لا تتجاوز ٣٠ في المائة من مجموع الصادرات . واستطرد قائلا ان المالكين الحقيقيين لاقتصاد بابوا وغينيا الجديدة ، وبعض جزر المحيط الهادى ، الاخرى ، يتألفون من مجموعة صغيرة من الشركات الاسترالية التي انضمت اليها مؤخرا بعض الاحتكارات المنتسبة الى شركات امريكية ، وان السلطة القائمة بالادارة تحدد من الدور الذي يمكن ان يقوم به الاهليون في اقتصاد الاقليم بتحدد نسبة عالية من الفوائد على القروض المخصصة لمساعدة الانماء الاقتصادي .

١١٨- وذكر ممثل الصين ان الضرورة الاساسية والملحة في الاقليم هي ضرورة التعجيل بمعدل الانماء الاقتصادي المتوازن . وقال انه يخشى انه اذا لم يتحقق على وجه مرض التقدم المادي الذي تزداد مطالبة السكان به ولم يتمكنوا من الحصول على اقتصاد مالي مستقر ، فسيظلون معتمدين على الطرق البدائية في المزروعات الغذائية . واعرب عن امله في ان تسفر الدراسات الاقتصادية التي تجريها بعثة المصرف الدولي عن اعداد خطة لانماء الاقليم الاقتصادي المتكامل المتوازن .

١١٩- واستطرد قائلا ان الوفد الصيني يحيي علماء بتأكيد السلطة القائمة بالادارة ان تشجيع مشاركة رؤوس الاموال الخارجية في انماء غينيا الجديدة الاقتصادي لن يقتصر على رؤوس الاموال الاسترالية .

١٢٠- وذكر ممثل فرنسا انه لا يخفى على السلطة القائمة بالادارة ولا شك ان عليها ان تحاول حماية الاقتصاد من تقلبات اثمان بعض منتجات المنطقة المدارية في السوق العالمية .

١٢١- ونفى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة بقوة ، تأكيدات ممثل الاتحاد السوفياتي بان السلطة القائمة بالادارة انما تستغل الاقليم المشمول بالوصاية لتميز اقتصادها

هي . و اشار الى الجهود المبذولة للنهوض بمرفق تربية المواشي ، الذى لن يكون منافيا لمصالح احد مرافق استراليا الاساسية فحسب ، وانما سينافسه منافسة مباشرة . و اشار ايضا الى مرفق الاخشاب في الاقليم ، الذى سينافس نظيره في استراليا ، والى صادرات الفول السوداني ولب زهرة الآلام . وبين ان الاقليم لم يستورد من استراليا سوى حوالي نصف مجموع قيمة وارداته للسنة المستعرضة ، اما الباقي ، ويبلغ مجموع قيمته حوالي ٨ ملايين جنيه استرليني ، فقد جاء من سبعة وعشرين بلدا آخر منها الاتحاد السوفياتي . واكد على ان السلطة القائمة بالادارة لا تعامل باى شكل من الاشكال معاملة " الدولة الاولى بالرعاية " ، وان صادراتها الى الاقليم تخضع لنفس النظام المطبق على صادرات البلدان الاخرى . و اشار الى ان مجموع قيمة صادرات الاقليم المشمول بالوصاية بلغت في (١٩٦١ - ١٩٦٢) حوالي ١٢٨ مليون جنيه استرليني ، لم يذهب الى استراليا منها سوى ٥٠ مليون جنيه استرليني ، اى دون النصف بكثير .

١٢٢ - و اشار الممثل الخاص الى ان مجموع قيمة الذهب غير النقي ، خلال الفترة الممتدة من ١ تموز (يولييه) ١٩٦٢ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ لم يتجاوز ٢١٩ الف جنيه استرليني . و اشار ايضا الى ان معظم مناجم الذهب في الاقليم غير مجزية فضلا عن ان السلطة القائمة بالادارة اضطرت الى اعطاء مساعدات مالية ، على شكل اعانات ، للابقاء على هذا المرفق والسماح بمتابعة استخراج الذهب ، واتاحة العمل الماهر بذلك لعدد كبير من ابنا غينيا الجديدة . اما استخراج الفضة فليس له تنظيم مستقل كما ان الكميات المستخرجة منه لا تذكر .

١٢٣ - و اردف الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة قائلا انه ما من ريب في ان الاقليم المشمول بالوصاية يحتاج الى رؤوس الاموال الاجنبية لانماء موارده الطبيعية ، وان الاستقصاءات جارية للتحقق من وجود رواسب النيكل والنحاس موجودة بكميات تتيح استغلالها المجزى ، وانها لا بد من رؤوس الاموال الاجنبية لاستغلال مثل تلك الرواسب . وبين ان الاقليم سيستفيد من الضرائب التي ستفرض على الارباح الناجمة من مثل هذا الاستثمار ، كما وسوف تفتح ، في الوقت نفسه ، ابواب جديدة للعمل امام سكان الاقليم . وقال ان ثمة زراعتين نقد يتين هما البن والكاكاو وتحسن انتاجهما وتوسع . مثال ذلك ان قيمة صادرات الكاكاو بلغت في العام الماضي حوالي مليوني جنيه استرليني مقابل ١٥٠ مليون جنيه استرليني في العام السابق ؛ كما ارتفعت قيمة صادرات البن من اقل من ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني الى اكثر من ١٥٠ مليون جنيه استرليني خلال الفترة ذاتها . ويحتل الكاكاو الان المرتبة الثانية في صادرات الاقليم ، كما يحتل البن المرتبة الثالثة . وقد انتج اهالي غينيا الجديدة نصف محصول البن . ونظم السكان تعاونياتهم وانشأوا مؤسساتهم التجارية الخاصة لتجهيز البن وتنظيم تصديره وبيعه . و انتج اهالي غينيا الجديدة ايضا كامل محصول لب زهرة الآلام الذى بلغ ٤٥٠٠٠٠٠ غالون في العام الماضي . و اعرب الممثل الخاص عن امله في ان تثبت هذه الارقام ان اهالي غينيا الجديدة يقومون بدور مطرد التزايد في انتاج صادرات الاقليم . وبين ان الارقام التي ذكرها لا تشير الا الى قيمة مبيع المزروعات التصديرية ولا تاخذ بعين الاعتبار الاستهلاك المحلي الضخم .

١٢٤- وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة انه ، ان يرحب بالمقترحات المتعلقة بالدراسة الاقتصادية التي يضطلع بها المصرف الدولي ويشني عليها ، يود ان يشير الى ان ثمة انواعا عديدة من الدراسات الاقتصادية تجرى منذ خمسة عشر عاما خلست على الاقل ، وسوف تستمر تلك الدراسات وتكيف ، عند الضرورة ، في ضوء النتائج العامة التي تصل اليها بعثة المصرف الدولي في دراستها الاقتصادية .

المطلب الثاني

المالية العامة

١٢٥- اثنى ممثل الولايات المتحدة على سخاء الحكومة والشعب الاستراليين الصامت في الاسهام ، بمبالغ طائلة ، في ادارة الاقليم المشمول بالوصاية ورعايته .

١٢٦- ورأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ضرورة النظر في مسألة الغاء الضريبة الشخصية التي فرضت على السكان المحليين في عام ١٩٥٨ رغم ضآلة الاجور التي يتقاضونها .

١٢٧- وطلب الممثل ايضا الى السلطة القائمة بالادارة ان تعلم المجلس عن الارباح التي تستدرها من غينيا الجديدة الجماعات المالية والشركات والاحتكارات التي تعمل ، ببركة السلطة القائمة بالادارة ، على امتصاص الدماء من جسد غينيا الجديدة . وتهدى الممثل السلطة القائمة بالادارة ان تعلم المجلس بمقدار الاموال التي تحصل عليها من غينيا الجديدة حتى يستطيع عندئذ ان يقارن بين ما تأخذه من الاقليم وما تعطيه اليه . واذف انه لو قورنت هذه الارباح بالاعانة التافهة التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة الى ميزانية غينيا الجديدة وتريد ان تنال من اجلها شكر اعضاء المجلس ومدحهم لتجلي ان السلطة القائمة بالادارة لا تستحق المدح بل اللوم على السياسة التي تنتهجها .

١٢٨- واكد ممثل فرنسا على اهمية الزيادة في الاعتمادات التي رصدتها السلطة القائمة بالادارة لميزانية الاقليم والتي سيبلغ مجموعها ، في هذا العام ، ٢٥ مليون جنيه استرليني . ولا حظ كذلك ان مثل هذا المجهود المالي لن تكون له كبير قيمة ان لم يتفق مع هدف تقوية اقتصاد الاقليم عن طريق تنويع منتجاته الى الحد الاقصى وتجنب الصعوبات التي تواجهها كثير من الدول الجديدة غداة استقلالها .

١٢٩- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة المجلس ان الاعانات الاولى المقدمة الى الاقليم كانت تخصص من اموال يقدّمها الممولون الاستراليون الذين ليس لاكثرتهم العظمى اية مصالح مالية في الاقليم . وذكر كذلك ان اهالي غينيا الجديدة لا يساهمون بغير نسبة ضئيلة

من نفقات ادارة الاقليم المشمول بالوصاية . وقال ان هناك ضريبة شخصية مقدارها جنيهان استرلينيان او اقل في السنة يدفعها الراشدون غير المقيمين في منطقة تابعة لمجلس والقادرون على دفع المبلغ المطلوب دون عناء . و اشار الى ان ثمة آفا عديدة من اهالي غينيا الجديدة لا يدفعون اية ضريبة شخصية ، وان هذه الضريبة فرضت اثر توصية اصدرتها احدى البعثات الزائرة السابقة . وذكر كذلك انه يتضح من دراسة اجرتها مؤخرا الجامعة القومية الاسترالية ان مبلغ الفوائد الصافية المدفوعة خارج الاقليم عن رؤوس الاموال المستثمرة في الاقليم لم يتجاوز ١٥ مليون جنيه استرليني في ١٩٦٠ - ١٩٦١ وهذا يمثل غلة متواضعة لمجموع الاستثمارات . ولا يمكن وصف ذلك بأنه استغلال ، لا سيما اذا قورن هذا الرقم بالمبلغ الذي يساهم به الكومنولث في انماء الاقليم والذي وصل في هذه السنة الى حوالي ٢٥ مليون جنيه استرليني .

المطلب الثالث

النظام العقارى

١٣٠ - ذكر ممثل الصين انه ايا كانت الاصلاحات السمتي قد يوصي بها نتيجــــــــــــــــة للاستقصاء الاقتصادي الجارى ، فهو يرى ان من الفائدة بمكان بذل جهود حازمة لاقناع السكان بقبول تحويل سندات الملكية العقارية التقليدية الى سندات ملكية فردية مسجلة . وقال بضرورة الاضطلاع ببرنامج تثقيفي مركز لهذه الغاية .

المطلب الرابع

الطــــــــــــــــرق

١٣١ - ذكر ممثل نيوزيلندا انه انشيء خمسة آلاف ميل من الطرق ، وان النقل الجوى بلغ مستوى ربما لم يكن له نظير في اى مكان آخر من العالم .

١٣٢ - ورأى ممثل الولايات المتحدة ان برنامج تحسين شبكة النقل في الاقليم من اعظم واكلف البرامج التي يجرى تنفيذها فيه . واعرب عن اعجابه برد الممثل الخاص على سؤاله المتعلق بمدى التقدم المحرز في التنسيق بين النقل البحرى والجوى .

١٣٣ - وذكر ممثل المملكة المتحدة ان وفد بلده اعجب خاصة بالتقدم الذى احرزته السلطة القائمة بالادارة في انشاء الطرق ، ورأى ان لهذا التقدم اهمية بالغة بالنسبة الى سكان الاقليم سواها من حيث تيسير انمائهم الاقتصادى او تمكينهم من الوصول الى المنشآت التى قامتها لهم السلطة القائمة بالادارة .

وارباب العمل ولتأمين التحكيم والتصويض لكافة المستخدمين . وبالإضافة الى ذلك ، تم اقرار الاجور الحضرية ، كما عقدت اتفاقات تنص على زيادة اجور عمال المرافىء .

١٣٨ — واستمر توسع النشاطات الرامية الى تحقيق تقدم المرأة ، واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثلاثين انه يوجد الآن ١٥٧ ناديا نسائيا في الاقليم .

١٣٩ — واعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثلاثين باصدار اول صحيفة في غينيا الجديدة معدة خصيصا للقراء الاهليين لأول مرة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ . كما اعلمته ايضا بان الامر الخاص بالمسكرات (احكام مؤقتة) اصبح نافذا اعتبارا من ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ . ويجيز هذا الامر لسكان بابواوغينيا الجديد تناول المشروبات الكحولية في المحلات المجازة وفي بعض المناسبات الاجتماعية والاعياد فضلا عن شراء البيرة من المحلات المجازة والذهاب بها . ونص الامر ايضا على مساعدة المنظمات التي تقوم بحملات مكافحة المسكرات في الاقليم .

المطلب الثاني

الصحة العامة

١٤٠ — لاحظ المجلس في دورته التاسعة والعشرين آراء البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ، ومفادها ان الاهداف المقررة في ميدان الصحة العامة للسنوات الخمس القادمة واقعية عموما ، وان التقدم المحرز في ميدان الصحة العامة يدعو الى الاعجاب ، وان المستويات العالية لبناء المستشفيات وادارتها تقوم على اسس صحيحة ، وتدعو الى فخر الادارة ، فأثنى على السلطة القائمة بالادارة للتقدم المحرز في ميدان الصحة العامة .

١٤١ — وقد ازدادت نفقات الخدمات الصحية ، خلال الفترة المستعرضة ، من ١٠٦٤٤٠٦٠٦ جنيهات استرلينية الى ١٠٨٤٤٠٢١٦ جنيه استرليني اما نفقات الاشغال والخدمات فقد بلغت ٤١٢٤٠٦٥ جنيه استرليني . ونذكر من اهم الاشغال في هذا الميدان انجاز مستشفى ويواك العام ، والشروع ببناء المستشفيات العاميين الجديدين في لاي واوباكا . وبلغ ما انفقته الرساليات الدينية ، على الخدمات الصحية ١٨٥٠٨١٣ جنيه استرليني وما انفقته المجالس الادارية المحلية ١٩٠٦٦٩ جنيه استرليني .

١٤٢ — واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية ، في دورته الثلاثين ، ان ثلاثة مستشفيات عامة قد انشئت ، خلال السنة ، في ثلاثة مراكز (وونينارا ، وجيبي ريفر ، واوكابا) ،

وان المتوقع ان يتم بناء المستشفى العام الجديد في لاي واستقبال المرضى فيه في اواخر عام ١٩٦٣ . وذكر الممثل الخاص ،بالاضافة الى ذلك ،ان ادارة الصحة بذلت جهودا مضاعفة التحصين الشامل للسكان الذين يقطنون قرب حدود ايربان الغربية ، ضد وباءى الجدرى والحمة الصفراء بعد تفشي وباء الحمى الصفراء بشكل خطير في الجانب الغربي من تلك الحدود في اوائل هذا العام .

١٤٣- واصر المجلس ، في دورته الثلاثين ،المقررات والتوصيات التالية :

” يحيط المجلس علما بملاحظات منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة العامة في الاقليم (١) ويعرب عن امله في استمرار تحسن الحالة التي تكشف عنها تلك الملاحظات ، والتي تدعو الى شديد الارتياح .

” ويرى المجلس انه ينبغي ، وفقا لاقتراح منظمة الصحة العالمية ، تنفيذ برنامج للتثقيف الغذائي في المناطق التي يشكل سوء التغذية مشكلة فيها . ”

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداهما اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الاراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

١٤٤- ذكرت ممثلة ليبيريا ان اولئك السكان الذين يرتفع مستوى معيشتهم ولكن لا تتيح الثروة الجدياء والمنحدرات الوعرة التي يقطنونها لهم فرصة العيش في ذلك المستوى المرتفع يجب توطئتهم في اماكن اخرى .

١٤٥- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مستوى معيشة الاهليين ما زال منخفضا جدا ، وان ظروف العمل في الاقليم شاقة للغاية . وقال ان ثمة تمييزا صريحا في الاجور بالنسبة الى الاهليين ، وانه رغم كل ما تتذرع به السلطة القائمة بالادارة من حجج بشأن ضرورة دفع اجور اعلى للعمال والتقنيين البيض المتقدمين من استراليا ، ورغم ذكر شروط اخرى ، فمن الصعب تبرير حالة لا تشكل اجور الاهليين فيها غير نسبة تتراوح بين سبع وعشر الاجور التي تدفع التي العمال الاستراليين في غينيا الجديدة . ورأى ان على مجلس الوصاية ان يبين للسلطة القائمة بالادارة ان من الضروري ازالة التمييز العنصرى في ميدان الاجور واتخاذ تدابير من شأنها تحسين احوال الاهليين العاملين في مختلف قطاعات اقتصاد الاقليم . و اضاف انه ينبغي للمجلس

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤

من جدول الاعمال ، الوثيقة م و / ١٦١٥ .

ان يدعو السلطة القائمة بالادارة الى ان تقدم الى الجمعية العامة ، في دورتها الثامنة عشرة ، ادلة مادية على اتخاذ التدابير اللازمة لازالة التمييز العنصرى في الاقليم وتصفية الفصل العنصرى في المدارس ؛ ودفع اجر واحد عن العمل الواحد ؛ والغاء القيود المفروضة على تنقل الالهيين داخل الاقليم وخارجه ؛ والسماح بالتزواج بين المنتمين الى عناصر مختلفة ؛ وازالة الفصل العنصرى في الاماكن العامة ؛ والغاء جميع العقوبات البدنية ؛ وكذلك على ان تلك التدابير اثمرت النتائج المطلوبة .

١٤٦- ولا حظ ممثل فرنسا باهتمام بالغ ان المجلس التشريعي قد اصدر مؤخرا نظاما يتعلق بالتحكيم والتعويض في منازعات العمل .

١٤٧- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان الادارة قد هيات مساحات كافية من الاراضي لتوطين الراغبين بالاقامة فيها وان الاراضي المتاحة تزيد ، في الواقع ، على الطلب . واضاف انه يصعب اقناع السكان بترك اراضيهم التي توارثوها عن اسلافهم ، ان ان تنظيمهم الاجتماعي مرتبط باراضيهم في جميع الحالات تقريبا ، وانه لا يظن ان ممثلة لبييريا ارادت بقولها نقل اولئك السكان قسرا الى مناطق اخرى احسن تربة .

المطلب الثاني

الصحة العامة

١٤٨- اقترحت ممثلة لبييريا ، فيما يتعلق بسوء التغذية ، تنفيذ برنامج للتثقيف الغذائي وذلك وفقا لما اشارت به منظمة الصحة العالمية .

١٤٩- وذكر ممثل الصين ان السلطة القائمة بالادارة قد قامت بجهد جدير بالثناء في ميدان الصحة العامة .

١٥٠- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة انه ليس في الاقليم فقر ولا مجاعة ، وان كل واحد من ابناء غينيا الجديدة مالك ارض بحكم نظامه الاجتماعي التقليدى ، كما انه يمكن لكل واحد منهم ان ينتج ، وهو ينتج بالفعل ، الغذاء لنفسه ولاسرتة فضلا عن مستلزماته التقليدية الاخرى . واضاف ان الغذاء الكافي متوفر لكل فرد من السكان . وبين كذلك ان النظام الغذائي التقليدى ليس كامل التوازن ، بيد ان السلطة القائمة بالادارة تسعى جهدها الى علاج هذه الحالة باعلام السكان بالقيم الغذائية والعمل ، في الوقت ذاته ، عن طريق مراكز الارشاد الزراعي وبرنامج تدريب الفلاحين ، على تحسين المزروعات المعيشية ، وتشجيع انتاج لحوم البقر ومنتجات الالبان . وبين انه توجد في كل مستوصف قروى ، وفي كل المدارس ومراكز رعاية صحة الاطفال والامهات ، وفي جميع النوادي النسائية ، لافتات واعلانات ملونة كبيرة تشرح باللغتين الميلانيزية الجديدة والانكليزية القيم الغذائية للاغذية المحلية .

الفرع الخامس
التقدم التعليمي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم ———
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

عموميات

١٥١- ازداد عدد المدارس التابعة للادارة ، خلال الفترة المستعرضة ، من ٢٤٧ الى ٢٨٤ مدرسة ، كما ازداد عدد تلاميذها من ٢١٩،١١٩ الى ٢٦٥،٥٩٣ تلميذا . وازداد عدد المدارس المسجلة والمقبولة التابعة للارساليات الدينية من ٧٣٦ الى ٨٦٥ مدرسة بلغ عدد تلاميذها ٦٤،٥٥٨ اي بزيادة ١٠،٤٠١ تلميذا على عدد هم في العام السابق .

١٥٢- وارتفعت نفقات الادارة على المرافق التعليمية (باستثناء نفقات صيانة المباني) من ١٤٦،٠٢٩،٩٣٣ جنيهها استرليني الى ٢٠٢،٢٧٥،٩١٤ جنيهها استرليني . وانخفضت المساعدة المالية التي تقدم الى مدارس الارساليات وذلك من ٢٨٣،٤٠٩،٥ من جنيهها استرليني الى ٢٣٨،٣٤٠،٣٤٠ جنيهها استرليني ، بيد ان نفقات الارساليات من اموالها الخاصة ازدادت من ١٧٦،٠٠٠ الى ٥٩٦،٠٠٠ جنيه استرليني .

١٥٣- واعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية ، في دورته الثلاثين ، ان عدد مدارس الادارة قد ارتفع فبلغ ٢٩٠ مدرسة في ٣١ اذار (مارس) ١٩٦٣ ، كما ارتفع عدد تلاميذها الى ٢٩٤،٢٧٨ تلميذا . وذكر الممثل الخاص ايضا انه سيرصد خلال السنة المالية المقبلة اعتماد قدره ١،٢٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني لبناء مدارس جديدة في اقليم بابوا وغينيا الجديدة .

١٥٤- واصدر المجلس في دورته الثلاثين المقررات والتوصيات التالية :

” يحيط المجلس علما بالملاحظات التي ابدتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فيما يتعلق بحاجات التعليم الابتدائي ويلفت اليها نظر السلطة القائمة بالادارة .

” ويرى المجلس ان التوسع السريع الذي حدث مؤخرا في التعليم الابتدائي يقتضي الآن بذل جهد عاجل من اجل وضع الخطط اللازمة للتوسع في مرافق التعليم الثانوي اذا ما اريد حفظ توازن التعليم في الاقليم . وهو يحث السلطة القائمة بالادارة على الاضطلاع بدراسة عن اسباب التخلف على صعيد المدارس الابتدائية وآثاره وطرق معالجته . ”

المطلب الثاني التعليم العالي

١٥٥- لاحظ المجلس في دورته التاسعة والعشرين آراء البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ، ومفادها ان برنامج الادارة لتعليم الاميين الشامل جدير بالثناء ، ولكنه غير كاف من حيث انه لا يكاد يوجه اى اهتمام الى الحاجة الى التعليم العالي ؛ وان الضرورة تقتضي وضع برنامج ايجابي يكفل توفير مئات الطلاب المؤهلين للتعليم العالي والراغبين فيه ؛ وان على الادارة ان تتخذ من الان التدابير الكفيلة بتخريج مائة على الاقل من ذوى الدرجات الجامعية كل سنة ؛ وان تتضمن هذه التدابير تنظيم دورات خاصة لنخبة من طلاب المرحلة الثانوية او العالوية ، وتشجيعهم عن طريق المنح الدراسية او دفع مخصصات الاعاشة لتمكينهم من اتمام مثل تلك الدراسات ؛ وانه يجب تخطيط هذا البرنامج منذ الان والشروع في تنفيذه في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٦٣ .

١٥٦- ورحب المجلس بما اعلنته السلطة القائمة بالادارة من خطط شاملة تتعلق بالتعليم الثانوى والتعليم العالي ، ومنها انتقاء عدد معين من الطلاب كل سنة يرشحون للتعليم العالي ويشجعون على متابعة دراساتهم النظامية حتى المرحلة الجامعية عن طريق منح مالية خاصة ؛ وانشاء كلية مركزية داخلية للادارة ؛ وانشاء جامعة ؛ وانشاء كلية مختلطة العناصر لتخريج المعلمين ذوى الاعداد الكامل ؛ وتوفير مرافق الاعداد التقني العالي ؛ وتوسيع التعليم الثانوى في جميع انحاء الاقليم .

١٥٧- واوصى المجلس بأن توجه السلطة القائمة بالادارة اهتماما اكبر الى مشكلة النهوض بالتعليم الجامعي والعالي ، وان تراعي في خططها توصيات البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ مراعاة خاصة .

١٥٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، انها قدمت مشجعات جديدة لطلاب المرحلة بعد المتوسطة في الاقليم ، وانها توفر خدمات ارشادية خاصة لطلاب المدارس الثانوية . وبينت انها انشأت لجنة لدراسة وسائل زيادة النهوض بالتعليم العالي في الاقليم وتقديم تقرير عن ذلك ، وانه ينتظر ان تقدم هذه اللجنة تقريرها ذاك في النصف الثانى من عام ١٩٦٣ ، وان اللجنة ستبدي اهتماما خاصا بعدد الطلاب المؤهلين للتعليم العالي فى الحاضر وفي المستقبل ؛ وبخبر الوسائل لجعل الدراسة الجامعية في متناول سكان الاقليم فى كل مرحلة من مراحل نموه المتعاقبة ؛ وانشاء مؤسسة او مؤسسات للتعليم الجامعي في الاقليم في اقرب موعد ممكن ؛ ومهام مدارس الطب والزراعة والادارة واعداد المعلمين وغيرها من فروع التعليم العالي التي تم تأسيسها او التي يزمع تأسيسها في الاقليم ، وعلاقة مثل تلك المدارس بأية مؤسسة جامعية قد تنشأ في الاقليم ؛ واخيرا ، علاقة اية مؤسسة يوصي بانشائها في الاقليم بالجامعات الاسترالية .

١٥٩- وصادر المجلس ، في دورته الثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

” يرحب المجلس بانشاء لجنة التعليم العالي ويحيط علما بعزم السلطة القائمة بالادارة على تأسيس جامعة في الاقليم . بيد انه يود ان يؤكد على الحاجة العاجلة الى تزويد عدد اكبر بكثير من طلاب غينيا الجديدة بالتعليم الجامعي سواء كان ذلك في مؤسسات التعليم العالي التي تم انشاؤها في الاقليم او في الجامعات الاجنبية . ويرى المجلس ان مثل تلك الزيادة في عدد الذين يتلقون التعليم الجامعي عاجلة لا في حد ذاتها فحسب ، بل وكذلك للمحافظة على معدل التقدم السياسي والاداري والاقتصادي .”

المطلب الثالث

اعداد المعلمين

١٦٠- لاحظ المجلس ، في دورته التاسعة والعشرين ، آراء البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ والتي تفيد انه ينبغي تهنئة الادارة على برنامجها لاعداد المعلمين ، الذي يسهم اسهاما مفيدا للغاية في زيادة العدد المتوفر سنويا من المعلمين الاستراليين ، وان عدد المعلمين المستقدمين من غينيا الجديدة واستراليا لا يكفي مع ذلك لبلوغ اهداف الادارة ؛ وانه ينبغي العمل بنشاط على استقصاء امكانية تدبير معلمين يتكلمون اللغة الانكليزية من اماكن اخرى ؛ وان على السلطة القائمة بالادارة ان تلتزم مساعدة دائرة المبادلات الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بغية تدبير العدد الاضافي من المعلمين .

١٦١- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، انها تبدي اهتماما خاصا باعداد المعلمين وانها تقوم بتوسيع مرافق الاعداد . واعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثلاثين ان عدد طلاب دور المعلمين التابعة للادارة من ابناء غينيا الجديدة قد ازداد من ١١٩ في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ الى ١٤٥ في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣ ؛ وان عدد طلاب مراكز اعداد المعلمين التابعة للارساليات الدينية (ويبلغ عددهما حاليا ١٧ مركزا) قد انخفض ، في الفترة نفسها ، من ٤١٢ الى ٣٩٨ طالبا .

١٦٢- وصادر المجلس في دورته الثلاثين التوصية التالية :

” يوصي المجلس بمواصلة بذل الجهود لتدبير المزيد من المعلمين المؤهلين وتحسين مؤهلات المعلمين الموجودين .”

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

١٦٣- ذكر ممثل نيوزيلندا ان التعليم مسألة سياسية هامة اخرى ينتظر ان يعنى بها المجلس النيابي الجديد . وقال ان التعليمين الابتدائي والثانوي قد توسعا بحيث ان عدد الملحقين بالمدارس سيبلغ ، عما قريب ، نصف مليون .

١٦٤- ورأى ممثل الولايات المتحدة ان المشاكل الخاصة القائمة في الاقليم تبرز تركيز الاهتمام في التعليمين الابتدائي والثانوي كل التبرير . وقال لا غنى للنظام الديموقراطي المستنير عن قاعدة تعليمية واسعة يستند اليها .

١٦٥- وأشارت ممثلة ليبيريا الى المشاكل التي ذكرتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كالحاجة الى احصاءات ديموغرافية دقيقة لتحديد نسب الملحقين بالمدارس ؛ وزيادة معدل التقدم في ميدان التعليم الابتدائي ؛ والحاجة الى فرض التعليم الالزامي في سائر انحاء الاقليم ؛ وفتح ابواب كافة المدارس لجميع العناصر بلا استثناء .

١٦٦- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه لم يكفد يحرز اى تقدم في ميدان التعليم خلال الفترة المستعرضة . وقال ان السلطة القائمة بالادارة لم تصد في اهم ميادين النشاط الاقتصادي ، حتى خبيراً واحداً يكون قادراً على الاشتراك في المؤتمرات الدولية دون مساعدة الاخصائيين الاستراليين . وبين انه لا يوجد ، مع الاسف ، اى دليل يدل على ان السلطة القائمة بالادارة مستعدة لتغيير سياستها هذه الرامية الى اعاقا تقدم السكان المحليين .

١٦٧- وذكر ممثل الصين ان ثمة حاجة ماسة الى اتخاذ تدابير ملموسة لتشجيع ابناء السكان الاهليين على متابعة دراستهم الى ما بعد المرحلة الابتدائية . واعرب كذلك عن امله في ان تقوم الرساليات الدينية المتنافسة على انشاء المدارس ، بتوحيد مواردها في ادارة المدارس على جميع المستويات الابتدائية وتحسينها .

١٦٨- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان معظم الاولاد في الاقليم انما يتلقون تعليمهم في المدارس الابتدائية من فئة (أ) والمدارس الابتدائية من فئة (ت) ،

وان منهج المدارس من فئة (أ) مبني على المنهج الاسترالي وتدرس جميع مواد ه باللفظة الانكليزية . ولما كان معظم الاولاد في غينيا الجديدة لا يستطيعون التكلم بالانكليزية او النيوميلاينيزية عند دخولهم المدارس ، فان السنتين الاوليين من دراستهم تخصص لتعليم اللفظة الانكليزية . اما اولئك الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية من فئة (أ) فيستطيعون التكلم باللفظة الانكليزية عند دخولهم المدرسة . واكد الممثل الخاص ، مع ذلك على انه لا يوجد ثمة اى تمييز ، وان في امكان من يستطيع التكلم باللفظة الانكليزية عند دخوله المدرسة ان يختار الانتساب الى اى الفئتين . واذاف ان المدارس الثانوية ، التي يحسن كافة الملتحقين بها اللفظة الانكليزية ، مفتوحة الابواب لجميع العناصر وتتاح فيها للجميع فرص متساوية للتعليم ، هذا فضلا عن ان ابناء السكان الاهليين يستفيدون من السكن والغذاء المجانيين في هذه المدارس ، وبذلك يتمتعون بمركز ممتاز .

المطلب الثاني

التعليم العالي

١٦١- ذكر ممثل نيوزيلندا ان مقترحات لجنة التعليم العالي ، المتعلقة بالتعليم الجامعي والتقني والرامية الى توسيع المؤسسات العلمية المنشأة من قبل ككلية اعداد المعلمين وككلية اعداد الموظفين الاداريين وغيرها ، من شأنها ان تنصم ، في الواقع ، النظام التعليمي الذي عملت السلطة القائمة بالادارة على اقامته بالتدرج .

١٧٠- وقال ممثل المملكة المتحدة انه ليست لديه فكرة واضحة عن مدى تحقق الهدف الذي قرره البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ان اقترحت انتقاء . . . طالب من اهالي غينيا الجديدة سنويا لمتابعة التعليم العالي ، ولا سيما بسبب غموض عبارة " التعليم العالي " . و اشار الى ان اكثر من ثمانين من اهالي غينيا الجديدة يدرسون في استراليا ، ولو ان ثلاثة منهم فقط في المرحلة الجامعية ، واعرب عن امله في ان يكشف تقرير العام المقبل عن حصول زيادة كبيرة في عدد طلاب غينيا الجديدة الملتحقين بالجامعات .

١٧١- واذاف ممثل المملكة المتحدة انه ينتظر باهتمام ان يطلع في دورة المجلس المقبلة على تفاصيل تتعلق بالنتائج التي انتهت اليها لجنة التعليم العالي وبالتدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالادارة لتنفيذها .

١٧٢- وذكرت ممثلة ليبيريا ان الضرورة تقتضي وضع برنامج جديد للتعليم الجامعي والمالي .

١٧٣- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه لا يتلقى التعليم العالي من اهالي غينيا الجديدة غير اثنين ، وان السياسة المتبعة ترمي بجلاء الى منع السكان المحليين من تلقي التعليم العالي . وسأل الا يدل على ذلك ما قاله ممثل السلطة القائمة بالادارة من ان السلطة القائمة بالادارة تحتفظ لنفسها بحق البت فيما اذا كان في امكان الاهليين الانتفاع بالمنح الدراسية المقدمة ؟ و اردف قائلا ان السلطة القائمة بالادارة تخشى ظهور نخبة واعية في غينيا الجديدة ، ولهذا السبب ظلت اغلبية الاهليين محرومة من اى نوع من انواع التعليم . ورأى ان السبيل الى حل هذه المشكلة هو منح الاستقلال لغينيا الجديدة . وذكر ان في تاريخ نضال الشعوب المغلوبة على امرها من اجل تحرير نفسها امثلة عديدة تؤيد ذلك ، وان نظرة واحدة تلقى على اى بلد من بلدان آسيا او افريقيا او امريكا اللاتينية تبين الخطوات الجبارة التي خطتها في ميدان التعليم بعد نيلها الاستقلال .

١٧٤- وقال ممثل فرنسا انه يبدو والآن ان في امكان السلطة القائمة بالادارة ان تركز جهودها في التعليم العالي . و اشار الى ان استراليا تستقبل في الوقت الحاضر عددا من اصحاب المنح الدراسية الراضين ، على ما يبدو ، بالاحوال التي يتابعون فيها دراستهم .

الفرع السادس

تحديد مواعيد المراحل المتوسطة
والموعد النهائي لنيل الحكم الذاتي او الاستقلال

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

١٧٥- لاحظ المجلس ، في دورته التاسعة والعشرين ، التدابير الاولية التي اتخذتها السلطة القائمة بالادارة لحفز التقدم السياسي للاقليم ، وحشها على القيام ، في ضوء ميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، وبالتشاور مع الهيئات التي تمثل الراى العام في الاقليم ، بتحديد مواعيد معقولة تراعى فيها ضرورة تحقيق تقدم سريع منظم للاقليم في كافة نواحي حياته السياسية .

١٧٦- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، انها تحترم حقوق السكان الاهليين في اختيار مستقبلهم ، وانها مقدمة على اقامة هيئات الحكم الذاتي عن طريق

اتخاذ سلسلة من التدابير الدستورية المتفقة ورغبات السكان ، وهي تنتظر ان يقوم برلمان للإقليم منتخب على اساس قائمة انتخابية موحدة وياقتراع الراشدين العام ، بتعيين الوقت الذي يجب ان ينال فيه الاقليم الحكم الذاتي ويتحدد شكل ذلك الحكم .

١٧٧- وصادر المجلس في دورته الثلاثين المقررات والتوصيات التالية :

” يلاحظ المجلس التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالادارة لتعزيز التقدم السياسي للإقليم .

” ويبحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على متابعة العمل ، في ضوء ميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) وبالتشاور مع الهيئات التي تمثل الرأي العام في الاقليم ، على تنفيذ خطط وبرامج معقولة مع المراعاة الحقة بضرورة تحقيق تقدم سريع منظم للإقليم في كافة نواحي حياته السياسية . ”

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الاراءهم الشخصية

١٧٨- ذكر ممثل نيوزيلندا ان للاقاليم الثلاثة التي لا تزال مشمولة بالوصاية بعض السمات التي تثير بعض المصاعب الخاصة امام تحقيق اهداف نظام الوصاية : ان كلا منها ما زال مضطرا الى الاعتماد اعتمادا يكاد يكون كليا على المساعدة التي يتلقاها من السلطة القائمة بالادارة ، والمهمة الاساسية في كل منها هي بناء امة حيث لم يكن من قبل غير قبائل وجزر منعزلة .

١٧٩- وقال ممثل الولايات المتحدة انه واثق من تلبية الرغبات التي يعرب عنها سكان غينيا الجديدة بحرية ومن الاستمرار في تلبيتها .

١٨٠- واقترحت ممثلة لبييريا ان تحدد السلطة القائمة بالادارة مواعيد نهائية لبرامج الانماء في الميادين الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، والسياسية ، مراعية في ذلك سائر نواحي الانماء .

١٨١- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان استراليا ، مثلها في ذلك مثل الدول الاستعمارية الاخرى ، قد رفضت تأييد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وانها ، دون ان تغير شيئا من جوهر سياستها الاستعمارية ، تسعى ، عن طريق منح بعض الامتيازات الضئيلة واتخاذ انصاف التدابير ، الى تجميد مشاعر السخط المتنامي

والمطالب العادلة للاهلبيين الذين ينادون باستقلال غينيا الجديدة و بابوا ، والى التلطيف من حدة الانتقادات الموجهة اليها . و اضاف انه لم يتخذ في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية تدبير واحد يدل على ان الاقليم قد احرز اى تقدم نحو الاستقلال . و اشار الى ان ممثل استراليا ذكر ان السكان انفسهم لا يرغبون في نيل الاستقلال الان ، وذلك رغم ان السلطة القائمة بالادارة لم تحاول معرفة رغبات الاهليين باجراء استفتاء او باية وسيلة اخرى مقبولة في العرف الدولي ، كما انها لم تحاول تبين موعد منح الاستقلال للاقليم . و اردف قائلاً ان السلطة القائمة بالادارة تتجاهل قرار الجمعية العامة التي اصدرت ، بناء على تقرير لمجلس الوصاية ، توصية طلبت فيها الى السلطات القائمة بالادارة ان تأخذ بعين الاعتبار الراء التي ابدتها مختلف الوفود اثناء المناقشة التي دارت في اللجنة الرابعة في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة ، مع العلم أن كثيرا من البيانات التي القتها بعض الوفود ، ولا سيما منها وفود البلدان الاسيوية والافريقية والبلدان الاشتراكية ، اثارت ، بمنتهى الوضوح ، مسألة منح الاستقلال فورا لسكان هذا الاقليم المشمول بالوصاية . وقال ان السلطة القائمة بالادارة خرقت صراحة التوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية في دورتيه السابعة والعشرين والتاسعة والعشرين وحث فيها السلطة القائمة بالادارة على تحديد مواعيد معقولة تراعى فيها ضرورة تحقيق تقدم منظم للاقليم في كافة نواحي حياته السياسية .

١٨٢ - وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، فقال مستشهدا بكلمات وزير شؤون الاقاليم ، ان التقدم السياسي للاقليم بابوا وغينيا الجديدة هو جزء من التطور الدستوري السلمي ؛ و اضاف ان السلطة القائمة بالادارة ترى ان من المبادئ الاساسية ان يكون في امكان السكان المشاركة في عملية التقدم في كل مرحلة من مراحل المتعاقبة وان يشاركوا فيها فعلاً وان يتخذوا بانفسهم القرارات اللازمة . كما وليس ثمة من حاجة بالسلطة القائمة بالادارة ولا بسكان غينيا الجديدة الى شن حرب تحريرية ، فالحرية هنا غرسية تنمو نمو طبيعيا .

الفصل الثاني

ناورو

- ٠ -

الفرع الاول

عموميات

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

الاقليم وسكانه

١٨٣- ان اقليم ناورو المشمول بالوصاية جزيرة صغيرة تقع في اواسط المحيط الهادىء
يبلغ طول محيطها حوالي ١٢ ميلا ، وتبلغ مساحتها ٥،٢٦٣ آكرا منها ٣،٦٥٨ آكرا مصنفة
كمناطق فوسفاتية . وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ كان مجموع سكان ناورو ٤،٩٤٩ نسمة
يتألفون من ٢،٥١٦ من الناورويين ، و ١،١٧٣ من المنتمين الى جزر اخرى من جزر المحيط
الهادىء ، و ٧٤٨ صينيا ، و ٤١٢ اوروبيا . ويضاف الى هذا العدد ٦٩ من الناورويين كانوا
في التاريخ المذكور خارج الجزيرة لاسباب تعليمية او صحية او شخصية . وللناورويين قانونا مركز
" المحميين الاستراليين " . وقد ازداد عدد الناورويين فبلغ (٢،٥٨١ نسمة في ٣١ آذار (مارس)
١٩٦٣ .

المطلب الثاني

مستقبل ناورو

١٨٤- ابدى مجلس الوصاية اهتماما خاصا بمسألة مستقبل المجتمع الناوروى بسبب
افتقار ناورو التام الى الموارد الطبيعية فيما خلا الفوسفات ، ومن المنتظر ان تستنفذ منظمة مفوضي

الفوسفات البري انيين جميع رواسب الفوسفات في غضون اربعين عاما . وقد حث مجلس الوصاية السلطة القائمة بالادارة على وضع الخطط اللازمة لتوطين الناورويين ، بالتشاور معهم .

١٨٥- ولاحظ المجلس ، في دورته التاسعة والعشرين ، ان الزعماء الناورويين اكدوا ضرورة ايجاد موطن جديد للناورويين ، وانه لا يمكن الرجوع عن هذا القرار الاساسي . ورأى انه يجب ان يكون البحث عن هذا الموطن الجديد واسع النطاق وتمكين الناورويين انفسهم من استقصاء كل امكانيات التوطين . ولا حظ ايضا ان البعثة الزائرة اوصت بأن تقوم السلطة القائمة بالادارة بدراسة جميع الجزر التي يمكن توطين الناورويين فيها والواقعة على مقربة من الساحل الاسترالي وغينيا الجديدة ، مع عدم استثناء الجزر المهولة من غينيا الجديدة ، وان تضع بوصف ذلك حلالا بدلا خطة محددة تهدف الى انشاء مجتمع ناوروي منفصل في استراليا يقع بالقرب من مركز سكاني رئيسي ، واعرب المجلس عن ثقته من ان السلطة القائمة بالادارة ستراعي كل المراعاة ، في بحثها عن حل لمشكلة توطين الناورويين وفي وضعها للمقترحات المفصلة رغبة الناورويين في الاحتفاظ بهويتهم القومية . واحاط المجلس علما مع الاهتمام بالمقترحات التي قدمتها لجنة التوطين التابعة لمجلس حكومة ناورو المحلية الى الحكومة الاسترالية في ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، وفيها اقترح الناورويون ايجاد امة ناوروية ذات سيادة وترتبط مع استراليا بماهدة صداقة . ولا حظ ان المقترحات الناوروية لم تقدم الا قبل نظر المجلس في هذه المسألة بقايا معدودة ، وانه لم يتوفر للبعثة الزائرة ولا للسلطة القائمة بالادارة ما يكفي من الوقت لنظرها او تقديم الملاحظات بشأنها ؛ واحاط علما ببيان الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ومفاده ان هذه المقترحات ستبحث وتنظر اثنا عشر مفاوضات جديدة ستدور بين السلطة القائمة بالادارة وبين الزعماء الناورويين . واعرب عن امله في انها ستنتج هذه المفاوضات اليه في موعد قريب يتيح للجمعية العامة نظرها في دورتها السابعة عشرة . وايد المجلس رأى البعثة الزائرة في انه آن الاوان لكي تقوم السلطة القائمة بالادارة بوضع خطط محددة مفصلة تعرض بدون مزيد من التأخير على الناورويين لنظرها وبحثها ، على ان تتاح لهم فرصة اقتراح كل ما يعين لهم من تعديلات او تحسينات فيها .

١٨٦- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في التقرير المستعرض ، انها ، رغبة منها في المساعدة على معالجة هذه المسألة ، قد عينت موظفا اختارته خصيصا لهذا الغرض لكي يتفرغ للعمل مديرا لشؤون توطين الناورويين ، وانه قام بدراسات مستفيضة بشأن موطن جديد للناورويين . وكان من نتيجة ذلك ان قام الزعيم الاكبر والمدير ، في شباط (فبراير) ١٩٦٣ ، بزيارة تفتيشية لجزيرة كرتس الواقعة على مقربة من ساحل كوينزلاند .

١٨٧- واتضح من هذه الزيارة ان الامكانيات التي توفرها هذه الجزيرة مؤاتية جدا ، فاقترح الزعيم الاكبر على اثر ذلك ان تقوم لجنة التوطين التابعة لمجلس حكومة ناورو المحلية باجراء كشف جديد على الجزيرة . وبعد ان وافقت الحكومة الاسترالية على ذلك ، قضت اللجنة ، برئاسة الزعيم الاكبر ، بضعة ايام في جزيرة كرتس ، حوالي اواخر شهر ايار (مايو) ١٩٦٣ ،

درست خلالها الامكانيات التي توفرها تلك الجزيرة كما بحثت مختلف المشاريع التي يمكن جعل الجزيرة بها صالحة للتوطين ، كما قام بعض اعضاء اللجنة بزيارة قصيرة لجزيرة فريزر . وترى اللجنة ذاتها ان اية واحدة من جزيرتي كرتس او فريزرتعد مكانا مقبولا لتوطين الناورويين ، شريطة الوصول الى اتفاق حول شكل حكمهم المقبل .

١٨٨- واصر المجلس ، في دورته الثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

” يؤكد المجلس من جديد وجوب تطبيق احكام ميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على اقليم ناورو المشمول بالوصاية تطبيقا تاما .

” ويلاحظ المجلس ، مع الموافقة ، الجهود التي بذلها كل من السلطة القائمة بالادارة ومجلس حكومة ناورو المحلية لاجاد موطن جديد للناورويين يستوفى الشروط التي اعلنها الناورويون .

” ويحيط علما ببيان لجنة التوطين التابعة لمجلس حكومة ناورو المحلية ومفاده ان اية واحدة من جزيرتي كرتس او فريزرتعد مكانا مقبولا للتوطين ، شريطة الوصول الى اتفاق حول الشكل الذي ستتخذه حكومتهم المقبلة في موطنهم الجديد .

” بيد انه يلاحظ انه بينما اعرب مجلس حكومة ناورو المحلية عن رغبته في ان يصبح الناورويون امة مستقلة ذات سيادة عيشا ووطنوا ، فان الحكومة الاسترالية لا ترى ان في امكانها نقل السيادة على اقليم يؤلف جزءا لا يتجزأ من استراليا .

” والمجلس ، ان يأخذ بعين الاعتبار ان السلطة القائمة بالادارة ومجلس حكومة ناورو المحلية يجريان في الوقت الحاضر مفاوضات بشأن هذه المشكلة ، وان يعرب عن تفهمه التام للمصاعب التي تكتنفها ، يحث على متابعة المشاورات الرامية الى ايجاد حل منسجم ، مع مراعاة رغبة الناورويين المشروعة في الاحتفاظ بهويتهم القومية . ”

المبحث الثاني

الملاحظات التي اداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

مطلب وحيد

مستقبل الناورويين

١٨٩- طالب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثناء المناقشات التي جرت في الجلسة ١٢١٧ ، حول مقررات وتوصيات المجلس المتعلقة بمستقبل الناورويين ، ان يلحق البيان التالي بالتوصية الاولى ، وفقا للمادة ٦٤ من النظام الداخلي :

” يجب في رأى الاتحاد السوفياتي ، ووفقا لارادة السكان ، ألا تربط مسألة تنفيذ الاعلان بشأن الاستقلال بمسألة التوطين . ”

١٩٠- وقال ممثل استراليا ان ناورو جزيرة صغيرة نائية ، اذا استثنى ما تحصل عليه نتيجة لاستغلال رواسب الفوسفات ، فانها لا تستطيع تأمين اسباب العيش الالعد و ضئيل من السكان وعلى اساس ابسط انواع الاقتصاد . واذاف ان السكان يعيشون منعمين في سلام تحت ادارة سمحة متيقظة ، وان عدد هم يتزايد باستمرار ، وكل هذه الظروف ذات صلة بمسألة موطن الناوورويين المقبل ، وهي مسألة يعلق عليها المجلس والسلطة القائمة بالادارة على السواء اهمية كبيرة . وذكر ان المسألة معقدة ، لانها تتعلق باكثر من فريق واحد من السكان ، ولا يمكن حلها دون تحقيق التوازن بين حقوق ورغبات الاطراف المعنيين جميعا . ونظرا الى عدم توفر بقعة من الارض غير مأهولة ، يمكن ان يقام فيها مجتمع جديد منعزل عن البلدان الاخرى الى الحد الذي يكفل له التطور المستقل ، فان المشكلة تزداد تعقيدا باعتبارات الهوية والسيادة القوميتين .

١٩١- ولا حظت ممثلة لبييريا باهتمام الخطوات الاخيرة التي اتخذتها الحكومة الاسترالية لايجاد موطن جديد للناوورويين . وقالت ان الحكومة الاسترالية قبلت بمبدأ الحكم الذاتي ولكنها لم تقبل بمبدأ الاستقلال في الظروف الحالية كما يريد الناوورويون . ورأت ان من واجب مجلس الوصاية ان يتعاون مع السلطة القائمة بالادارة لبلوغ الهدف الذي يصبو اليه الناوورويون ، الا وهو الاستقلال . وشارت على السلطة القائمة بالادارة بان تدرس من جديد ، قبل الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة ، هذا الاقتراح الذي قدمه مجلس حكومة ناورو المحلية . وازافت انه اذا كانت الحكومة الاسترالية لا تزال ترى انه ليس في وسعها قبول هذا المبدأ ، واذا كان الناوورويون لا يزالون يرون انه ليس في وسعهم التنازل عن مبدأ اقامة دولة ذات سيادة ، فعلى مجلس حكومة ناورو المحلية ان يعيد النظر في مسألة اختيار مكان قريب من استراليا ، والتفكير في امكانية قيام السلطة القائمة بالادارة باختيار موقع لا يكون قريبا جدا من استراليا ولكن يكون قريبا من الاسواق المحتملة ، شريطة ان يكون كفيلا بتلبية حاجات الناوورويين الاخرى بوجه عام .

١٩٢- وشار ممثل نيوزيلندا الى ان الناوورويين اختاروا ، من بين الامكانيات المتعددة المتاحة لهم ، مبدأ التوطين المخطط . وقال ان مهمة مجلس الوصاية هي ايجاد حل مبني على تلك الرغبة التي اعرب عنها الناوورويون ومساعدتهم على تحقيقها . ولا حظ ان الدراسة المستفيضة للجزر التي يمكن ان تكون موطننا جديدا للناوورويين ، والتي اجريت لتلبية لاقتراح قدمه مجلس الوصاية في الصام الماضي ، توشك على الانتهاء بنجاح ، وان جزيرة كورتس ، خاصة ، تلبي ، على ما يبدو ، اهم رغبات الناوورويين ، الى حد يدعو الى التفاؤل . ومتى تم الاتفاق على المكان ، فلن يبقى غير تسوية مسألة شكل الحكم المقبل للناوورويين في موطنهم الجديد . وبين في هذا الصدد ، ان الزعماء الناوورويين قد اعدوا مقترحات تطالب بالاستقلال والسيادة . ولكن لما كان من المرجح ان يقع اختيارهم على جزيرة لا تبعد غير بضعة مئات من الامتار عن الساحل الاسترالي ، فلا بد ايضا من اخذ رغبات الحكومة الاسترالية المشروعة بعين الاعتبار . بيد انه يبدو ان ثمة مجالا واسعا للتوفيق بين مقتضيات القانون الدستوري الاسترالي ورغبات الناوورويين الاساسية .

فالناورويون يصبون الى وطن يتمتعون فيه بحق العيش كمجتمع وادارة شؤونهم بانفسهم . وكان الممثل الخاص قد ذكر ان استراليا ستمنحهم اقصى درجة من الحكم الذاتي تتفق مع المقتضيات الدستورية . وقال ممثل نيوزيلندا انه يشاطر الزعيم الاكبر امله في الوصول الى نتائج ترضي الناورويين والحكومة الاسترالية على السواء .

١٦٣ - و اشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى ان الناورويين اعربوا عن رغبتهم في الاستقلال في مذكرة قدموها الى البعثة الزائرة . و اضاف ان مجلس الوصاية دعا ايضا السلطات القائمة بالادارة الى وضع خطط واقعية مع المراعاة الحقة لضرورة تحقيق التقدم السياسي السريع المنظم للاقليم في ضوء احكام ميثاق الامم المتحدة ، و اتفاق الوصاية ، و اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . بيد انها لم تفعل شيئا حتى الان في هذا المضمار . فقد تابعت السلطات القائمة بالادارة انتهاج سياستها السابقة في رفض منح الحكم الذاتي والاستقلال للناورويين . ورأى الممثل ان هذا الموقف ينم عن عدم احترامها للمجلس ، و اشار الى ان حالة ناورو تعد مثلا نموذجيا لتجاهل الدول الاستعمارية لمبادئ الاعلان و لارادة سكان الاقليم المشمولة بالوصاية ؛ ان الامر لا يقتصر على عدم اتخاذ السلطات القائمة بالادارة لاية تدابير لمنح الاستقلال للناورويين فورا ، بل انها لم تتخذ حتى الخطوة الاولى في هذا السبيل . وقد اصرت السلطات القائمة بالادارة على التمسك بموقفها القديم ، وهو ان من المستحيل حل مشكلة منح الاستقلال لناورو والاستجابة الى مطالب سكانها المشروعة دون حل مشكلة موطن الناورويين المقبل . و بين ان الوفد السوفياتي رفض هذا المشروع منذ ظهوره الى الوجود باعتباره غير صالح وانه ليس الاستار ا يقصد منه اخفاء المحاولات الرامية الى ابقاء السيطرة الاستعمارية على الجزيرة . وعلى ذلك فلا يمكن فرض اى شرط او تحفظ فيما يتعلق بتوطيين الناورويين ، وانه عند مناقشة تقرير مجلس الوصاية في اللجنة الرابعة ، اثناء الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة ، ايد معظم الممثلين في بياناتهم بكل وضوح المبدأ القائل بأن منح الاستقلال لا يجوز ان يتوقف على البحث عن موطن جديد للناورويين ، وان الاستقلال يجب ان يمنح فورا . اما الموقف الحاضر للسلطة القائمة بالادارة فليس مبنيا على احترام مصالح الناورويين ولكن على الرغبة في الابقاء على امكانيات تصدير الفوسفات من الجزيرة مع الامتناع حتى عن تحمل اية مسؤولية اذ بيعة في هذا الصدد سواء تجاه الناورويين انفسهم او تجاه الامم المتحدة . و ذكر ان الوفد السوفياتي كان قد اشار الى وجود امكانيات حقيقية لتأمين احوال معيشية طبيعية لسكان جزيرة ناورو الاهليين في ظل الحرية والاستقلال والرخاء ، كما رأى ان في الامكان استبقاء الجزيرة مكانا يعيش فيه سكانها ، بيد ان ذلك يقتضي المال ، ومن ثم تخفيض ارباح مفوضي الفوسفات البريطانيون ، وهذا امر لا يريدونه . و اضاف انه ينبغي ان يحقق التوطيين رغبات الناورويين المشروعة . فيجب ، اولا ، منحهم الحكم الذاتي والاستقلال التام كما يطلبون وبالشكل الذى يريدون . و يجب ، ثانيا ، ان تصاد اليهم ثروتهم القومية ، وهذا يعني تملكهم اموال

مفوضية الفوسفات البريكانية ، ورد ارباحهم المشروعة اليهم ، تلك الارباح التي اخفت السلطات امرها عنهم طيلة فترة نشاط المفوضية . كما يجب انشاء صندوق للتوطين من هذه المبالغ . وقال انه اذا نظرنا الى الجوهر ، لوجدنا ان الخطة التي اقترحتها السلطة القائمة بالادارة والمقترنة برفضها التنازل عن سيادتها على احدى الجزر التي سيوطن فيها الناورويون انما تعني مواصلة تنفيذ الخطة السابقة التي قدمتها في الدورة الماضية ، اي خطة تمثيل الناورويين ، خطة ادماج الناورويين بشكل من الاشكال في اطار استراليا ، خطة تعني الزوال المادي لاقليم جزير ناورو المشمول بالصاية .

١٩٤ - وقال ممثل المملكة المتحدة انه قد اتفقت كلمة الناورويين ، والسلطة القائمة بالادارة ، ومجلس الصاية في الذهاب الى ان توطين الناورويين في مكان آخر هو الحل الوحيد الممكن عند استنفاد موارد الفوسفات . وأشار الى ان الاراء والمقترحات التي قدمها مجلس حكومة ناورو المحلية معروضة على المجلس ، وان نقطة الخلاف الوحيدة التي ظهرت الان هي مسألة السيادة . وقال انه يفهم موقف الحكومة الاسترالية التي ترى ان من الصعب عليها قبول النقل التام لسيادتها على جزء لا يتجزأ من استراليا . ورأى انه اذا اخذنا بعين الاعتبار سجل التعاون الطيب في الماضي بين الناورويين وبين السلطة القائمة بالادارة ، لوجدنا ان في الامكان تقرير شكل الحكم المقبل للناورويين ، عن طريق المفاوضات بين الفريقين . واعرب عن امله في ان تسفر مناقشة المجلس لهذه المسألة عن نتائج من شأنها ان تشجع السلطة القائمة بالادارة والناورويين على مواصلة مباحثات الطرفين المتعلقة باختيار اصلح موقع جغرافي للتوطين وبشكل الحكم المقبل للناورويين في البقعة التي سيقع عليها الاختيار في النهاية دون الزام المجلس بتأييد الآراء الاولية لاي من الطرفين .

١٩٥ - وقال ممثل فرنسا فيما يتعلق بمسألة توطين الناورويين ، ان الاختيار وقع ، فيما يبدو ، على جزيرة كرتس ، التي يفي قربها من الاراضي الاسترالية برغبات السكان الصريحة . ورأى انه ليس من الممكن تلبية جميع الشروط التي وضعها الناورويون بدرجة متساوية . فان مطالبتهم بالسيادة التامة قد اثار مشكلة معقدة . وذهب الممثل الى ان من واجب المجلس الا يكون في بحثه عن حل للمسألة ، متصلب الرأي ، وعليه ان يأخذ بعين الاعتبار عدد الناورويين وضرورة تامين رفاههم في المستقبل .

١٩٦ - وقال ممثل الصين ان مسألة التوطين هي مسألة انسانية ، ورأى ان مجلس حكومة ناورو المحلية سيحتاج الى بعض الوقت للتفكير والوصول الى قرار في مسألة تتسم بمثل هذه الالهمية . و اضاف ان السلطة القائمة بالادارة ستحتاج كذلك الى بعض الوقت لمتابعة مباحثاتها مع الزعماء الناورويين بشأن شكل الحكم المقبل للناورويين في الموطن الجديد . وذكر ان من الجلي انه لا يجوز التسرع في اتخاذ قرار من هذا النوع ، وان من دواعي تفاؤله ان يعلم ان الزعيم الاكبر سيطلب ، عند عودته الى ناورو ، الى مجلس حكومة ناورو المحلية ان ينظر حدياً في امكانية صيرورة

ناورو كيانا مستقلا بذاته ولكن يرتبط بمجتمع مستقل اكبر . و اردف انه لا حاجة به الى ان يقول انه لا يمكن حل مشكلة مستقبل المجتمع الناوروي الا بالاتفاق بين الشعب الناوروي والسلطة القائمة بالادارة دون غيرهما . وقال اخيرا ان على الامم المتحدة ان تحترم رغبات الناورويين .

١٩٧- وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان من البين ان ثمة رابطة قوية وتفاعلا وثيقا بين الاستراليين والناورويين ، وهما شعبان مختلفان جمعهما التاريخ في شركة فذة تتحدى من يريد فصمها . وقال ايضا ان وفده وان كان يفهم رغبة الناورويين في الاحتفاظ بهويتهم وفي نيل الاستقلال ، فانه يميل الى موافقة الممثل الاسترالي على انه لا يمكن ان ينتظر من اي بلد ذي سيادة ان يسمح بانشاء جيب داخل حدوده يضم شعبا منفصلا عنه لا تكون له عليه اية سيطرة . و اضاف ان من الواجب تهنئة الاستراليين لدعوتهم الناورويين الى الانضمام اليهم متمتعين بالمواطنة التامة ومشاركتهم وطنهم . وانهم كانوا كرماء في مفاوضاتهم وفي الفرص التي عرضوها على الناورويين . وذكر انه يمكن للمرء ان يتفهم رغبة الناورويين في المحافظة على هويتهم وعلى استقلالهم وان يعطف عليهم في ذلك ، الا ان المسألة هي ما اذا كان في استطاعتهم الناورويين الاحتفاظ بهويتهم المنفصلة حتى ولو لم يتسن لهم نيل السيادة الكاملة . وقد تعهد الممثل الاسترالي رسميا بانه سيصار الى السماح للناورويين بمواصلة طريقهم في الحياة ، والسماح لهم بادارة شؤونهم المحلية بانفسهم ، وبسن قوانينهم وانظمتهم المحلية الخاصة بهم ، وبحكم مجتمعهم بانفسهم وقال ان وفده يعتقد ان استراليا ستفي بوعدها ويثق بانها ستتيح للناورويين كل فرصة للمحافظة على فرديتهم . اما اذا سألنا هل يستطيعون فعل ذلك ، فان الرد يتوقف الى حد كبير عليهم . فاذا توطنوا في موطن جديد مجاور لبلد حديث كاستراليا ، فيسخرجون من العزلة التي كانت تحميهم والتي سمحت لهم حتى الان بالمحافظة على تقاليدهم . ولا مفر من ان يزداد تحقيق اهدافهم صعوبة متى اقاموا الى جوار مجتمع اكثر تطورا من مجتمعهم ويختلف عنه اختلافا شديدا . وتلك هي المهمة التي يترتب على الزعيم الاكبر للناورويين وعلى وجوههم ان يقوموا بها ، ووفده يتمنى لهم كل نجاح في جهودهم للمحافظة على طريقة حياتهم .

١٩٨- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان جميع اعضاء المجلس تقريبا قد اعترفوا بتعقد المشكلة التي اثارها الناورويون بطلبهم ان تتاح لهم فرصة ممارسة السيادة التامة في جزيرة تشكل جزءا من الاقليم الاسترالي . وقال ان الزعيم الاكبر ابدى ادراكه للمشكلة ان قال فيما قال ردا على سؤال طرح عليه في الدورة التي عقدتها مجلس الوصاية في السنة الفائتة ان المشكلة الرئيسية هي التوفيق بين رغبة الناورويين في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة في جزيرة مجاورة لاستراليا وبين رغبات الشعب الاسترالي . واكد الممثل الخاص ان السلطة القائمة بالادارة مصممة ، ادراكا منها لمسؤولياتها ، على ان لا تسمح لاستعصاء المشكلية الظاهري على الحل بشل ارادتها ، وهي عازمة على السعي الحثيث الى التماس الحل لها . وتتحكم في هذا الحل عدة عوامل منها " الواقع الثابت " الذي هو انه لا توجد اية جزيرة تفي

بجميع الشروط التي يطلبها الزعماء الناوروييون باسم شعبهم . ولا بد ايضا من ان يؤخذ بعين الاعتبار ان السلطة القائمة بالادارة لم تستطع ايجاد مكان يمكن ان تقام فيه دولة ذات سيادة دون الاخلال بالمصالح المشروعة للاخرين . بيد ان الممثل الخاص قال ان الحل الذي سيعتمد سيراعى فيه رغبة الناورويين في الاحتفاظ بهويتهم الخاصة .

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية
وتوسع سلطاتها

١٦٦- اعرب المجلس ، في دورته التاسعة والعشرين ، عن ادراكه لاهمية مساهمة الناورويين على تولي ادارة كافة شؤونهم الداخلية بانفسهم ، وايد رأى البعثة الزائرة في هذه المسألة واوصى بأن تؤلف على الفور لجنة استشارية للنظر في كامل مسألة السلطات التشريعية والتنفيذية المقبلة ، ووضع خطط دستورية تنص على مشاركة الناورويين التامة في ادارة الاقليم التشريعية والتنفيذية اشراكا كاملا . ورحب المجلس ببيان الممثل الخاص الذي افاد فيه انه لا يرى وجه اعتراض على مبدأ استكمال مشاركة الناورويين في ادارة شؤونهم بانفسهم وفقا لما اقترحت البعثة الزائرة ، وذلك بصرف النظر عما يجد من تطورات ، ايا كان نوعها ، فيما يتعلق بتوطينهم في المستقبل .

٢٠٠- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، انها ان ترى ان انسب طريقة لاعداد الناورويين للمشاركة التامة في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية في الاقليم هي توسيع سلطات مجلس الحكومة المحلية واختصاصاته ، فقد عرضت على ذلك المجلس مقترحات بهذا المعنى . وقد اعلن المجلس ان تلك المقترحات قد " شجعت تشجيعا بالغا " ، فقبل معظمها . وذكرت السلطة القائمة بالادارة ايضا ان القوانين اللازمة لإعمال هذه المقترحات قيد الاعداد . وتجري في الوقت ذاته استشارة المجلس في عدد من المشاكل يزداد يوما بعد يوم

بحيث ان كافة المسائل الهامة المتعلقة بادارة الجزيرة تقريبا تعرض عليه اما بصورة رسمية او غير رسمية . وهكذا فسيكون في امكان المجلس ، في المستقبل ، ان يمارس النشاط التجاري ، ويضطلع بالمشاريع ، وينشيء ، بمبادرته الخاصة وتحت مسؤوليته ، المرافق العامة والاجتماعية التي تخدم مصالح الناورويين . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجري حاليا تعديل الامر لكي تزال منه الاحكام المتعلقة بضرورة الحصول على موافقة المدير . كذلك لن تقتضي بعد الان موافقة المدير على التقديرات السنوية للايرادات والنفقات ، وسيكون للمجلس السلطة التامة في التصرف في امواله . ولن تخضع الانظمة التي يضعها المجلس لموافقة المدير بعد الان ، ولكن ستكون للمدير سلطة الامر ، خلال فترة محددة ، بالغاء اى نظام يضعه المجلس . ولن تقتضي موافقة المدير على جباية الضرائب واستيفاء الرسوم ، وتحديد مرتبات اعضاء المجلس ، وتحديد موعد اجراء الانتخابات الفرعية ، وقبول استقالة اعضاء المجلس .

٢٠١- وقد قبل مجلس حكومة ناورو المحلية ورحب بالتعديلات المقترحة التي ستوضع موضع التنفيذ في اقرب وقت ممكن .

٢٠٢- وصادر المجلس ، في دورته الثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة منحت الناورويين ، وفقا للتوصيات التي اصدرها في دورته التاسعة والعشرين ، مزيدا من السلطات التشريعية ، ولو ان مشاركة الناورويين التامة في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية في الاقليم لم تتحقق بعد .

" ويلفت المجلس نظر السلطة القائمة بالادارة الى التوصيات التي اصدرها في دورته التاسعة والعشرين فيما يتعلق بتعيين لجنة استشارية ، ويؤكد من جديد وجوب انشاء لجنة كذلك تتألف من ممثلين للحكومة الاسترالية وللناورويين وتعنى بوضع الخطط الدستورية التي تنص على مشاركة الناورويين التامة في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية في الاقليم . "

المطلب الثاني

الخدمة المدنية : اعداد بعض السكان الاهليين
لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٢٠٣- لاحظ المجلس ، في دورته التاسعة والعشرين مع الاسف ، ان عدد الناورويين الذين تم تعيينهم حتى الان في المناصب الادارية العالية قليل ، كما لاحظنا ما ذكرته البعثة الزائرة من القلق الذي يساور الزعماء الناورويين بشأن تلك الحالة . وكرر المجلس توصيته السابقة بأن تتابع السلطة القائمة بالادارة جهودها لاعداد الناورويين لشغل مثل هذه المناصب العالية في الادارة فضلا عن المناصب العالية لدى مفوضي الفوسفات البريطانيين . وان احاط المجلس

علما بانشاء منصب مفوض الخدمة المدنية ، فقد اشار باستكمال ذلك التدبير بانشاء مفوضية للخدمة المدنية تتألف اكثريتها من الناورويين . ولفت المجلس نظر السلطة القائمة بالادارة الى آراء البعثة الزائرة في هذا الشأن واعرب عن امله في ان تمكن التغييرات المقترحة الناورويين من الاشتراك في بحث هيكل السلك الوظيفي ، وتحديد المرتبات ، وتقرير المؤهلات الواجب توفرها لشغل مناصب معينة ، فضلا عن اختيار المرشحين الاكفاء .

٤٠٢- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، ان سياستها قائمة على تعيين الناورويين في المناصب العليا في الخدمة المدنية حالما تتوفر لديهم المؤهلات اللازمة لشغلها ، وهي تواصل جهودها لاعداد نخبة من الناورويين لشغل المناصب الادارية العالية . وقد وافقت السلطة القائمة بالادارة ، بوجه عام ، على الاقتراح القائل باشتراك الناورويين في اعمال مفوضية الخدمة المدنية ، وتجرى المفاوضات مع مجلس حكومة ناورو المحلية بغية الوصول الى خبير الترتيبات الممكنة التي تتيح للناورويين اكتساب الخبرة التي تعدهم للمشاركة ، على نطاق اوسع ، في الاعمال المتعلقة بالوظائف العامة في ناورو . ولقد احرز تقدم كبير في تنفيذ الخطط المتعلقة بتدريب الموظفين الناورويين على تولي المناصب العليا في الخدمة المدنية التي كان يشغلها في السابق او لا يزال يشغلها في الوقت الحاضر موظفون مغتربون . وفي خلال الاشهر التسعة المنتهية في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، عين موظفون ناورويون في المناصب التالية التي كان يشغلها في السابق موظفون مغتربون : مدير البريد ، مفتش اشغال عامة ، موظف محفوظات . وقد الفى منصب مفتش هيئة الموظفين ، الذي كان يشغله في السابق موظف مغترب ، وانشبيء بدلامنه منصب رئيس الدمة الخارجية ، وعين فيه موظف ناوروي . كذلك عين السيد ر . غارابو ، مدير الشؤون الادارية وشؤون الناورويين ، امينا رسميا بالنيابة لكي يكتسب الخبرة اللازمة في مهام منصب الامين الرسمي ، وذلك بارشاد الموظف المغترب الذي يشغل المنصب حاليا . وتتخذ الان الترتيبات اللازمة لتدريب الموظفين الناورويين تدريبا خاصا يعدهم للترقي الى مناصب اخرى يشغلها الان موظفون مغتربون . وقد رقي نائب مفتش الشرطة الناوروي الى منصب مفتش ، وهو يقوم حاليا بوظيفة مدير الشرطة بالنيابة لغياب المدير المغترب باجازة . وعين موظفان ناورويان من موظفي ادارة الاشغال العامة في منصبين جديدين هما منصبا مساعدي مفتش الاشغال العامة . وستتولى ممرضة ناوروية مختصة برعاية النسل عن قريب وظيفة الاخست المكلفة برعاية الاطفال . وتتلقى هذه الممرضة الان تدريبا مركزا في هذا العمل على يد شاغلة هذه الوظيفة حاليا والتي ستعود الى استراليا بعد بضعة شهور عند انتهاء مدة عقدها .

٤٠٢- واصر المجلس في دورته الثلاثين المقررات والتوصيات التالية :

” يرى المجلس انه ينبغي التمهيد بتعيين الناورويين في المناصب العالية بادارة اقليم ناورو المشمول بالوصاية ، ويلاحظ بارتياح التقدم المحرز حتى الان في هذا المضمار . ويؤكد

المجلس من جديد توصياته بأن تتابع السلطة القائمة بالادارة وتضاعف جهودها لاعداد الناورويين لشغل مثل هذه المناصب وتعيينهم فيها .

” بيد ان المجلس يعرب عن اسفه لان الناورويين لا يشغلون مناصب عالية لدى مفوضي الفوسفات البريطانيين ، ويحث السلطة القائمة بالادارة ، من جديد ، على بذل جهود مضاعفة لتزويد الناورويين بالاعداد المهني الذي يؤهلهم لتولي مثل هذه المناصب . ويامل المجلس نظرا الى توصياته السابقة ، في ان يتسنى للسلطة القائمة بالادارة اعلامه ، في دورته المقبلة ، عن التقدم المحرز في هذا الميدان .

” ويلاحظ المجلس قرار السلطة القائمة بالادارة احداث منصب واحد لمفوض الخدمة المدنية وعزمها على اسناد هذا المنصب الى موظف ناوروي مؤهل وذلك بدلا من انشاء مفوضية للخدمة المدنية وفقا لما اوصت به اخر بعثة زائرة ، وهي توصية اقراها المجلس في دورته التاسعة والعشرين . ويعرب المجلس عن ثقته من ان هذا الاجراء سيحقق الاغراض التي رعى اليها كل من البعثة الزائرة والمجلس ، وينتظر باهتمام التقارير التي ستقدمها السلطة القائمة بالادارة عن تطورات الحالة في هذا الشأن . ”

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

تطورات الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية وتوسع سلطاتها

٢٠٦- ذكرت ممثلة لبييريا انها لا ترى ضرورة لان ينتظر الناورويون الى ما بعد توطيبتهم لكي ينالوا الحكم الذاتي ، لا سيما وانه ليس في امكان السلطة القائمة بالادارة ولا الناورويين القول ، في هذه المرحلة ، متى سيتم هذا التوطين . ورأت ان تدرس الناورويين المباشر بالحكم الذاتي وادارتهم لشؤونهم بانفسهم سيكون لهم فائدة تهما الاساسية لهم عند توطيبتهم . وقالت ان البعثة الزائرة ذكرت ان مجلس حكومة ناورو المحلية كان قد اعلن في مذكرة ارسلها ان امنية الناورويين هي ” ان يتولوا ادارة شؤونهم بانفسهم في جزيرتهم وفي اي مكان آخر قد يتم توطيبتهم فيه ” . وأشارت الى عدم تنفيذ التوصية التي اصدرتها البعثة الزائرة ووافق عليها مجلس الوصاية والداعية الى مبادرة السلطة القائمة بالادارة الى انشاء لجنة استشارية للنظر في كامل مسألة السلطات التشريعية والتنفيذية المقبلة ووضع الخطط الدستورية التي تنص على مشاركة

الناورويين التامة في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية في الاقليم، والى ان السلطة القائمة بالادارة نظرت، بدلا من ذلك، في امكانية توسيع سلطات المجلس. وقالت الممثلة انها تعترف بان توسيع السلطات هذا خطوة تقدمية، ولكنها ترى ان على السلطة القائمة بالادارة ان تحث الخطى في تدابيرها حتى تحقق مشاركة الناورويين التامة وفقا لما اوصت به البعثة الزائرة.

٢٠٧- وقال ممثل نيوزيلندا ان الامر الجديد الخاص بمجلس حكومة ناورو المحلية يمنح المجلس السيادة التامة تقريبا في الشؤون الداخلية، وان السلطة التشريعية التي يحتفظ بها المدير هي سلطة ابطال قرارات المجلس، وتدل التجربة على ان هذه السلطة هي اميل الى ان تكون اداة ضمان راكدة من ان تكون اداة حكم ايجابية فاعلة.

٢٠٨- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان المقصود بتلك، الاصلاحات التي تصور وكأنها تحسينات جذرية في حالة ناورو تضليل المجلس. وازداد ان مجلس الوصاية كان قد ذكر ضرورة توسيع وظائف حكومة ناورو المحلية، الا ان التدابير التي تقترحها السلطة القائمة بالادارة لا تحدث كبير تغيير في الحالة. فقد كان المدير يتمتع في السابق بحق نقض اي قرار يتخذه مجلس الحكومة المحلية، اما حسب النظام الجديد فيكون له الحق في تأجيل تنفيذ اي قانون يوافق عليه المجلس لفترة معينة من الزمن.

٢٠٩- واعرب ممثل الصين عن سروره لعلمه ان التعديلات التي اقترحت السلطة القائمة بالادارة ادخالها على الاوامر الخاصة بمجلس حكومة ناورو المحلية تهدف الى رفع القيود المفروضة على سلطات مجلس الحكومة المحلية. واعرب عن امله في ان يساعد ادخال مثل هذه التعديلات الناورويين، بكل الطرق الممكنة، على التمتع بالحكم الذاتي في جميع شؤونهم الداخلية. كما اعرب في الوقت ذاته، عن امله في ان يستخدم مجلس الحكومة المحلية ذاته سلطاته الكاملة الى اقصى حد ممكن بما يكفل اعداد الناورويين انفسهم لتحمل المسؤولية عن الخدمات التي كانت السلطة القائمة بالادارة تقدمها اليهم. وقال انه واثق من ان السكان الذين يتطلعون الى المستقبل، سيفتتمون فرصة ممارسة الحكم الذاتي حالما تتاح لهم، وان من الواجب مساعدتهم، بكل الوسائل الممكنة، على المشاركة التامة في ممارسة السلطة التشريعية وفي ادارة الجزيرة.

٢١٠- ولا حظ ممثل الولايات المتحدة الامريكية، مع الرضا، التقدم المحرز في توسيع سلطات مجلس الحكومة المحلية وفي ترقية الناورويين الى المناصب العالية. واعرب عن ثقته من استمرار هذا التقدم ورأى ان منح المزيد من السلطات لا يستوجب انتظار اتخاذ الترتيبات النهائية فيما يتعلق بالوطن الجديد.

٢١١- وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة فقال انها تنتظر، فيما يتعلق بالميدان السياسي، ان يستخدم مجلس حكومة ناورو المحلية السلطات الموسعة الهامة التي سيتمتع بها عما قريب استخداما فعالا، وانها ستكون على استعداد، بعد وضع هذه

السلطات الجديدة موضع النفاذ وتطبيق الترتيبات الادارية التي سيقورها المجلس بمقتضاها على الوجه المطلوب ، لان تدخل في مباحثات جديدة ترمي الى احداث توسيع جديد في سلطاته واختصاصاته . ومتى اتخذت القرارات الاساسية المتعلقة بالتوطين اندمج الحاضر بالمستقبل واصبحا حقيقة واقعة .

المطلب الثاني

الخدمة المدنية : اعداد بعض السكان الاهليين لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٢١٢- شاطرت ممثلة لبييريا البعثة الزائرة قلقها من انه لم يعين في المناصب الادارية العالية في الاقليم سوى عدد ضئيل من الناورويين . بيد انها احاطت علما بالخطط الاخيرة للسلطة القائمة بالادارة والرامية الى تعيين بعض الناورويين في المناصب العالية ، وحثت السلطة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها لاعداد بعض الناورويين اعدادا يؤهلهم للتعيين في المناصب الادارية العالية .

٢١٣- ولا حظ ممثل نيوزيلندا التقدم المحرز في اعداد الناورويين لتولي المناصب الادارية العالية . وقال ان تعيين احد الناورويين ، في آخر هذه السنة ، في منصب امين السر الرسمي امر يدعو الى التشجيع ؛ وان اعطاء الزعماء الناورويين الان المزيد من المسؤوليات الادارية يكسبهم خبرة تساعد على معالجة مشاكل التوطين في المستقبل .

٢١٤- وقال ممثل الصين انه حدث تقدم ملحوظ في الميدان القضائي وذلك لتعيين المزيد من الناورويين في كل من المحكمة المركزية ومحاكم المحافظات ، بحيث ان جميع القضايا المنظورة في محاكم المحافظات ينظرها الان قضاة ناورويون . واعرب عن اغتباط وفده ان لا حظ التقدم المحرز في ترقية بعض الموظفين الناورويين الى المناصب العالية في الخدمة المدنية فضلا عن تلك الخطوة الحميدة ، خطة اعداد احد الناورويين لشغل منصب مفوض الخدمة المدنية .

٢١٥- و اشار الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى تعيين موظفين ناورويين في مناصب مدير البريد ومفتش الاشغال العامة ، ورئيس المساحة ، ورئيس المحفوظات . كذلك اخبر المجلس بقرب اتمام اعداد موظف ناوروي لتعيينه في اواخر عام ١٩٦٣ في منصب تنفيذى عال هو منصب الامين الرسمي . وقد جرت في اواخر العام الماضي دراسة مفصلة جدا لمسألة ترقية بعض الموظفين الناورويين الى مناصب يشغلها استراليون ، فعمدت السلطة القائمة بالادارة ، بالاضافة الى هذه التدابير الانفة الذكر ، الى وضع الخطط للاسراع بتدريب الموظفين الناورويين الذين يعتبرون صالحين للتعيين ، فيما بعد ، في عدد من المناصب الاخرى ، منها مناصب الممرضة

يضم ممثلي مفوضي الفوسفات البريطانيين والممثلين الناورويين المنتخبين ، وذلك في شهر تموز (يولييه) من كل عام ، على ان يعقد اول تلك الاجتماعات في تموز (يولييه) عام ١٩٦٣ . واعربت عن املها في توجيه اهتمام خاص الى مسألة اعطاء الناورويين نصيبا عادلا من الاتاوات ، وفي تمكن السلطة القائمة بالادارة من تقديم معلومات عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة .

٢٢١- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان السلطة القائمة بالادارة والمدير يعتبران مهمتهما الاساسية في ناورو حماية مصالح مفوضية الفوسفات البريطانية في وجه مطالب الناورويين المشروعة العادلة المتواضعة للغاية ، لا الدفاع عن مصالح الناورويين انفسهم . و اضاف قائلا انه لا يجوز استخدام ثروات الجزيرة مصدرا للربح للدولتين الوصيتين المزعومتين او وسيلة لتهديد الوجود القومي للشعب الناوروي . و اضاف ان رواسب الفوسفات لو استغللت على نحو معقول لا يمكن بقاؤها اكثر من ثلاثين عاما ، بل لبقيت مائة او مائة وخمسين عاما ، ومن الواجب استخدام اليرادات المتأتية من استغلالها في تحسين حالوة السكان والمحافظة على احوال معيشية طبيعية لسكان الجزيرة . اما الان فان تلك الارباج تستخدم وسيلة لاغناء الذين يشترون الفوسفات . ورأى الممثل ان لسكان اى بلد او اقليم حقا سياديا لا يجوز التصرف فيه في موارد اقليمهم . وعلى ذلك فان لسكان ناورو الاهليين حقا سياديا مماثلا في جميع موارد جزيرتهم ، ومنها الفوسفات . كذلك رأى ان ثمة عاملا هاما آخر يحزز حق الناورويين في ممارسة السيطرة التامة على استغلال الفوسفات . ان رواسب الفوسفات تستغل منذ حوالي ستين عاما ، وبلغ مجموع ما صدر منها خلال تلك الفترة حوالي ثلاثين مليون طن ، كما يتبين ذلك من تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ومن الوثائق التي قدمها مجلس حكومة ناورو المحلية . ثم ان الفوسفات المستخرج هو من خير انواع الفوسفات ، ولا يكلف استخراجها غير نفقات ضئيلة ، ولكنه يباع الى المستهلكين باثمان تقل كثيرا عن الاثمان السائدة في السوق وذلك هو المصدر الخفي لارباج مفوضية الفوسفات البريطانية ، التي لا تريد ان تقتسم تلك الارباج مع الناورويين وهم اصحاب الفوسفات الحقيقيين . وقال ان استراليا ، وبريطانيا العظمى ، ونيوزيلندا التي تستعمل الفوسفات وتملك مفوضية الفوسفات البريطانية ، قد حصلت على فوائد ضخمة من استغلال الفوسفات ، كما ان ارباحها تزيد على استثماراتها عدة اضعاف .

٢٢٢- وقال ممثل المملكة المتحدة ان الناورويين يحسدون على الرخاء المادى الذى ينعمون به . و اشار الى ما زعم من ان الناورويين لا ينالون حصة عادلة من ايرادات الفوسفات الذى يصدر من جزيرتهم نظرا الى بيعه للمستهلكين في استراليا بثمن يقل عن ثمنه في السوق العالمية ، فبين ان النبذة ١١٢ من تقرير البعثة الزائرة يفند هذا الزعم ، كما واعرب عن اقتناع وفده بان الناورويين يدنون برخائهم الى استخراج الفوسفات ، واعتقاد بأن جميع المعنيين قد نالوا نصيبا متوازنا عادلا من الارباج الناجمة عن نشاط مفوضية الفوسفات البريطانية .

٢٢٣- وقال ممثل الصين ان قبول السلطة القائمة بالادارة لتوصية المجلس المتعلقة بمعد اجتماعات سنوية بين حكومة ناورو المنتخبة ومثلي مفوضي الفوسفات البريطانيين يشجع على التعاون فيما بينهم في المستقبل . وذكر ان من المفيد ان يعقد الاجتماع السنوى في موعد يتيح اعلان المجلس بنتائجه في العام ذاته . واذفان وفده سيتمتع ، ريشما تظهر نتاج الاجتماع الاول ، عن تكرار الاراء التي ذكرها سابقا في المجلس ويقتصر على ان يؤكد انه ، ما دامت رواسب الفوسفات هي الثروة الوحيدة في الاقليم ، فان اهتمام الناورويين باية قرارات تتخذ بشأن هذا الموضوع اهتمام مشروع .

٢٢٤- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان الترتيبات قد اتخذت لعقد اجتماعات سنوية بين الزعماء الناورويين وبين مفوضي الفوسفات البريطانيين ، كما تم اعلام مجلس الوصاية بأن الاجتماع الاول سيعقد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل وستبحث فيه مسألة الاتاوات المدفوعة عن استغلال الفوسفات .

الفرع الرابع

التقدم الاجتماعي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

الصحة العامة

٢٢٥- تقوم الادارة كما يقوم مفوضو الفوسفات البريطانيون بتقديم الخدمات الطبية ومعالجة الاسنان مجانا . ويرسل المرضى الناورويون الذين يحتاجون الى علاج خاص لا يتوفر في الاقليم ، الى استراليا على حساب الادارة . وقد بلغت نفقات الخدمات والمرافق الصحية التي تحملتها الادارة خلال السنة المستعرضة ، ٧١،٣٧٧ جنيفيا استرلينا مقابل ٦٨،٥٤٥ جنيفيا في العام السابق . وتقدر النفقات المعتمدة لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ بمبلغ ٨٢،١٣٢ جنيفيا .

٢٢٦- واصر المجلس ، في دورته الثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يلاحظ المجلس النتيجة التي خلصت اليها منظمة الصحة العالمية ومفادها ان غذاء الناورويين يفتقر الى الفيتامين (أ) والفيتامين (ج) ، فضلا عن كمية غير قليلة من الشحوم

والبروتينات . وهو يؤيد لذلك اقتراح منظمة الصحة العالمية ومفاده ان قيام السلطة القائمة بالادارة بحملة محكمة الاعداد وطويلة الامد للتثقيف الغذائي هو عمل مفيد وفي مصلحة الناورويين . ويود المجلس ، في الوقت ذاته ، ان يسجل ارتياحه من ان ملاحظات منظمة الصحة العالمية تدل ، عموما على ان برنامج الصحة العامة بناءً وبقي بالفرض . " (١)

المطلب الثاني

العمل واليد العاملة

٢٢٧- خفض عدد ساعات العمل الاسبوعية ، اعتبارا من ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ ، من ٤٤ ساعة الى ٤٠ ساعة بالنسبة الى جميع المستخدمين في الاقليم فيما خلا موظفي المكاتب وبعض المستخدمين الآخرين في مختلف المرافق الادارية ، الذين يقل عدد ساعات عملهم الاسبوعية بقليل عن عدد ساعات العمل الاسبوعية المقررة .

٢٢٨- وقد رحب المجلس في دورته التاسعة والعشرين ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي يفيد انه يجري اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير اسبوع عمل موحد لكافة مستخدمي الادارة ومفوضي الفوسفات البريطانيين بصرف النظر عن مكان تدبيرهم . ولا حظ المجلس ايضا انه عينت في الاقليم لجنة تحقيق مهمتها تحديد الاجر الاساسي للناورويين واعرب عن امله في ادراج النتائج التي تصل اليها هذه اللجنة في التقرير المقبل للسلطة القائمة بالادارة .

٢٢٩- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، انه تقرر في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ اسبوع عمل موحد لا يتجاوز مجموع ساعاته الاربعة بالنسبة الى جميع مستخدمي مفوضي الفوسفات البريطانيين والادارة . وبناءً على النتائج التي خلصت اليها لجنة التحقيق المكلفة بتحديد الاجر الاساسي للناورويين ، تقرر اعتبارا من ٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ رفع الاجر الاساسي للناورويين الى ٩ جنيهات استرلينية و ٦ شلنات و ٦ بنسات في الاسبوع ، تضاف اليها علاوات تبلغ ١٠ شلنات في الاسبوع عن اول ولدين و ١٥ شلنا في الاسبوع عن كل ولد آخر . ويمثل الاجر الاساسي الجديد زيادة قدرها ٣ جنيهات تقريبا في الاسبوع على الاجر الاساسي السابق . وسيعاد النظر في الاجر الاساسي في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ .

(١) اتخذ مجلس الوصاية كذلك قرارا مستقلا اوصى فيه بأن تنظر السلطة القائمة بالادارة في امر انشاءها في الاقليم نظاما لتوزيع المياه على السكان الاهليين مجانياً (القرار ٢١٣٧ (الدورة ٣٠)) .

٢٣٠- واصر المجلس ، في دورته الثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يلاحظ المجلس ، مع الارتياح انه ، تمشيا مع البيانات التي ادلت بها السلطة القائمة بالادارة في دورته السابقة ، جرى خفض اسبوع العمل المقرر في ناورو . وبلاضافة الى ذلك ، وعلى اثر الدراسة التي اجرتها لجنة التحقيق ، احدثت زيادة محسوسة في الاجر الاساسي الذي يدفع الى الناورويين . وهو يأمل في اجراء تعديلات جديدة من آن الى آخر ان اقتضت ذلك الدراسة الدورية للاجور الاساسية . "

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا اراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

٢٣١- رأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين حالة الناورويين بحيث تصبح احوال معيشتهم مساوية لحوال معيشة الاستراليين وغيرهم من المغتربين الذين يعيشون في الجزيرة فلا يبقى اى تمييز في هذا المضمار .

المطلب الثاني

الصحة العامة

٢٣٢- اعرب ممثل الصين عن امله في ان تبدي السلطة القائمة بالادارة الاهتمام الواجب باقتراح منظمة الصحة العالمية المتعلق بشن حملة تثقيفية تهدف الى تحسين غذاء الناورويين .

المطلب الثالث

توفير المياه

٢٣٣- ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المجلس بان سكان ناورو كانوا قد اعربوا عن استيائهم العميق فيما يتعلق بالمرافق المادية والجماعية الموجودة في الجزيرة

وكذلك فيما يتعلق بالحوال معيشتهم . وأشار الى ان نقص المياه في الجزيرة بدأ منذ انشاء مفوضية الفوسفات البريطانية وجاء نتيجة لنشاطها . وقال ان موظفي المفوضية والادارة هم ، فيما يتصل بتوفير المياه ، احسن حالا من الاهليين ، وذلك لان الماء يقدم اليهم مجانا ، اما الناورويون فيحصلون عليه بثمن . ورأى ان من الصعب تصور ما هو افظع من هذا العسكف وهذا الجور اللذان يسامهما السكان المحليون : تنهب ثروتهم ، ويرغمون على دفع ثمن نتائج هذا النهب ، ثم يعفى الناهبون انفسهم من دفع ثمن المياه . واقترح الممثل ان يصير المجلس على تامين توفير المياه للناورويين مجانا ، وتنفيذ هذا التدبير فورا ، وقيام السلطة القائمة بالادارة باعلام المجلس عن تنفيذها لهذه التوصية .

٢٣٤- وقال ممثل استراليا انه لا يوجد ، على حد علمه ، اساس للقول بأن نقص احتياطات المياه يرجع الى تغيرات في تركيب الجزيرة الطبيعي . ولا يمكن ، بأي حال ، اعتبار السلطة القائمة بالادارة مسؤولة عن التقلبات المناخية التي يدل تاريخ جزيرة ناورو على حصولها فيها على الدوام . فالامطار كانت دوما تهطل في الجزيرة دون انتظام ، كما ان مسامية التربة وطبيعة الارض جعلتا خزنها في جوف الارض في غاية الصعوبة الا في مناطق معينة وفي احوال استثنائية ، وازداد ان ثمة عاملا آخر ، فيما يتعلق بحالة المياه ، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ، وهو زيادة عدد سكان ناورو . ففي عام ١٩١٠ ، كان عدد السكان حوالي ١٠٢٥٠ نسمة ، وكان معدل الوفيات يفوق معدل الولادات الى حد كان يبدو معه ان السكان آيلون الى الانقراض . اما الان ، فان عدد السكان يربو على ٢٠٥٠٠ نسمة ؛ وهو يميل ، على ما يبدو ، الى التسارع في الزيادة . وهناك عامل رابع ، هو ان الارتفاع المطرد في مستوى المعيشة ، وازدياد الصبغة العصرية لحوال المعيشة التي ينعم بها الناورويون بالاشتراك مع غيرهم من سكان الجزيرة ، قد ادت الى تزايد الاقبال على استعمال المياه لجميع الافراض المنزلية . ومن بين المسؤوليات الملقاة على عاتق المدير مسؤولية تعزيز رفاه الناورويين ، وبالتالي توفير كميات متزايدة من المياه لهم وذلك بوسائل اصطناعية بالضرورة .

المطلب الرابع

مشكلة غبار الفوسفات

٢٣٥- رأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان على السلطة القائمة بالادارة ، اولا ، ان تتخذ تدابير عاجلة لحل هذه المشكلة ؛ وعليها ، ثانيا ، ان تعوض الناورويين عن الاضرار التي سببتها لهم مفوضية الفوسفات البريطانية . وازداد ان من واجب السلطة القائمة بالادارة دفع التعويضات لان غبار الفوسفات يغطي كل شيء نتيجة لاعمال هذه المفوضية ، كما وينبغي لها ان تعلم المجلس ، على الفور ، بالتدابير التي تتخذها في هذا الشأن .

المطلب الخامس العمل واليد العاملة

٢٣٦- احاط ممثل الصين علما مع الارتياح، بتعديل الاجور الذي سيجرى على اثر دراسة الحالة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ . واعرب عن امله في احداث تعديلات جديدة من آن الى آخر اذا اقتضت ذلك نتائج الدراسات الدورية للاجور الاساسية .

الفرع الخامس التقدم التعليمي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

مطلب وحيد

عموميات

٢٣٧- التعليم في الاقليم الزامي ومجاني ، وهو في مدارس الادارة علماني بالنسبة الى جميع الالاد الذين تتراوح اعمارهم بين السادسة والخامسة عشرة (ان كانوا استراليين) وبين السادسة والسابعة عشرة (ان كانوا ناورويين) . وقد بلغت نفقات التعليم ١٨٣،٧٣٤ جنيفها استرلينا في عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ مقابل ٤١٢،٥٨ جنيفها استرلينا في السنة السابقة .

٢٣٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها السنوي عن عام ١٩٦١-١٩٦٢ ، انها قامت ، رغبة منها في مواجهة مطالبة الناورويين المتزايدة بالمرافق المدرسية ، بينا مدرستين جديدتين للاطفال (حديقتي اطفال - الصف الاول) ، في محافظتي منينغ وانيتان . وبلاضافة الى ذلك ، فقد اضيف صفان ومخزن الى المدرسة الثانوية التابعة للادارة . كما ان ارسالية الروم الكاثوليك في ايوا ، احدثت توسيعات كبيرة في مبانيها المدرسية . وجرى تقدير دقيق للزيادة المنتظرة في عدد تلاميذ المدارس ، ووضعت الادارة مسبقا الخطط الكفيلة بتوفير العدد الكافي من المرافق المدرسية . ومن المزمع ادماج التعليم الابتدائي الناوروي والاوروبي اعتبارا من اوائل عام ١٩٦٤ . وقد اتخذت خطوة تمهيدية في هذا السبيل في شهر آب (اغسطس) ١٩٦٢ عندما نقل احد عشر تلميذا ناورويا من المدرسة الابتدائية المندمجة الى مدرسة يارن الابتدائية المخصصة للاوروبيين .

٢٣٩- وقد لاحظ المجلس في دورته التاسعة والعشرين مع الارتياح بيان البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ ومفاده ان التعليم المقدم الى التلاميذ الناورويين مرض ، وان مستوى المرافق والتعليم ممتاز ، وان نسبة المعلمين الى التلاميذ طيبة (وتبلغ حوالي معلم واحد لكل خمسة وعشرين تلميذا في المدارس التابعة للإدارة ، ومعلم واحد لكل ثلاثين تلميذا في مدارس الرساليات) . ولا حظ المجلس كذلك ان صفا جديدا (هو الصف الرابع) قد اضيف في عام ١٩٦٢ الى المدرسة الثانوية التابعة لرسالية القلب المقدس وبذلك اصبح مستوى التعليم فيها مساويا لمستواه في المدرسة التابعة للإدارة . ولا حظ المجلس مع الاعتباط ان عدد المنح الدراسية التي تقدمها الإدارة الى التلاميذ الناورويين لتمكينهم من متابعة دراستهم الثانوية فسي استراليا قد زيد من ثماني منح الى اثنتي عشرة منحة ، واعرب عن امله في زيادتها من جديد نظرا الى ما يتوقع من ازدياد عدد الطلاب الذين يكملون دراستهم المتوسطة على اثر افتتاح الصف الرابع الجديد في المدرسة التابعة لرسالية القلب المقدس .

٢٤٠- وذكرت السلطة القائمة بالإدارة في تقريرها المستعرض انها قد احاطت علما بملاحظات المجلس المتعلقة بعدد المنح الدراسية التي تقدمها الإدارة الى التلاميذ الناورويين لمتابعة دراستهم الثانوية في استراليا ، وقالت انه نظرا الى ازدياد عدد التلاميذ الذين يكملون دراستهم المتوسطة في ناورو ، فانها ستزيد عدد المنح الدراسية المقدمة في عام ١٩٦٣ من اثنتي عشرة الى ست عشرة منحة .

٢٤١- وقد قدمت السلطة القائمة بالإدارة الى الناورويين المنح التالية للتدريب وللاعداد المهني للعام الدراسي ١٩٦٣ :

(أ) التحق احد المعلمين المتمرنين بدورة تربوية في مدرسة ادارة المحيط الهادي الاسترالية ، في سيدني ؛

(ب) بدأ احد الطلاب الذين ورد ذكرهم في تقرير عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، واشير الى انه كان يدرس في معهد غوردن التقني ، فترة تطبيقية لمدة اثني عشر شهرا لدى الهيئة الكهرمائية لجبال سنووي وذلك للحصول على دبلوم في الهندسة المدنية في معهد غوردن التقني في فيكتوريا ؛

(ج) ويقوم اثنان من الناورويين بتقوية مهارتهما الحرفية بدراسة ميكانيكا السيارات لدى وزارة الكومنولث الداخلية ، بكانبيرا ؛

(د) وتلقى ثلاثة من ذوى الحرف الناورويين ، في اواخر عام ١٩٦٢ تدريبا اثناء العمل لدى بعض المؤسسات التجارية في ميلبورن ، وذلك لزيادة خبرتهم التقنية ؛

(هـ) وبدأت فتاة ناوروية في دراسة الاختزال والضرب على الالة الكاتبة في كلية كانبيرا التقنية باستراليا .

وهناك في عام ١٩٦٣، ٦٣ تلميذا ناوريا يدرسون في استراليا: منهم ٤٦ يدرسون في المدارس الثانوية (بينهم ١٢ من طلاب المرحلة العالية) ، واثنان يتدربان على الاعمال التجارية وثلاثة يدرسون الاختزال ، واثنان تدرسان التمريض ، واثنان يدرسان المحاسبة ومسك الدفاتر ، وطالب يدرس التقنيات الاناعية و ٦ يدرسون لنيل دبلوم في الهندسة المدنية او لنيل الشهادة في مادة من المواد (منهم طالب يقوم بالتطبيقات النهائية اللازمة لنيل الدبلوم) ، وواحد معلم . وقد نجح طالبان (من الذكور) في الحصول على شهادة انتهاء الدراسة لنيوساوث ويلز في فحوص دورة عام ١٩٦٢ ، كما نجح خمسة طلاب (٣ ذكور وطالبتان) في فحوص شهادة المرحلة المتوسطة لنيوساوث ويلز . واما في الفحوص العامة التي جرت في ناورو فقد نجح اربعة طلاب (طالبان وطالبتان) في فحص الشهادة المتوسطة الرسمية ، كما نجح ٢٩ طالبا في فحص الشهادة الابتدائية . ٢٤٢- واصر المجلس في دورته الثلاثين المقررات والتوصيات التالية :

" يحيط المجلس علما ببيان الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، ومفاده انه قد تم وضع برنامج محدد للعمل من الآن حتى عام ١٩٦٤ على اقامة نظام وحيد للتعليم الابتدائي خال من اي تمييز عنصري ، وذلك تمشيا مع مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، وهو يأمل في ان يوجه اهتمام خاص الى اعداد معلمين ناوريين ، وفقا لما اوصت به منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . "

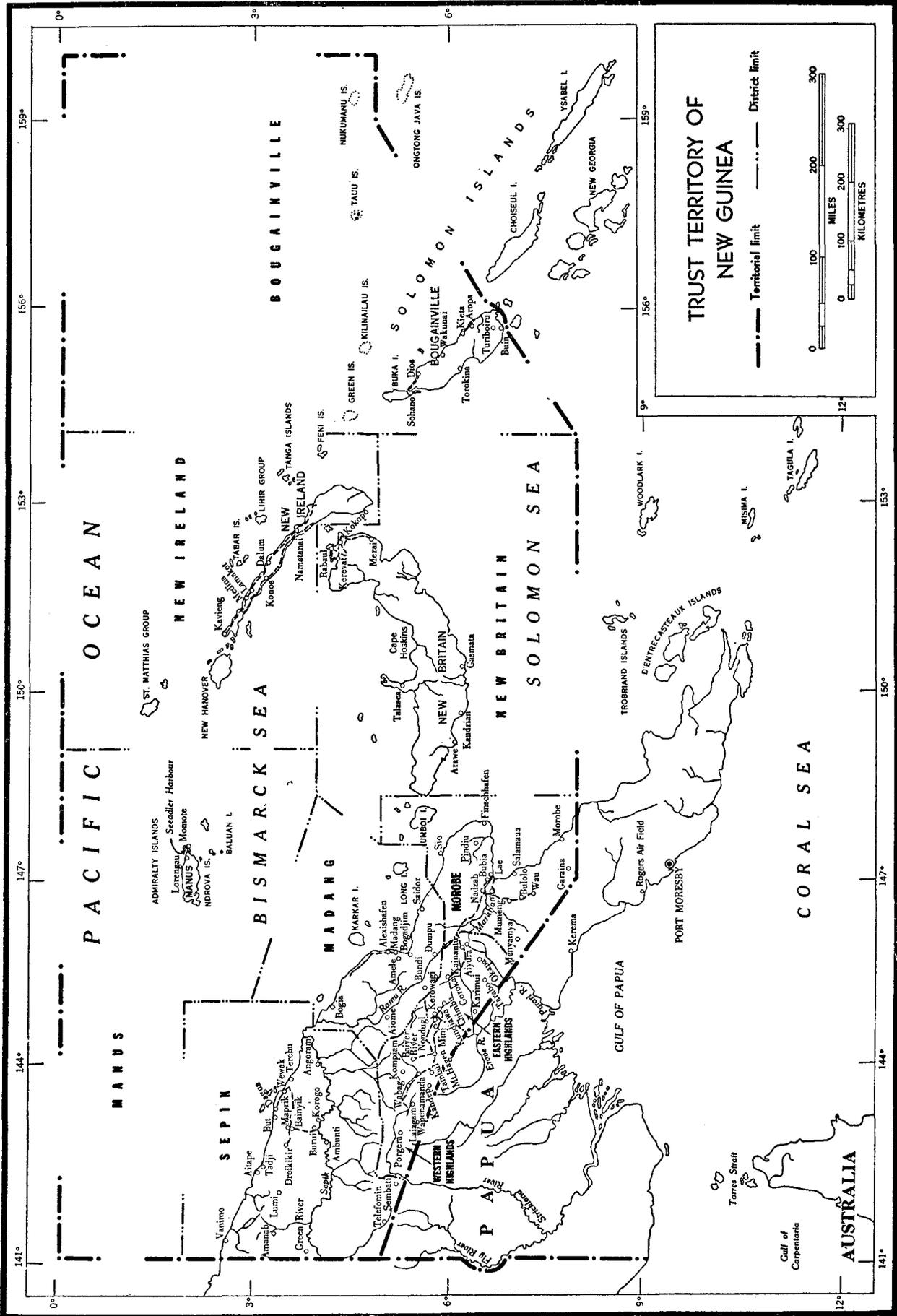
" ويلاحظ المجلس مع الارتياح زيادة عدد المنح الدراسية التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة الى الناوريين ؛ ويعرب ، بالاضافة الى ذلك ، عن امله في ان تقوم السلطة القائمة بالادارة اذا تقدم ناوريون بطلب الحصول على منح دراسية معروضة من الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة ، وحصلوا عليها ، بتقديم التسهيلات ، عند الاقتضاء ، لتمكين اصحاب المنح من الانتفاع منها . "

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل آراءهم الشخصية

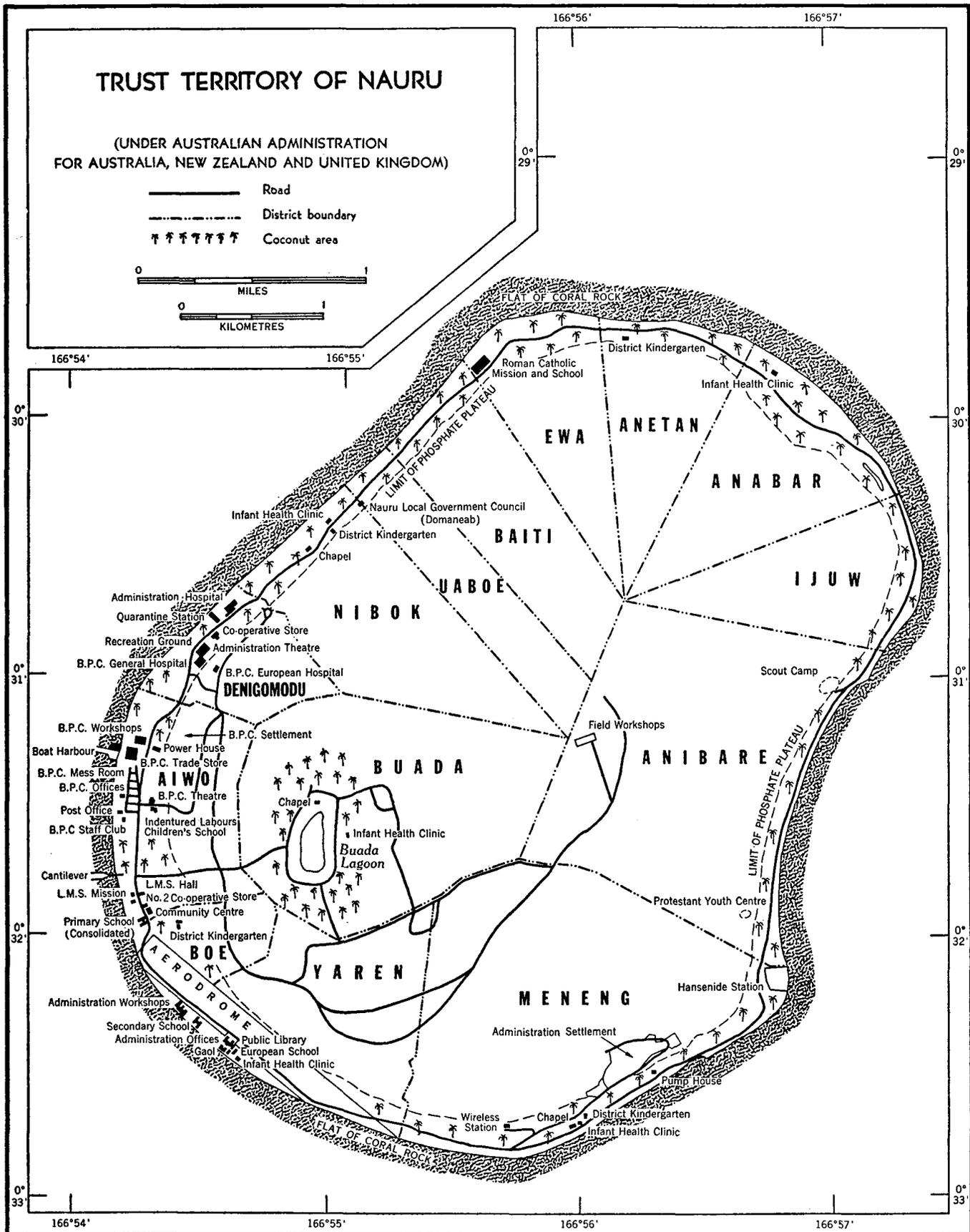
٢٤٣- قالت ممثلة لبييريا ان التدابير المتخذة لتقرير الاختلاط العنصري في مدارس ناورو جديرة بالثناء ، ان وفدها لا يسعه القبول بتخصيص مدارس مستقلة للمنتمين الى كل عنصر من العناصر المختلفة ، واعربت عن املها في تحقيق الاختلاط العنصري الكامل للمدارس في وقت قريب .

٢٤٤- وقال ممثل الصين ان الخطة النهائية الرامية الى اقامة نظام مفرد في عام ١٩٦٤ لبناء جميع العناصر جديرة بالثناء ، والمأمول توجيه اهتمام خاص الى اعداد معلمين ناوريين ، وذلك وفقا لما اوصت به منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .



الشكل 1

MAP NO. 943 REV.1 UNITED NATIONS
AUGUST 1962



WHERE TO BUY UNITED NATIONS PUBLICATIONS
ADRESSES OÙ LES PUBLICATIONS DE L'ONU SONT EN VENTE

AFRICA/AFRIQUE

CAMEROON/CAMEROUN:
LIBRAIRIE DU PEUPLE AFRICAINE
La Gérante, B. P. 1197, Yaoundé.
DIFFUSION INTERNATIONALE CAMEROUNAISE
DU LIVRE ET DE LA PRESSE, Sangmelima.
CONGO (Léopoldville): INSTITUT POLITIQUE
CONGOLAIS, B. P. 2307, Léopoldville.
ETHIOPIA/ÉTHIOPIE: INTERNATIONAL
PRESS AGENCY, P. O. Box 120, Addis Ababa.
GHANA: UNIVERSITY BOOKSHOP
University College of Ghana, Legon, Accra.
KENYA: THE E.S.A. BOOKSHOP
Box 30167, Nairobi.
MOROCCO/MAROC: CENTRE DE DIFFUSION
DOCUMENTAIRE DU B.E.P.I.
8, rue Michaux-Bellaire, Rabat.
SOUTH AFRICA/AFRIQUE DU SUD:
VAN SCHAIK'S BOOK STORE (PTY.), LTD.
Church Street, Box 724, Pretoria.
SOUTHERN RHODESIA/RHODÉSIE DU SUD:
THE BOOK CENTRE, First Street, Salisbury.
UNITED ARAB REPUBLIC/RÉPUBLIQUE ARABE UNIE:
LIBRAIRIE "LA RENAISSANCE D'ÉGYPTÉ"
9 Sh. Adly Pasha, Cairo.

ASIA/ASIE

BURMA/BIRMANIE: CURATOR,
GOVT. BOOK DEPOT, Rangoon.
CAMBODIA/CAMBODGE: ENTREPRISE KHMÈRE
DE LIBRAIRIE
Imprimerie & Papeterie, S. à R. L., Phnom-Penh.
CEYLON/CEYLAN: LAKE HOUSE BOOKSHOP
Assoc. Newspapers of Ceylon, P. O. Box 244,
Colombo.
CHINA/CHINE:
THE WORLD BOOK COMPANY, LTD.
99 Chung King Road, 1st Section, Taipei, Taiwan.
THE COMMERCIAL PRESS, LTD.
211 Honan Road, Shanghai.
HONG KONG/HONG-KONG:
THE SWINDON BOOK COMPANY
25 Nathan Road, Kowloon.
INDIA/INDE:
ORIENT LONGMANS
Bombay, Calcutta, Hyderabad, Madras & New Delhi.
OXFORD BOOK & STATIONERY COMPANY
Calcutta & New Delhi.
P. VARADACHARY & COMPANY, Madras.
INDONESIA/INDONÉSIE: PEMBANGUNAN, LTD.
Gunung Sahari 84, Djakarta.
JAPAN/JAPON: MARUZEN COMPANY, LTD.
6 Tori-Nichome, Nihonbashi, Tokyo.
KOREA (REP. OF)/CORÉE (RÉP. DE):
EUL-YOO PUBLISHING CO., LTD.
5, 2-KA, Chongno, Seoul.
PAKISTAN:
THE PAKISTAN CO-OPERATIVE BOOK SOCIETY
Dacca, East Pakistan.
PUBLISHERS UNITED, LTD., Lahore.
THOMAS & THOMAS, Karachi.
PHILIPPINES:
ALEMAR'S BOOK STORE, 769 Rizal Avenue, Manila.
POPULAR BOOKSTORE, 1573 Doroteo Jose, Manila.
SINGAPORE/SINGAPOUR: THE CITY BOOK
STORE, LTD., Collyer Quay.
THAILAND/THAÏLANDE:
PRAMUAN MIT, LTD.
55 Chakrawal Road, Wat Tuk, Bangkok.
NIBONDI & CO., LTD.
New Road, Sikak Phya Sri, Bangkok.
SUKSAPAN PANIT
Mansion 9, Rajadamnarn Avenue, Bangkok.
VIET-NAM (REP. OF)/RÉP. DU:
LIBRAIRIE-PAPETERIE XUÂN THƯ
185, rue Tu-do, B. P. 283, Saigon.

EUROPE

AUSTRIA/AUTRICHE:
GEROLD & COMPANY, Graben 31, Wien, 1.
B. WÜLLERSTORFF
Markus Sittikusstrasse 10, Salzburg.
GEORG FROMME & CO., Spengergasse 39, Wien, V.
BELGIUM/BELGIQUE: AGENCE
ET MESSAGERIES DE LA PRESSE, S. A.
14-22, rue du Persil, Bruxelles.
BULGARIA/BULGARIE: RAZNOIZNOS
1, Tzar Assen, Sofia.

CYPRUS/CHYPRE: PAN PUBLISHING HOUSE
10 Alexander the Great Street, Strovolos.
CZECHOSLOVAKIA/TCHÉCOSLOVAQUIE:
ARTIA LTD., 30 vř Smečkách, Praha, 2.
ČESKOSLOVENSKÝ SPISOVATEL
Národní Třída 9, Praha, 1.
DENMARK/DANEMARK: EJNAR MUNKSGAARD, LTD.
Nørregade 6, København, K.
FINLAND/FINLANDE: AKATEEMINEN KIRJAKAUPPA
2 Keskuskatu, Helsinki.
FRANCE: ÉDITIONS A. PÉDONÉ
13, rue Soufflot, Paris (VI).
**GERMANY (FEDERAL REPUBLIC OF)/
ALLEMAGNE (RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D):**
R. EISENSCHMIDT
Schwanthaler Str. 59, Frankfurt/Main.
ELWERT UND MEURER
Hauptstrasse 101, Berlin-Schöneberg.
ALEXANDER HORN
Spiegelgasse 9, Wiesbaden.
W. E. SAARBACH
Gertrudenstrasse 30, Köln (1).
GREECE/GRÈCE: LIBRAIRIE KAUFFMANN
28, rue du Stade, Athènes.
HUNGARY/HONGRIE: KULTURA
P. O. Box 149, Budapest 62.
ICELAND/ISLANDE: BÓKAVERZLUN SIGFÚSAR
EYJUNÐSSONAR H. F.
Austurstraeti 18, Reykjavik.
IRELAND/IRLANDE:
STATIONERY OFFICE, Dublin.
ITALY/ITALIE:
LIBRERIA COMMISSIONARIA SANSONI
Via Gino Capponi 26, Firenze,
& Via Paolo Mercuri 19/B, Roma.
LUXEMBOURG:
LIBRAIRIE J. TRAUSSCHSCHUMMER
Place du Théâtre, Luxembourg.
NETHERLANDS/PAYS-BAS:
N. V. MARTINUS NIJHOFF
Lange Voorhout 9, 's-Gravenhage.
NORWAY/NORVÈGE: JOHAN GRUNDT TANUM
Kari Johansgate, 41, Oslo.
POLAND/POLOGNE: PAN, Pafac Kultury i Nauki,
Warszawa.
PORTUGAL: LIVRARIA RODRIGUES & CIA.
186 Rua Aurea, Lisboa.
ROMANIA/ROUMANIE: CARTIMEX
Str. Aristide Briand 14-18,
P. O. Box 134-135, Bucureşti.
SPAIN/ESPAGNE:
LIBRERIA BOSCH
11 Ronda Universidad, Barcelona.
LIBRERIA MUNDI-PRENSA
Castelló 37, Madrid.
SWEDEN/SUÈDE: C. E. FRITZE'S
KUNGL. HOVBOKHANDEL A-B
Fredsgatan 2, Stockholm.
SWITZERLAND/SUISSE:
LIBRAIRIE PAYOT, S. A., Lausanne, Genève.
HANS RAUNHARDT, Kirchgasse 17, Zürich 1.
TURKEY/TURQUIE: LIBRAIRIE HACHETTE
469 Istiklal Caddesi, Beyoğlu, Istanbul.
**UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS/
UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES
SOVIÉTIQUES:** MEZHOUNARODNAYA
KNYIGA, Smolenskaya Ploshchad, Moskva.
UNITED KINGDOM/ROYAUME-UNI:
H. M. STATIONERY OFFICE
P. O. Box 569, London, S.E. 1
(and HMSO branches in Belfast, Birmingham,
Bristol, Cardiff, Edinburgh, Manchester).
YUGOSLAVIA/YOUGOSLAVIE:
CANKARJEVA ZALOŽBA
Ljubljana, Slovenia.
DRŽAVNO PREDUZEĆE
Jugoslovenska Knjiga, Terazije 27/11, Beograd.
PROSVJETA
5, Trg Bratstva i Jedinstva, Zagreb.
PROSVETA PUBLISHING HOUSE
Import-Export Division, P. O. Box 559,
Terazije 16/1, Beograd.

**LATIN AMERICA/
AMÉRIQUE LATINE**

ARGENTINA/ARGENTINE: EDITORIAL
SUDAMERICANA, S. A., Alsina 500, Buenos Aires.
BOLIVIA/BOLIVIE: LIBRERIA SELECCIONES
Casilla 972, La Paz.

BRAZIL/BRÉSIL: LIVRARIA AGIR
Rua México 98-B, Caixa Postal 3291,
Rio de Janeiro.
CHILE/CHILI:
EDITORIAL DEL PACIFICO
Ahumada 57, Santiago.
LIBRERIA IVENS, Casilla 205, Santiago.
COLOMBIA/COLOMBIE: LIBRERIA BUCHHOLZ
Av. Jiménez de Quesada 8-40, Bogotá.
COSTA RICA: IMPRENTA Y LIBRERIA TREJOS
Apartado 1313, San José.
CUBA: LA CASA BELGA
O'Reilly 455, La Habana.
**DOMINICAN REPUBLIC/RÉPUBLIQUE
DOMINICAINE:** LIBRERIA DOMINICANA
Mercedes 49, Santo Domingo.
ECUADOR/ÉQUATEUR: LIBRERIA CIENTIFICA
Casilla 362, Guayaquil.
EL SALVADOR/SALVADOR: MANUEL NAVAS Y CIA.
1a. Avenida sur 37, San Salvador.
GUATEMALA:
SOCIEDAD ECONOMICA-FINANCIERA
6a. Av. 14-33, Ciudad de Guatemala.
HAITI/HAÏTI:
LIBRAIRIE "À LA CARAVELLE", Port-au-Prince.
HONDURAS:
LIBRERIA PANAMERICANA, Tegucigalpa.
MEXICO/MEXIQUE: EDITORIAL HERMES, S. A.
Ignacio Mariscal 41, México, D. F.
PANAMA: JOSE MENENDEZ
Agencia Internacional de Publicaciones,
Apartado 2052, Av. 8A, sur 21-58, Panamá.
PARAGUAY: AGENCIA DE LIBRERIAS
DE SALVADOR NIZZA
Calle Pte. Franco No. 39-43, Asunción.
PERU/PÉROU: LIBRERIA INTERNACIONAL
DEL PERU, S. A., Casilla 147, Lima.
URUGUAY: REPRESENTACION DE EDITORIALES,
PROF. H. D'ELIA
Plaza Cagancha 1342, 1° piso, Montevideo.
VENEZUELA: LIBRERIA DEL ESTE
Av. Miranda, No. 52, Edf. Galipán, Caracas.

MIDDLE EAST/MOYEN-ORIENT

IRAQ/IRAK:
MACKENZIE'S BOOKSHOP, Baghdad.
ISRAEL/ISRAËL: BLUMSTEIN'S BOOKSTORES
35 Allenby Rd. & 48 Nachlat Benjamin St.,
Tel Aviv.
JORDAN/JORDANIE: JOSEPH I. BAHOUS & CO.
Dar-ul-Kutub, Box 66, Amman.
LEBANON/LIBAN:
KHAYAT'S COLLEGE BOOK COOPERATIVE
92-94, rue Bliss, Beyrouth.

**NORTH AMERICA/
AMÉRIQUE DU NORD**

CANADA: THE QUEEN'S PRINTER
Ottawa, Ontario.
**UNITED STATES OF AMERICA/
ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE:**
SALES SECTION, UNITED NATIONS, New York.

OCEANIA/OCÉANIE

AUSTRALIA/AUSTRALIE:
WEA BOOKROOM, University, Adelaide, S.A.
UNIVERSITY BOOKSHOP, St. Lucia, Brisbane, Qld.
THE EDUCATIONAL AND TECHNICAL BOOK AGENCY
Parap Shopping Centre, Darwin, N.T.
COLLINS BOOK DEPOT PTY. LTD.
Monash University, Wellington Road, Clayton, Vic.
MELBOURNE CO-OPERATIVE BOOKSHOP LIMITED
10 Bowen Street, Melbourne C.1, Vic.
COLLINS BOOK DEPOT PTY. LTD.
363 Swanston Street, Melbourne, Vic.
THE UNIVERSITY BOOKSHOP, Nedlands, W.A.
UNIVERSITY BOOKROOM
University of Melbourne, Parkville N.2, Vic.
UNIVERSITY CO-OPERATIVE BOOKSHOP LIMITED
Manning Road, University of Sydney, N.S.W.
NEW ZEALAND/NOUVELLE-ZÉLANDE:
GOVERNMENT PRINTING OFFICE
Private Bag, Wellington
(and Government Bookshops in Auckland,
Christchurch and Dunedin).

[63B1]

Orders and inquiries from countries where sales agencies have not yet been established may be sent to: Sales Section, United Nations, New York, U.S.A., or to Sales Section, United Nations, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.
Les commandes et demandes de renseignements émanant de pays où il n'existe pas encore de bureaux de vente peuvent être adressées à la Section des ventes, ONU, New York (E.-U.), ou à la Section des ventes, ONU, Palais des Nations, Genève (Suisse).

٢٠٣٨٦ - ٦٤
تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤
Litho in U.N. ٦٢٨

الثمن : ٥٠ سنتا امريكيا
(او ما يعادلها من النقود الاخرى)
Price: \$U.S. 0.50
(or equivalent in other currencies)

طبع في الامم المتحدة
20386-October 1964-628